

راه كمين واحد التعديل مرتبط بالجزء الثاني من القانون المالي، وبهم ميزانيات عدد من القطاعات التي اتما الآن كتقولوا بصوتو عليها.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، نحن الآن بصدد مناقشة المداخلات بعد التصويت على الميزانيات الفرعية، وكمين الجزء الثاني غادي يتم التصويت فيه. الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الكلمة وزعت.

الكلمة لمتدخل عن مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، ستسلم.. ولكن اللي عندو المداخلة موجودة يعطيها للرئاسة. تفضل، تفضل.

#### المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

إلى سمحتي، السيد الرئيس، كان هناك اتفاق داخل ندوة الرؤساء بأن تسلم المداخلات ديال المعارضة مكتوبة إلى الرئاسة، وكانوا الإخوان ديال الأغلبية طلبوا أنه ممكن هما يديروا مداخلات. أعتقد بأن حتى هما غيمشيو في نفس الصيغة ديال التسليم ديال المداخلات، صافي هاذ الشي اللي كمين، ونمشيو اجمال ما هاكا.

#### السيد رئيس الجلسة:

هاذ الشي اللي قلنا.

والآن ننقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية: أعطي الكلمة في البداية للسيد مقرر اللجنة، وزع التقرير. الكلمة لمتدخل الفريق الحركي عن فرق الأغلبية. مداخلة فرق المعارضة.

الكلمة للفريق الفيدرالي.. وزعت.

الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

كلمة مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الكلمة لمجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

ثالثا، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

أعطي الكلمة في البداية للسيد مقرر اللجنة، وزع التقرير؟

الكلمة لمتدخل فريق التجمع الوطني للأحرار عن فرق الأغلبية.

مداخلة فرق المعارضة.

الكلمة لمتدخل عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لمتحدث عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الكلمة لمتدخل عن مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

### محضر الجلسة رقم 989

التاريخ: الثلاثاء 23 من صفر 1436 هـ (16 ديسمبر 2014 م)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: عشر دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والنصف مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص كل لجنة يرسم مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015 ورد الحكومة عليها.

#### المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلس المستشارين هاته الجلسة لتدخلات الفرق البرلمانية والمجموعات لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص كل لجنة يرسم مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015 ورد الحكومة عليها.

أولا، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

أعطي الكلمة في البداية للسيد مقرر اللجنة، وزع التقرير.

الكلمة لمتدخل من فريق التحالف الاشتراكي عن فرق الأغلبية، في حدود 10 دقائق، وزعت الكلمة.

مداخلة فرق المعارضة، تسلم كذلك كتابة، وزعت.

الكلمة لمتدخل عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الكلمة سلمت، ستسلم للرئاسة مكتوبة، المداخلات ديال الفرق بخصوص القانون المالي، الميزانيات الفرعية.

لا، شوف، كان هناك انعقاد ندوة للرؤساء، وتم الاتفاق على أن المعارضة ستسلم لرئاسة المجلس المداخلات كتابة، وبالنسبة للأغلبية سنتلو المداخلات، هذا هو الاتفاق اللي تم داخل ندوة الرؤساء، ولكن إذا... باقي، من بعد الميزانيات الفرعية.

سمعت، السيد الرئيس؟ من بعد التصويت على الميزانيات الفرعية، هناك مداخلات.

الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، سلمت، تفضل.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت به باش تكون الجلسة سلمية من الناحية المسطرية فقط،

وهذي "ستسلم كتابة" راه وعود، خصكم تسلموها كتابة اللي باقي ما سلمها.  
الكلمة لمتدخل عن مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية.. ستسلم كذلك كتابة.  
وأخيرا، الكلمة للحكومة إذا رغبت في ذلك، الحكومة إلى كانت عندكم شي كلمة، ما كايناش.  
رفعت الجلسة.

=====

ملحق: المداخلات المسلمة لرئاسة الجلسة والمتعلقة بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2015

« مداخلات فريق التحالف الاشتراكي باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2015  
السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فرق الأغلبية في مناقشة بعض الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2015.

#### قطاع العدل:

السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،

تعتبر مسألة الحكامة الديمقراطية شرطا أساسيا لتقدم مجموع الأوراش الأخرى، وهو أمر جاء به دستور 2011 بصيغة جديدة، وأعطى لمسألة الحكامة الديمقراطية بعدا سياسيا أساسيا وجعلها مرتبطة بالإصلاحات السياسية الضرورية، ومن تم، فإننا، وإن كنا نثمن الجهود المبذولة في مجال إصلاح منظومة العدالة، وفي مجال الحقوق والحريات، فإننا نؤكد على ضرورة التوسيع والأخذ بتلك الحقوق والحريات المرسخة في المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.

إن إصلاح القضاء يعتبر ورشا يكتسي أولوية، لارتباطه بدولة الحق والقانون، ولكون العدالة أساس بناء الدولة وقوام الحكم الرشيد، الأمر الذي يتطلب من الجميع، حكومة وأحزابا وقنابات ومجتمعا مدنيا وإعلاما، المساهمة في إنجاح هذا الورش الهام، طبقا لمقتضيات الدستور الجديد، وذلك خدمة لازدهار الدولة ورفي المجتمع، وتكريس مصداقية المغرب كدولة قانون ومؤسسات في المنتظم الدولي.

إن إصلاح القضاء يتطلب، بشكل أساسي، تمتيع القضاء باستقلالته، حيث يجب على منظومة القضاء استعادة ثقة المواطنين، وذلك عبر

رابعا، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:  
أعطي الكلمة في البداية للسيد مقرر اللجنة، وزع التقرير.. عندك التقرير؟ فين المقرر اشكون؟ التقرير وزع؟ هاذي مداخلات هاذي.

الكلمة لمتدخل عن الفريق الحركي.  
مداخلة فرق المعارضة.. شكرا، شكرا السيد الرئيس، شكرا.  
الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.. سلمت.  
الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.. سلمت.  
الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.  
الكلمة لمتدخل عن مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية.  
الله يخليكم، المداخلات ديالو اللي ما تدخل يسلمهم لنا في جميع اللجن.  
خامسا، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

أعطي الكلمة في البداية للسيد مقرر اللجنة، وزع التقرير.  
الكلمة لمتدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار عن فرق الأغلبية.  
مداخلة فرق المعارضة، سلمت كتابة.  
الكلمة لمتدخل عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.. سيسلم كتابة.

الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.. سيسلم كتابة.  
الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.. سيسلم كتابة.

الكلمة لمتدخل عن مجموعة الحركة الاجتماعية الديمقراطية.  
جميع المداخلات سلمت كتابة.  
وأخيرا، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

أعطي الكلمة في البداية للسيد مقرر اللجنة، وزع؟ لا، خصني يوزعها المجلس.

الكلمة لمتدخل من فريق التحالف الاشتراكي عن فرق الأغلبية.  
مداخلة فرق المعارضة.. سلمت كتابة.

الكلمة لمتدخل عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.  
الكلمة لمتدخل عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.  
إيوا طلقوا روسكم، راه غادين.. إيوا بشوية، ما كاينش مداخلات، لا، لأنه بعض الخطرات كمشيو لبعض اللجان، وكتجينا بعض المداخلات قبل ما تدخل في اللجنة.

المعارضة، ماشي الفريق الاشتراكي.. باسم المعارضة، الفريق الاشتراكي يقدم مداخلة مكتوبة.

الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.  
الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.. ستسلم كتابة.

والفساد، من الضروري العمل على إصلاح الإدارة، وذلك بتطوير نظام اللاتمرکز بشكل عميق، والحرص على التحسين المتواصل لفعالية ونجاعة الإدارة، لاسترجاع هبة الدولة، والقيام بما يستجيب لعزمها على استعادة ثقة المواطنين والمواطنات عبر تبسيط المساطر الإدارية ومحاربة الرشوة وتخليق الحياة العامة.

إن محاربة الرشوة وتخليق الحياة العامة، على جميع المستويات، يجب أن تشكل أولويات إستراتيجية، وهذا يتطلب توفير الوسائل المادية والبشرية المستقلة للوساطة والضبط التي أقرها الدستور لتؤدي أدوارها الجديدة مع احترام استقلاليتها إزاء الدولة، ومنها خاصة مجلس المنافسة الذي يتوجب عليه العمل وفق وضعيته الجديدة التقريرية، في إطار قواعد وقوانين المنافسة السلمية والشريفة، وهيئة النزاهة والوقاية ومحاربة الرشوة، التي تم توسيع صلاحياتها لتشمل التحقيقات وإمكانية تنصيبها طرفا مدنيا، إضافة إلى دورها في التحسيس والوقاية، إضافة إلى هيئات أخرى تروم تخليق الحياة العامة كمؤسسة الوسيط ومجلس الأخلاقيات للقيم المنقولة.

وفي إطار تخليق الحياة العامة أيضا، لا بد من العمل على محاربة الامتيازات واقتصاد الربح، بالحد من حالات الاحتكار والامتيازات غير القانونية.

ومحاربة ظاهرة الرشوة، هذا الداء الذي أصبح ينخر عدة ميادين، نقتح العمل على ضرورة إخضاع كل المؤسسات العمومية للتفتيش والافتحاص وذلك بطريقة منتظمة، وتوسيع صلاحيات المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية التابعة له، لتشمل تقييم المشاريع والبرامج المنفذة لصالح الحكومة أو البرلمان أو الجهات... وتطبيق العقاب على المرتشين، في احترام تام للمقتضيات القانونية والإدارية.

ولضمان التطبيق السليم لمبدأ المساواة، لا بد من اتخاذ تدابير شفافة لتحقيق مساواة المواطنين والمواطنات أمام الوظيفة العمومية، مع استحضار مبدأ المناصفة، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف والولوج إلى مناصب المسؤولية.

### قطاع السجون:

السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،

رغم الجهود المبذولة لتحسين وتطوير أوضاع السجون والسجناء ببلادنا، فإن الوضع لا زال يعرف تدهورا ومشاكل كثيرة على مختلف المستويات بفعل الاكتظاظ، خاصة على مستوى التغذية، والنوم والصحة.. ناهيك عن تفشي بعض الظواهر الخطيرة كالتنشر المخدرات والعنف، سواء فيما بين السجناء أنفسهم أو فيما بين السجناء والعاملين بالمؤسسة السجنية، التي من المفروض أن تكون فضاء لإعادة التربية والتأهيل، وليس فضاء لترسيخ الإجرام وإنتاج مجرمين محترفين.

نحن واعون كل الوعي بالإكراهات الموجودة، خاصة فيما يتعلق بمشكل الاكتظاظ، مقابل عجز الميزانية المرصودة للمندوبية العامة لإدارة السجون

فعاليتها، وتسهيل الولوج إلى إجراءاته، ومراجعة علاقته بأجهزة الأمن، التي يجب إخضاعها للمراقبة القضائية، خصوصا ما يتصل بتنفيذ مهام الشرطة القضائية.

كذلك، يجب بلورة الإجراءات الدستورية الجديدة المرتبطة بدور وتركيبه المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتحسين وضعية القضاة، وهي تدابير من شأنها التقدم في طريق عدالة منصفة ومحيدة.

ويتطلب إصلاح القضاء استكمال الترسانة القانونية، ومن هنا ندعو إلى ضرورة العمل على تسريع تفعيل ميثاق إصلاح العدالة، خاصة إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية للوصول إلى قانون جنائي مبني على التربية، وليس العنف.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى التفكير مجد في مسألة إلغاء عقوبة الإعدام، حتى تتمكن بلادنا من الالتحاق بركب الدول التي ألغت هذه العقوبة، ووفاء لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما يجب إعطاء منظومة القضاء الوسائل المادية والبشرية اللازمة، وفتح ورش كبير للتكوين يستهدف العاملين في الميدان، والمساعدين القضائيين والقضاة على وجه الخصوص، لتمكينهم من مسaire ومعرفة تطورات القضاء والتشريع في مختلف المجالات.

لقد أقر الدستور الجديد منظومة متكاملة من الحقوق والحريات تهدف إلى إرساء دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجالات ممارسة هذه الحقوق والحريات الفردية والجماعية، بما يعزز ثقافة حقوق الإنسان ويرسخ قيم الوطنية والمواطنة الإيجابية والمنتجة. ويتعلق الأمر هنا بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دعا الدستور الجديد إلى مواصلة تفعيلها وأجرائها عبر سن سياسات عمومية مندمجة.

وتشكل قضية المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات إحدى المرتكزات الثابتة في المشروع المجتمعي الحدائي، وجاء الدستور الجديد ليكرس هذا المبدأ عبر الفصل 19 منه، والذي يجسد قوة المساواة والمناصفة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي وعادل.

إن إنجاح هذا الورش الهام يتطلب حشد كل الطاقات حتى تتمكن بلادنا من الاستمرار في تثبيت هذه المكتسبات من خلال صياغة تشريع يتصدى للعنف ضد النساء، ويوفر لهن الحماية الكاملة، وكذا العمل على تطبيق الدستور، روحا ونصا، وتشكيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء وفقا للفصل 19 من الدستور لتمتيع المرأة المغربية بكل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

### إصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،

ومن أجل حكامه جيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الرشوة

لكن، على الرغم من المكتسبات التي حققتها جمعيات المجتمع المدني، لا تزال هناك إكراهات ونقط ضعف تحد من طموحات المجتمع المدني، وتؤثر سلبا على مردوديته وأدواره المجتمعية بسبب صعوبات وعراقيل ذات طبيعة قانونية وإدارية ومالية، إضافة إلى ضعف التكوين والديمقراطية الداخلية والشفافية المالية وآليات الحكامة الجيدة.

إن حتمية التعاون بين المجتمع المدني والدولة، تقتضي أن ترقى العلاقة في المستقبل إلى شراكة إستراتيجية من أجل تفعيل سليم لمقتضيات الوثيقة الدستورية حول نظام الحكامة الجيدة القائم على العدالة والحرية والديمقراطية، والشفافية والمصداقية، وتكافؤ الفرص، والمساءلة والمحاسبة، وكذا الاستجابة للانتظارات المجتمعية وتطلعات المواطنين والمواطنات وحاجياتهم اليومية بهدف بلوغ العدالة الاجتماعية.

«مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية باسم فرق المعارضة لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2015

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة ضمن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر بكل من:

- وزارة العدل والحريات؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث القطاعات؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المجلس الأعلى للحسابات.

إننا، وبمناسبة مناقشة هذه الميزانيات، لا بد وأن نقدم موقف فرق المعارضة من التوجهات والاختيارات التي حددتها القطاعات الحكومية المعنية من خلال ميزانياتها الفرعية، وهي قطاعات أوكل إليها بشكل أساسي المساهمة في ترسيخ بناء دولة الحق والقانون والحريات، ومحاربة الفساد، وترسيخ أسس الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية.

لذا، نتساءل عن مدى تجاوب الميزانيات القطاعية المعروضة على هذه اللجنة والمذكرات التوضيحية المصاحبة لها، مع تطلعات وطموحات المواطن؟

السيد الرئيس،

إننا، في فرق المعارضة، نؤكد دائما أن إصلاح منظومة العدالة يتصدر

وإعادة الإدماج، لكن لا بد من العمل على إيجاد حلول كبناء المزيد من المؤسسات السجنية، وإعادة النظر في موضوع الاعتقال الاحتياطي، لكون نسبة كبيرة من السجناء هم معتقلون في إطار هذا القانون، وذلك لضمان حد أدنى من شروط كرامة السجن، باعتباره إنسانا أولا وقبل كل شيء، ولكون العقوبات السالبة للحرية لا تعني الحرمان من الحقوق الأخرى.

فال مؤسسة السجنية يجب أن تكون مدرسة للتربية وإعادة التأهيل والإدماج بالدرجة الأولى، وليس فقط للزجر وتنفيذ العقوبات، فلا بد من الإبداع في خلق آليات تربوية حقيقية، لضمان إدماج حقيقي للسجناء، داخل المجتمع وداخل محيطهم الأسري.

كما لا يفوتنا أن ندعو من هذا المنبر إلى العمل أكثر على تحسين الظروف المادية للعاملين بالمؤسسات السجنية، سواء على المستوى المادي أو المعنوي، لضمان فعاليتها باعتبارها رافعة حقيقية للإصلاح الذي نطمح إليه.

**المجتمع المدني:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

في الختام، وتفعيلا لدور المجتمع المدني، الذي أعطاه الدستور الجديد المكانة اللائقة به، واعتبره شريكا أساسيا في إعداد وتقييم السياسات العمومية، نظرا للدور الهام الذي يلعبه، إلى جانب الأحزاب السياسية، لترسيخ الديمقراطية وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة، ولكون المجتمع المدني أصبح يشكل قوة، لا يمكن إغفالها أو تجاهلها، لما تشكله من قدرة على تعبئة وتأطير الجماهير الشعبية، فإنه أصبح لازما على الدولة احترام حرية هذا المكون المجتمعي الأساسي، في إطار القانون، وطبقا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تكريس مشروع مجتمعي ديمقراطي قائم على المشاركة التعددية والحكامة الجيدة.

وبهذه المناسبة، نحني عاليا العمل الذي قامت به اللجنة الوطنية المكلفة بالحوار الوطني حول المجتمع المدني، التي عملت بروح توافقية منفتحة على الحوار البناء وإقامة جسور التواصل وتقريب وجهات النظر المتباينة، تغليباً للمصلحة العامة. كل ذلك جعل من فضاء الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة فرصة تاريخية ذات مصداقية لتقوية الشراكة بين الدولة والنسيج الجمعي للمجتمع المدني.

ولابد في هذه المناسبة من الإشادة بالدور الفعال الذي قامت وتقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005، والتي نعتبرها نقلة نوعية في علاقة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تأسست على مبادئ الشفافية والثقة والقرب من الفئات الاجتماعية المعوزة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهي مبادرة مكنت من خلق مسارات للدعم العمومي أدت إلى الحد - جزئيا - من إكراهات ضعف الموارد التي تعاني منها الجمعيات.

وتضيق بالتالي حقوق المتقاضين.

إن إصلاح منظومة العدالة لازال في نظرنا يتطلب أشواطاً طويلة لم تعمل هذه الحكومة على بلورتها في مشاريع قوانين تعرضها على البرلمان مثل وضع مشروع قانون إطار للمهن الحرة، والتفكير في إصلاح جذري لمهنة الخبراء في مختلف المجالات، بالنظر لما لتلك المهن من ارتباط وثيق بإصلاح منظومة العدالة، كما لا يفوتنا التذكير بما تعرفه مهنة العدول من تدهور تحتاج إلى إعادة النظر بالشكل الذي يليق وسمعة التوثيق والمكانة التي تحظى بها لدى المجتمع المغربي.

كما أننا في فرق المعارضة نؤكد على العمل على ترسيخ مبدأ مجانية القضاء، وعلى الأخص لدى القضاء الإداري، مما يستوجب الإسراع بمراجعة النصوص المتعلقة بالرسوم القضائية، في اتجاه تبسيط التعريفات وملاءمتها مع التنظيم القضائي، خصوصاً ما يتعلق بالدعوى الإدارية التي أصبح أداء الرسوم القضائية فيها يعرف عملية التقاضي ويطرح صعوبات في وجه المتقاضين، مع التأكيد على العمل على تحسين الاستخلاص في مجال الغرامات والعقوبات المحكوم بها.

كل هذه الأوراش ذات الانعكاس المباشر على تحسين صورة القضاء لدى المتقاضين لازالت تراوح مكانها.

كما نود أن نسجل استغرابنا لما يعرفه صندوق التكافل العائلي من تلكأ في صرف المستحقات، حيث إن منسوب الإنجاز فيه لازال متدنياً، علماً أن الحكومة السابقة عملت على توفير التمويل الدائم لذلك الصندوق بتحويل جزء من عائدات الرسوم القضائية لتمويل نفقاته، والتي قدرت برسم سنة 2015 بـ 160 مليون درهم.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا بهذه المناسبة، أن نثير اليوم إشكالية التأخير الكبير والارتباك الحاصل في تنفيذ أغلب برامج منظومة الإصلاح، واستمرار بعض الاختلالات التي تعوق تحقيقها. فإننا، في فرق المعارضة، نسجل أنه في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن التحولات الديمقراطية التي تعرفها بلادنا، يتم ضرب الحريات والتراجع عن المكتسبات.

وهنا لا بد من التأكيد أن حقوق الإنسان ليست موضوعاً للمزايدة، لأنها جزء من المبادئ الدستورية، على اعتبار أن حقوق الإنسان تنكسر في ظل دولة الحق والقانون، وليس بالإجحاز على المكتسبات واستمرار التضييق في مجال التظاهر والتجمعات واعتقال المعطلين وتعنيفهم والحكم عليهم في محاكمة غير عادلة كما هو الشأن بالنسبة لاعتقال ذوي الحقوق من أصحاب الأراضي السلالية.

ويبقى السؤال الذي يطرح: لماذا لم تعمل الحكومة على تفعيل كافة المساطر القانونية لمحاربة الفساد؟ وكنا سنشيد وننوه بعملها، ونعتبرها حكومة قوية لكننا أمام حكومة التسويات والوعود غير المحققة على أرض الواقع.

أولويات الأوراش الإصلاحية في بلادنا، على اعتبار أن القضاء المستقل هو مطلب المغاربة بالنظر إلى دوره الأساس في البناء الديمقراطي الحقيقي، وتوطيد دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولبنة أساسية لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، وأيضاً يزيد من تعزيز ركائز دولة الحق والقانون، ويضمن حقوق وحريات المواطنين.

إلا أننا نسجل أن الحكومة تتبع منهجية يطبعها البطء وتشتت الأهداف وعدم وضوح الرؤية، وهذا للأسف لن يحقق الهدف المنشود من الإصلاح، وبالتالي لن يساهم في تطوير العدالة في الآجال المضروبة وكما هو مرسوم لها، رغم اعتماد الحكومة لمقاربة تشاركية صورية في ما سمي الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه يلحاح، هل استجاب هذا الميثاق الإصلاحي بعد الشروع في تفعيله لكل تساؤلات وانتظارات المغاربة؟

كما نستغرب التأخر الحاصل في ملاءمة منظومة العدالة مع مقتضيات الدستورية الجديدة، واستمرار منطق التحكم في مشاريع الإصلاح المعلنة، مما يحول دون انتقال جهاز العدالة إلى سلطة قضائية مستقلة.

ونسجل بكل أسف ضعف وتيرة الإنجاز فيما يتعلق بالبنات التحتية لقطاع العدالة، مما ساهم في تكريس ظاهرة الاكتظاظ في محاكم المملكة، وزاد من تعميق إشكالية تنفيذ الأحكام التي تبقى أساساً مسؤولية الدولة.

ونفس الأمر بالنسبة للموارد البشرية بالقطاع، فالمناصب المقترحة في مشروع قانون المالية لهذا القطاع غير كافية، ففي الوقت الذي تغنى الوزارة بالإصلاح، نجدها لا توفر له شروط النجاح، من موارد بشرية، وبنات تحتية، مما يجعل عملياً هذا الميثاق الإصلاحي لن يكون فعالاً ويبقى دون تطلعات الشعب المغربي والمهتمين، إذا لم يتم العمل على تكثيف الجهود لتأهيل المحاكم، وتحسين مرافقها نظراً لكون بعض المحاكم قد فقدت هيبتها لما اعترأها من إهمال وتآكل.

كما كان على الحكومة أن تهتم بالأولوية بالمناطق النائية والمعزولة، وإيلاء مزيد من العناية لرجال القضاء، وذلك بإعادة النظر في النظام الأساسي مع إعطائهم الوضعية الاعتبارية التي يستحقونها، بما يجعلهم في منأى عن جميع الإغراءات كيفما كان نوعها، دون إغفال تحسين وضعية موظفي وزارة العدل مراعاة لطبيعة عملهم، بما يضمن تحفيزهم للقيام بالدور المنوط بهم على أكمل وجه خدمة للعدالة.

إننا، في فرق المعارضة، ما فتننا نطالب بضرورة العمل على تفعيل السلم لأحكام الدستور المرتبطة بالسلطة القضائية لما في ذلك من تعزيز لاستقلال القضاء ورفع فعاليته وصيانة حرمة ووقاره، وتحسين كرامة كل مكوناته، وذلك من خلال التعجيل بإخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بتنظيم سير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمعايير المرتبطة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة، وكذلك اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والعملية والإدارية للتعجيل بتنفيذ الأحكام القضائية، حتى لا تبقى مجرد قرارات

السيد الرئيس،

إن قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، يعد قطاعا حيويا يستلزم مزيدا من العناية والاهتمام نظرا لكونه يرتبط بكل القطاعات الحكومية، ويروم خدمة المواطنين، هذه الخدمة التي لن تتحسن إلا بتحسين أداء الإدارة وتقديم خدمات ذات جودة للمواطن وللمقاولة.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فرق المعارضة، نعتبر أن القانون الأساسي للوظيفة العمومية لم يعد يتجاوب مع التحولات التي عرفها تطور المجتمع المغربي الذي يتطلع إلى الشفافية وإلى أعمال سياسة القرب، إذ لازال الموظف العمومي حبيس النظرة التقليدية التي لا تستجيب لمطوحات تحديث الإدارة والرقي بالموظف ماديا واجتماعيا، بالرغم من أن الحكومة ما فتئت تبشر بإعادة النظر في المنظومة الأجرية لتصبح عادلة، بيد أن الأجور لازالت على حالها، وتعرف تفاوتات صارخة بين صغار وكبار الموظفين، ذلك أن الموظف نجده هو الوحيد الذي يستجيب لواجباته على مستوى التضريب بدون أي تنازع قضائي على اعتبار أن الاقتطاع يتم من المنبع.

كما تعاني فئة الموظفين حاليا من منعها من الدراسة واستكمال التكوين، مع تسجيل غياب الأعمال الاجتماعية للموظف في العديد من القطاعات الحكومية، ناهيك عن أن ظروف العمل التي يشتغل فيها لا ترقى إلى مستوى الإدارة الحديثة، حيث تعرف تضخما على مستوى الهياكل الإدارية، مما يتطلب تطبيق سياسة إعادة الانتشار التي تعرف تعثرا في التطبيق.

وفي هذا الإطار، نؤكد في فرق المعارضة على ضرورة عمل الوزارة على تبسيط المساطر الإدارية للمواطنين، كما نؤكد على التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وكذا الالتزام بمعايير الكفاءة لأن بعض تلك التعيينات اتسمت بالانتقائية ولا ترقى إلى مستوى أعمال مبدأ تكافؤ الفرص في تحديد معايير الترشيح لتلك المناصب.

لذا، يبقى السؤال معلقا حول القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا الذي عملتم على تعديله وتطلبون اليوم تقيمه، ذلك أن الحكومة لم تتوفر على الجرأة لتتجاوب مع المعطيات الدستورية، حيث أعطى الدستور المسؤولية الكاملة للحكومة في تسيير الإدارة والتعيين في المناصب السامية.

كما نؤكد في فرق المعارضة على الالتزام بشرط "التخصص" في ما يتعلق بالتوظيف في الإدارات العمومية، نظرا لسوء توزيع الوظائف والموظفين واشتغال الكثير منهم في مناصب لا تتناسب وشواهدهم العلمية والتكوينية، مما يطرح عدة إشكالات على مستوى العمل والإنتاج، كما نؤكد على الحكومة بالعمل على محاربة الموظفين الأشباح.

كما نسجل أن المخطط التشريعي تضمن عدة مشاريع في إطار جدولة زمنية محددة، لذا نتساءل مرة أخرى وكما في السنة السابقة عن تأخر الحكومة في تقديم مشروع قانون بتغيير النظام الأساسي للوظيفة العمومية، مشروع قانون بتحديد شروط كيفية ممارسة حق الإضراب وغيرها من

القوانين المؤسسة لإدارة حديثة بعيدة عن أنماط البيروقراطية التقليدية. لقد جاء في البرنامج الحكومي ترشيح الهياكل الإدارية إلا أنه هناك وزارة تضم 150 موظف، وتحدث لها أربعة مديريات، في حين هناك وزارات تتوفر على الآلاف من الموظفين وليس لها إلا خمسة مديريات، إذن هل هناك ترشيح للهياكل الإدارية، وبالتالي التساؤل عن الميثاق الوطني للمرافق العمومية؟

السيد الرئيس،

إن علاقة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والسلطة التشريعية نص عليها المرسوم عدد 2.12.582 الصادر بتاريخ 30 يناير 2013 الذي تحدد بمقتضاه اختصاصاتها في تسهيل الحوار مع الجهازين التشريعي والتنفيذي، وأيضا متابعة أنشطة البرلمانات الدولية والعمل الدبلوماسي للبرلمان والتعاون مع الهيئات والجمعيات ذات الاهتمام بالعمل البرلماني والقضايا العامة.

والسؤال هو: إلى أي حد تلترم الوزارة هذه الاختصاصات المسطرة في المرسوم مع السلطة التشريعية؟ وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أم الكتابية؟

إننا، في فرق المعارضة، نؤكد على الحكومة أن تتفاعل إيجابيا مع مقترحات القوانين لإغناء العمل التشريعي، وأن تشتغل أكثر على ترقية دور المؤسسة التشريعية في إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية من أجل التنزيل السليم للدستور، كما نجد التأكيد على الحكومة ومن خلال قطاعاتها الوزارية احترام الآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية، علما أن المسطرة المتبعة بشأنها تعرف خللا وبطء كبيرا، إذ هناك أسئلة مرت عليها سنة ولم تتم الإجابة عليها، كما أن الأسئلة الكتابية تكون ذات طابع محلي، وتم الإجابة عليها بشكل تقني وعادة ما تكون متشابهة وعامة وفضفاضة المضمون من لدن مصالح خارجية، والأصح هو العمل على الإجابة عليها سياسيا من طرف الوزراء المشرفون على مختلف القطاعات الحكومية المعنية بتلك الأسئلة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالجمعية المدني، إننا في فرق المعارضة نعتبره ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، إلا أنه، وبالرغم من التغييرات التي حصلت على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية، فإن الاختيارات لبلورة سياسة حكومية قادرة أن تجعل من المجتمع المدني مساهما في التنمية والتنمية الاجتماعية جد محدودة، ويغلب عليها طابع الانتماء الحزبي.

كما أن المجتمع المدني بحاجة ماسة للحكامة والتأطير. كما أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدي، كما يجب توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

السيد الرئيس،

ملحوظا في ظل الحكومة الحالية، تمثل بوضوح في ذلك التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد زيارته لسجون المملكة، تضمن في طياته عدة اختلالات إلا أن أهم المعوقات التي تعرفها المؤسسة السجنية هو الاكتظاظ، حيث يتعدى في بعض السجون طاقتها الاستيعابية 118%، وهذا الإشكال تتفرع عنه عدة ظواهر سلبية ومشاكل:

- الانتهاكات التي تمارس على النزلاء والزيلات من لدن الموظفين؛  
- معاناة النزلاء المرضى (كالضيق، القصور الكلوي...)، مع ضعف التدخل الطبي، وهذا راجع إلى ضعف التواصل بين المؤسسة السجنية والقضائية والاستشفائية.

كل هذه المشاكل يتوقف حلها على توفير ميزانية كافية لتدبير وتفعيل البرامج والتدابير والآليات الكفيلة بتحسين أوضاع النزلاء وكذا المؤسسات السجنية.

أيضا، نسجل في فرق المعارضة أن هناك مشكل الأطر والموظفين، بالفعل يجب أن يكون أولئك الموظفين مؤهلين تأهيلا بيداغوجيا وسيكولوجيا، وتكوينهم يجب أن يتم في إطار دورات تكوينية في المجال الحقوقي، وتبقى هذه الفئة الوحيدة التي تمسك بروح التأهيل والإصلاح للنزلاء وإعدادهم بالاندماج داخل وسطهم الطبيعي.

إننا، في فرق المعارضة، نؤكد على وزارتي الداخلية والعدل، وإدارة السجون، والمجتمع المدني، كل من موقعه أن يتحمل قسطا من المسؤولية، إذ بتضافر جهودهم وتشاركهم يمكن أن نخلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهديب والإدماج في حقهم.

فعلى المسؤولين من وزارة الداخلية (الضابطة القضائية)، وزارة العدل، المندوبية العامة لإدارة السجون، والقضاء، وكذا المجتمع المدني، بأن يبادروا في توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية القادمة لأجل التخليق والشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية في إطار:

- تعزيز الرقابة القضائية على المؤسسات السجنية؛
- الحد من العقوبات القصيرة واستبدالها بالموقوفة أو الغرامة؛
- ترشيد الاعتقال الاحتياطي؛
- تنفيذ وتبعية العقوبات؛
- تفعيل الرقابة التي تقوم بها اللجان الإقليمية لتحسين أوضاع النزلاء والسجون؛
- توفير التطبيب والأدوية والتغذية الصحية والنظافة اللازمة؛
- توسيع المجالات التي يمكن أن تشتغل عليها منظمات المجتمع المدني وتقوية أدائه من داخل أسوار السجون، وتسهيل الأمور له لأجل ولوج المؤسسة وتوسيع الشراكة معه؛
- تنظيم دورات تكوينية لأطر وموظفي المؤسسة في الميادين التي

إن موضوع حقوق الإنسان هو موضوع تتنازعه العديد من المؤسسات في إعداده وإقراره وتدبيره، إذ أننا في فرق المعارضة، وانطلاقا من إيماننا العميق، نؤكد أن موضوع حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون سياسة عمومية على اعتبار أنه هو مجموعة من القيم والمبادئ التي تعمل المجتمعات والدول بكل مكوناتها على تكريسها وحمايتها والدفاع عنها.

من هذا المنطلق جاء إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان سنة 2011 استجابة لتوصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأيضا للمطالب الملحة للمجتمع المدني، الأمر الذي فرض ضرورة مواصلة هذا الورش لترسيخ ضمانات كافية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى أن الدستور نص في ديباجته على ضرورة مكافحة كل أشكال التمييز وجعل الاتفاقيات الدولية - كما صادق عليها المغرب - تسمو على التشريعات الوطنية.

وفي الفصل 160 من الدستور نجده أيضا نص على مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات التي لا يمكن التراجع عنها، لذا كان لزاما على الحكومة العمل على تنفيذ هذه الالتزامات، خصوصا وأنها جاءت مضمنة في البرنامج الحكومي.

فيما يتعلق بمصادقة الحكومة المغربية على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، فإننا في فرق المعارضة نستفسر عن هذا التأخير في إيداع مسطرة المصادقة لدى الأجهزة الأمنية، وبالتالي التلكؤ في إحداث آلية وطنية مستقلة لمنع التعذيب على المستوى المحلي؟ الملاحظ أن التعذيب المنهج لم يعد موجودا إلا من بعض الحالات النادرة التي ترتبط أساسا بعقلية مرتكبيها الذين لازالوا محافظين على ثقافة الماضي.

بالإضافة إلى مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المرتبط بالإعدام، وهو الأمر الذي يفرض اتخاذ موقف واضح على أن لا يبقى الأمر متأرجحا، لأن هذه الإشكالية تحتاج الوضوح وتستلزم الجرأة لمعرفة الموقف الرسمي منها والذي يدخل ضمن اختصاصات المندوبية الوزارية بمقتضى المادتين 2 و5 من المرسوم المحدث لها، خاصة فيما يتعلق بالملاءمة مع الاتفاقيات الدولية. السيد الرئيس،

لا شك أن قطاع السجون عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وبالأخص منذ 2009 وهو ورش إصلاحي أعطت انطلاقته الموافقة الحكومة السابقة، عملا بالتوجيهات الملكية السامية المضمنة في خطابه بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 يناير 2003: "إن ما نولي من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة، لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

إلا أننا نؤكد في فرق المعارضة أن هذا المخطط عرف تدرجا وتراجعا

والمؤسسات العمومية من طرف رئاسة الحكومة، وذلك قصد متابعة تطبيقها من طرف الهيئات المعنية، باعتبار أن تلك التوصيات تهم في جانب مهم منها ترشيد النفقات وعقلنة البرامج والصفقات وتوزيع الموارد البشرية والاختصاصات التي يقومون بها، وحسن تدبير الأملاك العمومية والجماعية، كل هذا العمل الجبار لا يمكن أن يبقى رهين الإدارات المعنية، بل يجب مراقبة تتبع تنفيذه من رئاسة الحكومة وإنشاء خلية خاصة بذلك.

◀ مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2015

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع، وسمحوا لي في هذه العجالة أن نبسط أمامكم من جديد ما عبرنا عنه في مختلف نقاشاتنا داخل اللجنة من ملاحظات وتساؤلات بالنسبة لكل قطاع على حدة:

**وزارة العدل والحريات:**

يعتبر ورش إصلاح القضاء من بين أهم الأوراش التي حددها جلالة الملك في خطابه ليوم 20 غشت 2009، كما جاءت في ديباجة الدستور الجديد. وباعتبار الحق القانوني والقضائي ركائز أساسية لترسيخ الثقة التي تحظى بها بلادنا لدى المستثمرين الأجانب والمغاربة على حد سواء.

لذلك، ومن خلال تتبعنا للشأن القضائي نلاحظ بعض التراجع على المكتسبات التي حققها الشعب المغربي على مدى سنوات عديدة، ومن تجلياته، على سبيل الذكر لا للحصر، التراجع على الحريات، الاستعمال المفرط للقوات العمومية في فض المظاهرات السلمية، التضيق على الحريات النقابية، ومعاناة المتقاضين داخل المحاكم وغيرها من المشاكل التي لا حصر لها.

السيد الرئيس،

أمام الإجماع على ضرورة استقلال القضاء وجعل العدالة قادرة على رفع التحديات وترسيخ الديمقراطية وروح المسؤولية وسيادة القانون، فهل يمكن أن نتحدث عن استقلال القضاء في ظل استمرار رئاسة وزير العدل للنيابة العامة، مما يفتح المجال أمام كل التأويلات حول التعليمات والتوجيهات التي يمكن أن تصدر من جهات معينة في بعض الملفات؟ هل يمكن للسيد الوزير أن يطمئن الرأي العام الوطني في هذا المجال؟

ما علاقة النيابة العامة بالضابطة القضائية من حيث تسريع البت في العديد من القضايا، إذا علمنا أن هذه الأخيرة هي التي تتحكم في مسار

هي حساسة وقرينة تمس السجين.

كل هذا يبقى من أهم الآليات التي يمكن لها أن تجعل المؤسسة السجنية، مؤسسة اجتماعية إنسانية، تعمل على إدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس،

تضطلع الأمانة العامة للحكومة بدور حيوي، تمثل أساسا في تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة. كما تعمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها، مما يطرح التساؤل حول كيفية تحديد هذا الدور في التنسيق مع باقي القطاعات ومسؤولياتها في أجندة الحكومة وترتيب الأولويات.

في إطار اختصاص الأمانة بالتدبير على مستوى التشريع، نتساءل: هل هناك تصور محدد لتنفيذ المخطط التشريعي وبلوغ الأهداف المسطرة له في ظل الضغوطات والإكراهات الزمنية والدستورية ومدى تلاؤمها مع وتيرة عملها؟

إننا، في فرق المعارضة، نسجل على الأمانة العامة للحكومة عدم انفتاحها على محيطها السياسي وعلى عالم الجامعات لكي تتمكن من تشكيل نخبة كفيلة بالصناعة التشريعية.

كما نؤكد على ضرورة اشتغال الأمانة العامة على رآب الهوية الحاصلة بينها وبين البرلمان بالتواصل والتعاون وأحقيقته في المبادرة التشريعية مع التأكيد على ضرورة سن نظام خاص بالمعارضة (كما جاء في الخطاب الملكي السامي).

كما نتساءل: كيف سيتم تدبير إشكال ملاءمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية، باعتبار أن عمل الأمانة العامة يجب أن يكون استباقيا، فيما يخص دستورية القوانين قبل أن تعرض على المحكمة الدستورية؟

السيد الرئيس،

إن المجلس الأعلى للحسابات هو مؤسسة ذات مسؤولية كبيرة على اعتبار أنها مؤسسة مستقلة تضمن الرقابة المحايدة على الأموال العمومية، إلا أننا في فرق المعارضة نلاحظ أنها تشتغل بإمكانات محدودة وبموارد بشرية لا يرقى عددها إلى مستوى جسامه المسؤولية الملقاة عليها.

فهذه المهمة الدستورية الجسيمة تقتضي من كافة الفرقاء التجاوب والتعاون مع كل مبادرات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات حتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، كما تتطلب تفعيل التقارير التي يصدرها المجلس، لنتم إحالتها على وزارة العدل، ما دام الأمر الذي يتعلق بمراقبة وتقييم تدبير الشأن العام وحياته وتحسينه من أي تلاعب.

كما يجب أن تتم دراسة مجموعة من التوصيات التي تسهر على تضمينها على إثر عمليات المراقبة التي تقوم بها لمجموعة من المرافق الإدارية



التحقيقات؟

ما هي سلطة وزارة العدل والحريات على إدارة السجون، خاصة بعد صدور تقرير من مؤسسة رسمية هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون والسجناء؟

ما هي المعايير المعتمدة في مسطرة العفو، وإن كنا لا نشك في نزاهة ومصداقية القائمين على هذه اللجنة؟

ما علاقة الوزارة بالهيئات التمثيلية للقضاة خاصة بعد تأسيس "نادي القضاة" الذي عانى من التضيق على أنشطته؟

ما هي حدود سلطات المفتشية العامة ومدى تدخلها في شؤون القضاة قبل التحقق من السبب الذي أدى لذلك؟

ما هي الظروف التي يشتغل فيها الجسم القضائي، إن على مستوى بنيات الاستقبال بمختلف المحاكم، أو على مستوى النقص الحاصل في الموارد البشرية علماً أن هناك أزيد من مليون قضية سنوياً، بيت فيها فقط 3300 قاض دون أن ننس استمرار غياب قضاء متخصص كالقضاء الاجتماعي، على غرار قضاء الأسرة، والمحاكم المالية؟

ما هي الأوضاع الاجتماعية لموظفي هذا القطاع بمختلف فئاتهم؟

ما مآل العديد من ملفات الفساد؟

وفي الأخير، فرغم اختلافنا معكم على مستوى المرجعية، فإننا نتمنى لهذا الورش الكبير ولهذه التجربة النجاح، لأن في نجاحها نجاح للمغرب، وأول بوادر النجاح الحفاظ على باب الحوار مفتوحاً مع الفرقاء الاجتماعيين وإشراكهم في إطار الحوار الاجتماعي وفي كل القضايا المتعلقة بإصلاح القضاء.

### الأمانة العامة للحكومة:

أوكل المشرع للأمانة العامة للحكومة بمقتضى المادة 4 من المرسوم المؤرخ في 19 ماي 2010 المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة مهام التنسيق وإعداد وصياغة مشاريع القوانين، من هذا تتساءل ما هو المخطط التشريعي للحكومة؟ وأين وصل إعداد 20 قانون تنظيمي حملته الوثيقة الدستورية الجديدة، كلقانون التنظيمي المتعلق بتزسيم الأمازيغية ( الفصل 5)، وقانون الإضراب ( الفصل 29 )، والهيئة المكلفة بالمنافسة ومحاربة جميع أشكال التمييز ( الفصل 164) ...

ماهي الأجندة المفصلة حول تنزيل مضامين الدستور؟

إن على الأمانة العامة للحكومة مسؤولية جسيمة في مجال التأهيل التشريعي والمؤسسي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- جرد لألحة القوانين والمعاهدات التي تبدو غير منسجمة مع الدستور الجديد بهدف مراجعتها وتطويرها؛

- مراجعة وتحيين التشريعات المتقادمة والصادرة قبل الاستقلال؛

- تحيين المنظومة التشريعية الوطنية وملاءمتها مع الدستور الجديد

والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب؛

- تعزيز الخبرة التشريعية للحكومة بتحديث وتقوية دور الأمانة العامة للحكومة في أفق رفع منسوب وسهولة الإنتاج والتكامل مع المصالح الوزارية في باقي القطاعات، وتعزيزها بالأطر والخبرات حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملاً في صياغة النصوص القانونية.

### الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لاشك أن تطور الاقتصاد الوطني وإقلاعه يرتبط بضرورة استكمال البناء المؤسساتي والتطور الديمقراطي، والاستقرار السياسي للبلاد والإسراع بأجراً الدستور عبر التفعيل السليم لمقتضياته، وإخراج القوانين التنظيمية والارتقاء بمؤسسات الحكامة، وتفعيل الجهوية الموسعة، وتحديث وعقلنة عمل الإدارة، وإصلاح منظومة العدالة والسلطة القضائية، والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية، تعلق الأمر بملف التقاعد أو تنزيل مقتضيات الدستورية سواء تعلق الأمر بالتأخر في إعداد القوانين التنظيمية وإحداث المؤسسات الدستورية، وكذا في منهجية هذا الإعداد، غير أن تلكؤ الحكومة في إخراج العديد من المقتضيات الدستورية هو تراجع عن دينامية البناء المؤسساتي والديمقراطي، كما أن تأخرها في مباشرة الحوار الاجتماعي بالرغم من مختلف النضالات هو تهديد للسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي ببلادنا، فمتى ستعود الحكومة إلى جادة الصواب ومباشرة الحوار الجاد والمسؤول والمنتج لمختلف القضايا والمطالب الاجتماعية والتفعيل الأسلم والديمقراطي لمقتضيات الدستور، حيث سبق للملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2011 أن أشار إلى أن «.. التعاقد الدستوري والسياسي الجديد بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان وواجبات المواطنة، سيبقى صورياً ما لم يقترن بانفتاح تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشته اليومي وعلى تقدم وطنه».

السيد الرئيس،

إن إعداد القوانين التنظيمية بما هي قوانين مكملة ومفسرة لمقتضيات الوثيقة الدستورية، يجب أن تكون منسجمة مع فلسفة الاختيارات التأسيسية والإستراتيجية للمشرع الدستوري، والتي لا يصح إخضاعها لأسلوب التشريعات العادية التي قد تحكمها اعتبارات سياسية أو مرحلية. ومن هذا المنطلق، فنحن لا نسجل فقط تأخر الحكومة في عرض مشاريع القوانين التنظيمية في الآجال التي حددها الدستور، بل أيضاً في منهجية إعداد هذه المشاريع التي هي منهجية انفرادية غير آبهة بما يقتضيه حسن تدبير الزمن التشريعي من جهة وما يفرضه الدستور نفسه من إشراك للمواطنين والمواطنات (الفصلين 14 و15) الذي يعتبر من المستجدات

كما يقدر أورايش الإصلاح التي ابتدأت مع الدستور الجديد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يتميز المجتمع المغربي بتعدد وتنوعه الثقافي واللغوي وبفوارق بين جهاته تكون صارخة أحيانا، مما يجعل من الديمقراطية التشاركية آلية لتجاوز نقائص الديمقراطية التمثيلية التي أظهرت ضعف المشاركة ومحدوديتها مما يؤثر على مشروعية المؤسسات المنبثقة عنها.

والعرائض هي إحدى وسائل إيصال المقترحات والمطالب والمشاركة في الشأن العمومي لتمكين المواطنين من التعبير عن مطالبهم والإسهام في السياسات التي من شأنها تلبية مختلف حاجياتهم، مما يفرض إشراك كل الحساسيات والتوجهات وكل الفاعلين بمختلف مشاربهم وأساسا منظمات المجتمع المدني لإيجاد صيغة توافقية حول القوانين التنظيمية للعرضة الشعبية والمبادرة وإرساء أسس ديمقراطية تشاركية مواطنة خدمة للتقدم الديمقراطي والتطور المجتمعي والتنمية الاقتصادية والبشرية لمغرب الحداثة والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم المواطنين والمواطنات وإرساء أسس التوازن بين الفاعل السياسي والمجتمع المدني بمختلف مكوناته.

لقد كان فريقنا سابقا لتدشين انطلاق نقاش عمومي من قلب المؤسسة التشريعية حول تنظيم المشاركة لمساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، وتفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية، وأيضا ما يجب أن تتضمنه القوانين التنظيمية لتقديم الملتزمات في مجال التشريع والعرائض إلى السلطات العمومية طبقا لمقتضيات الفصلين 14 و15 من الدستور، وتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتبنيها من خلال آليات تشاركية للحوار والتشاور على مستوى الجهات والجماعات الترابية طبقا لمقتضيات الفصل 136.

فإذا كان النظام الدستوري لبلادنا يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، وأيضا على الديمقراطية المواطنة والتشاركية والحكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة كبادئ عامة، تتطلب من أجل ممارستها قوانين تنظيمية يجب أن تكون مطابقة لروح النص الدستوري.

لذلك، ندعو الحكومة للإسراع بتقديم مشاريع القوانين التنظيمية المكتملة للوثيقة واستشارة كل المؤسسات المهتمة بهذا الشأن، وبدون ذلك لا يمكننا الحديث عن التنزيل الديمقراطي السليم والتشاركي لمقتضيات الدستورية، كما لا يمكننا الحديث عن الارتقاء بالممارسة إلى مستوى ما ينص عليه الدستور في مجال الديمقراطية التشاركية.

وفي الأخير، أتمنى، السيد الوزير، أن تجد ملاحظاتنا صدى لدى الحكومة، وأن تتجاوز مع مقترحاتنا التي بسطناها أمام مسامعكم.

والسلام عليكم.

**المنسوب الوزاري لحقوق الإنسان:**

السيد الرئيس،

الدستورية الهامة المؤسسة لضمان مشاركة أوسع لفئات الشعب المغربي، إذ من العيب، أخلاقيا وقانونيا، تجاهل أو تأجيل دور المجتمع المدني إلى ما بعد إقرار الترسانة التشريعية المكتملة للدستور، بل الأجدى أن تعمل الحكومة على حسن تفعيل مبدأ الإشراف والتشارك بين الأطراف المعنية دستوريا، وكذا تدبير هذا التشارك في إطار ضوابط وقواعد الحكامة الجيدة التي رسمها المشرع الدستوري.

ونعطيكم على سبيل المثال لا الحصر القوانين التنظيمية التي لازالت تنتظر:

- مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
- الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع بالنسبة للمواطنين والمواطنات؛
- حق المواطنين والمواطنات في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية؛
- ممارسة حق الإضراب؛
- النظام الأساسي للقضاة؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية لشؤونها بكيفية ديمقراطية.

**على مستوى إحداه المؤسسات الدستورية:**

- إحداه مجلس وطني للغات والثقافة المغربية؛
- هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- صندوق التأهيل الاجتماعي؛
- صندوق التضامن بين الجهات؛
- المجلس الأعلى للأمن؛
- المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

السيد الرئيس،

تعتبر جلسة الأسئلة الشهرية لرئيس الحكومة مكسبا دستوريا هاما، ورغم الأهمية التي تكسبها هذه الجلسة الشهرية، إلا أنها للأسف تحولت إلى جلسة للدفاع عن حزب رئيس الحكومة، مما يفقد هذه الجلسة قوتها الدستورية لتصبح مجرد لحظة ضمن الحملة الانتخابية للسيد رئيس الحكومة.

كما أننا ننبه الحكومة لسوء تعاملها مع المعارضة رغم المكانة التي أعطتها الدستور للمعارضة، ورغم أن الدور الرقابي للبرلمان منوط أساسا بهذه المعارضة، فإن التجربة تجعلنا نستخلص بأن الحكومة وأغلبيتها لا تسير في هذا الاتجاه، ولا تعمل على ترسيخ أي مقاربة تشاركية من شأنها مواصلة الاستحقاق الدستوري الذي أناط بالبرلمان استكمال مهمته بإصدار القوانين التنظيمية المتبقية، والتي من الضروري أن تتحكم فيها نفس المقاربة التشاركية التي حكمت إعداد الدستور.

فاللحكومة مصرة على عدم إشراك المعارضة في إعداد القوانين التنظيمية، كما أخلفت وعدها بنهج مقاربة تشاركية في إعداد قانون المالية لسنة 2015،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

واسمحوا لي في البداية أن نهني أنفسنا على نجاح أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد نهاية الأسبوع الفارط بمراكش، رغم الهفوات التنظيمية التي كادت تعصف بكل الجهود التي بذلت من أجل إعطاء صورة جيدة عن المغرب.

لقد أتاحت لنا فعاليات المنتدى فرصة اللقاء بممثلي برلمانات العديد من البلدان والمناطق بالعالم وهيئات للتعاون البرلماني، كما أتاحت لنا فرصة لمناقشة دور البرلمانات في النهوض بحقوق الإنسان، وبحث كيفية تحقيق انخراط أفضل للمؤسسات التشريعية في عمل الآليات الأممية وخاصة مجلس حقوق الإنسان وآليته للاستعراض الدوري الشامل.

وشكلت هذه اللقاءات مناسبة لتعميق النقاشات حول هذا الموضوع وكذا تبادل الممارسات الفضلى للمؤسسات التشريعية في مجال النهوض بحقوق الإنسان ودورها في انسجام التشريعات الوطنية مع القرارات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

السيد المندوب الوزاري،

لقد انعقدت فعاليات المنتدى شهرا واحدا فقط على الذكرى 49 على اختطاف واغتيال عريس الشهداء المهدي بنبركة، ونحن في الفريق الفيدرالي، لن ندع أي مناسبة تمر دون تذكيركم بضرورة الكشف عن الحقيقة في ملف هذه الجريمة وإمالة اللثام عن الجوانب المحيطة باغتيال الشهيد عمر بنجلون، والكشف عن ملفات مجهولي المصير (الحسين المانوزي، عبد الحق الرويسي وغيرها كثير).

إننا ننتظر ما ستقومون به في مجال تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحكامة الأمنية، حتى لا يتكرر ما وقع، والقطع مع كل الممارسات الخاطئة من كرامة الإنسان المغربي.

السيد الرئيس،

السيد المندوب الوزاري،

إننا إذ ننوه بإيداع المغرب لوثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لدى الأمم المتحدة عشية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهي خطوة كبيرة طالما طالبنا بها كفريق فيدرالي وكقوى حقوقية وسياسية في البلاد، فإننا نؤكد أنه لم يعد مقبولا ولا مستساغا عدم وفاء المغرب بالتزاماته الدولية أمام مجلس حقوق الإنسان وأمام لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأمام منظمة العمل الدولية، وذلك من خلال المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد المندوب الوزاري،

لقد كانت لنا بمناسبة مناقشة مشروع القانون هذا، فرصة للتعبير عن موقفنا الرافض لتطبيق عقوبة الإعدام والمطالبة بإلغائها من القانون الجنائي المغربي، اعتباراً لما نص عليه (الفصل 20) من دستور 2011 الذي جعل من "الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان. ويحمي القانون هذا الحق"، واعتباراً أن هذا الحق هو الحق الأول والأساسي لكل المواثيق الدولية والإقليمية، واعتباراً لذلك لكون ظروف الاحتجاز في انتظار تنفيذ حكم الإعدام تعتبر تعذيباً، علاوة على أن الإعدام لا يُسهم في ردع الجريمة.

وفوق هذا وذاك، تبقى إمكانية أو احتمال الخطأ البشري في مجال إصدار الأحكام قائمة دائماً، مما يشكل خطراً على حياة الإنسان. وكما قال الأخ محمد دعيدة في مناسبة سابقة، تأملوا معي، السيد الرئيس، السيد المندوب الوزاري ماذا لو أن حكم الإعدام نُفذ في الأستاذ عبد الرحمن يوسف وهو مهندس التناوب، والرجل الذي أمن الانتقال السلس للسلطة، هل كنا سنصل إلى الفترة التي نعيشها الآن؟

ماذا لو أن حكم الإعدام نُفذ في حق المناضل محمد بنسعيد آيت يدر، الرجل الذي قاد إلى جانب رفاقه في الكفاح المعركة من أجل تحرير الوطن ومناهضة الاستعمار الفرنسي والإسباني، الرجل الذي كانت له الجرأة داخل البرلمان لفضح معتقل الذل والعار بتزاممات؟ وهما معا القائدان اللذان خاضا المعركة ولا زالا من أجل السيادة الشعبية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية؟

ألم يكن إصدار حكم الإعدام في حقها جريمة بحد ذاتها؟ ألم تكن أحكام الإعدام التي نفذت في حق العديد من أمثالهم جريمة؟ السيد الرئيس،

إن التزامنا بحقوق الإنسان نابع من قناعة راسخة بكون هذه القضية تشكل حجر الزاوية في بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، منفتح ومتسامح، يحترم الثقافات المختلفة بعيداً عن التعصب والتطرف، على أساس القيم العالمية لحقوق الإنسان والمرتبطة أشد ما يكون الارتباط بالحق في مواطنة كاملة. وعلينا جميعاً، برلماناً وحكومة ومؤسسات وطنية، مسؤولية كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وأول ما ينتظرنا في هذا الباب ملاءمة التشريعات الوطنية مع روح مقتضيات المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية لحقوق الإنسان، وهي مناسبة للحديث عن تطورات وضعية حقوق الإنسان ببلادنا. السيد الرئيس،

إن الدستور المغربي في فصله 22 ينص صراحة على أنه: "لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة.

السيد الرئيس،

إننا لا نرى مبررا معقولا لامتناع الحكومة عن التصويت على قرار إلغاء عقوبة الإعدام أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة. فلم يعد مقبولا ولا مستساغا عدم وفاء المغرب بالتزاماته الدولية، سواء أمام مجلس حقوق الإنسان، أو أمام لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك من خلال المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ورفع جميع التحفظات بخصوص الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب خاصة الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي هذا السياق، لابد من تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإعمال روح ومضامين وفلسفة الدستور الجديد خاصة فيما يتعلق بحماية الحق في الحياة، وأولوية الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وذلك من خلال إصدار الأمر بإلغاء عقوبة الإعدام من التشريع الجنائي المغربي، خاصة أن المنحى العام على الصعيد الدولي يتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية.

السيد الرئيس،

إن بلادنا اليوم محتاجة أكثر من أي وقت مضى لتدابير تعيد الثقة في العمل السياسي والحكومي. فلقد اخترنا كبلد بإرادة سياسية واضحة، أن نبنى ديمقراطيتنا بشكل يعزز ثوابت الأمة ويقوي الشعور بالمواطنة في تكريس المساواة في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. إننا في حاجة مستعجلة وبدون تلوؤ أو تأخير لأجراء الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني وتكريس حرية المبادرة الخاصة ودولة القانون.

فعلينا امتلاك الجرأة لتكريس قيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا والقطع مع ممارسات الماضي، وتسريع إجراءات انضمام وتصديق المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتعزيز جهود النهوض بحقوق الإنسان بما فيها قرينة البراءة وضمان شروط المحاكمة العادلة وتجريم التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وكل أشكال التمييز والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية، وضمان حرية التعبير والرأي والولوج إلى المعلومات تفعيلًا لمقتضيات الوثيقة الدستورية لفتح يوليو 2011.

#### **وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تعاني منظومة الأجور من اختلالات كبيرة بسبب غياب سياسة واضحة في مجال الأجور، مما يؤثر سلبا على التناسق العام للمنظومة، ويمكن إجمال أهم الاختلالات في التفاوت الكبير بين أعلى أجر وأدناه، مما ساهم في وجود فئة تضم أعوانا يعيشون على عتبة الفقر، وفئة محظوظة من الموظفين.

وقد أدت هذه الاختلالات إلى ارتفاع كبير في كتلة الأجور من الناتج

لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية.

ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون".

وإذا كان الدستور الجديد يعتبر دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة وذلك من خلال دسترة كافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها، فإن واقع الحال وممارسة بعض الأجهزة الأمنية يناقض المقتضيات الدستورية الجديدة، ويحسب البعض إلى ممارسات الماضي الأليم.

وإننا، إذ نسجل أهمية قرار الحكومة بالتصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإننا نطالب بالإسراع بملاءمة القوانين المحلية معها واستكمال الإجراءات المسطرية الوطنية والدولية لتفعيل قرار التصديق.

كما نبه الحكومة إلى حجم التراجعات في الآونة الأخيرة، في مجال الحريات العامة في زمن وزارة تعنى بالعدل والحريات، وفي زمن مندوبية خاصة بالحقوق، وفي زمن مجلس وطني لحقوق الإنسان. وهي الهيئات المطالبة بالتحرك الفوري لحماية حقوق الإنسان طبقا لمقتضيات الدستور الضامن للحقوق والحريات.

إننا نبه الحكومة من الإفراط في نهج المقاربة الأمنية لتدبير التوترات الاجتماعية وقمع المعطلين والطلبة وكل المحتجات والمحتجين بشكل سلمي. إننا، في الفريق الفيدرالي، نستنكر الإفراط في استعمال القوة العمومية في فض الاحتجاجات السلمية وتغليب المقاربة الأمنية في التعاطي مع الحق في التظاهر والتجمع. ونشجب التدخلات العنيفة وغير المبررة للقوات العمومية ضد وقفات رمزية وسلمية بعدد من المناطق. كما نطالب بضرورة إجلاء الحقيقة بشأن ملفات المختطفين مجهولي المصير التي لازالت عالقة، وجعل حد لممارسة الاختطاف والاعتقال خارج نطاق القانون.

ليس المطلوب منكم، السيد المندوب الوزاري، سوى تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب تجاه المتورطين في الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

لقد صدم الرأي العام الوطني من هول ما جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول معاناة السجناء داخل السجون المغربية، وإننا من هذا المنبر ندعو الحكومة لتحمل مسؤوليتها في أنسنة السجون ووضع حد للانتهاكات الجسدية التي تمارس داخل السجون من تعذيب وممارسات مهينة ولا إنسانية ضد السجناء، وامتثالهم وكرامة عائلاتهم في خرق سافر للقوانين الجاري بها العمل وللمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. كما نطالب بفتح السجون في وجه الحركة الحقوقية للقيام بواجبها في تتبع أوضاع السجناء.

في محاربة الرشوة والفساد اللذان يساهمان بشكل مباشر في العجز الاجتماعي وينخر الجسم الاقتصادي، لكن شتان ما بين الخطاب والممارسة، ولا أدل على ذلك من التراجع الكبير والتناقض الصارخ في مشروع قانون الهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها كما نشرته الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 03 أكتوبر 2012، وما بين المشروع المودع الآن لدى مجلس النواب.

لقد حسم الدستور في إقرار جملة من المبادئ العامة شكلت مرتكزات تنهض عليها هيئات الحكامة الجيدة، وفي القلب منها الهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، حيث أقر دستور 2011 مبدأ استقلالية الهيئة الوطنية للزاهة ومجال تدخلاتها وصلاحياتها ومرجعيتها القانونية.

كما جاء قرار المجلس الدستوري حاسماً في البعد القانوني لمبدأ الاستقلالية في إطار علاقة الهيئة بباقي السلط. فأين يمكن تصنيف مشروع قانون الهيئة المعروض الآن على أنظار مجلس النواب؟

إننا نتطلع إلى هيئة وطنية تتمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي، من خلال تمكينها من ميزانية يسطع بتنفيذها الرئيس بصفته أمراً بالصرف، غير خاضعة للوصاية والمراقبة القبلية.

نريد أن تكون هذه الهيئة آلية للتنسيق والاقتراح والإشراف والاستشارة والتعاون والشراكة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربه، وكذا آلية للتنسيق والتنفيذ والتقييم.

نريد أن تعزز فعالية هذه الهيئة من خلال تخويلها صلاحيات البحث والتحري والتوثيق وكذا صلاحية التصدي المباشر لأفعال الفساد. ولا نريدها أن تكون مكبلة بقيود شكلت عائقاً وعملاً على نجاعة الهيئة المركزية في التجربة السابقة.

إن محاربة الفساد لا تقتصر فقط في إعداد القوانين، بل تمتد إلى إجراءات وتدبير كثيرة للحد من رقعة الفساد التي ما فتئت تتوسع، وأصبحت يوماً بعد آخر تعرقل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسبب في تعميق الهشاشة وانتهاك الحقوق الأساسية لفئات عريضة من المواطنين وتحد من ولوجهم إلى الخدمات العمومية، فضلاً عن التأثير السلبي للفساد على ضالة وضور الاستثمار وخلق فرص الشغل، ونفور الاستثمار الأجنبي والجهات المانحة الدولية من تخصيص موارد للدول المتفجرة إلى قدر معقول من سيادة القانون والشفافية.

فما الذي فعلته الحكومة في مجال محاربة الفساد وتطهير الاقتصاد من شوائب الربح والاحتكار والامتيازات؟ ما الذي فعلته لوضع حد لاختلاس المال العام والاستيلاء على الثروات الوطنية ونهبها خارج القانون وخارج مقتضيات المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص؟

تلكم، السيدات والسادة المستشارين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، وجمعة نظر الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في القطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لسنة 2015، نتمنى أن تجد ملاحظتنا

الداخلي الخام، وهو مستوى جد مرتفع مقارنة مع دول ذات اقتصاد مماثل، إذ لم يستطع برنامج المغادرة الطوعية التخفيف من حدتها، هذا فضلاً عن انخفاض في قيمة أجور الموظفين بالمقارنة مع مؤشر تكلفة المعيشة.

ومناسبة الحديث عن المغادرة الطوعية، نسألكم، السيد الوزير: ألم تخطئ الحكومة في العمل بتوصية البنك الدولي المتعلقة بهذه العملية التي لم تغير من كتلة الأجور أي شيء؟ بل إن هذه العملية كان لها انعكاس على التوازنات المالية للصندوق المغربي للتقاعد، كما أن الدولة فرطت في العديد من الأطر الكفأة في مختلف المجالات.

وقد وعدتم في البرنامج الحكومي بإصلاح منظومة الأجور بشكل يجعلها متوازنة ومنصفة وعادلة، لمعالجة التناقض داخلها وتدارك ما يشوبها من نواقص وتغرات وذلك بتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث.

وإننا بهذه المناسبة، ندعوكم مباشرة هذا الورش الكبير في أقرب الآجال لتحقيق العدالة والإنصاف والحد من الفوارق الشاسعة بين الأجور العليا والدنيا، ووضع معايير مضبوطة وموضوعية في تقييم الأداء المهني الفردي. السيد الوزير،

لقد وعدت الحكومة وأخلفت فيما يخص مباشرتها إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، ولازلنا ننتظر خطتها لإصلاح هذه المنظومة التي نتمنى أن تتم بتنسيق وتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. السيد الرئيس،

لازالت وتيرة الإصلاح الإداري تُراوح مكانها بفعل عدة مشاكل، أهمها تعقيد المساطر وكثرة الوثائق الإدارية، وتفشي الفساد الإداري، والرشوة، وعم قدرة الإدارة على التحكم في تضخم هيكلها، وسوء توزيع موظفيها إدارياً وجغرافياً، بالإضافة إلى المركزية التي لازالت تطبع مسار اتخاذ القرار الإداري، وتقف حاجزاً أمام مبدأ تقرب الإدارة من المواطنين وتحسين خدماتها اتجاه المستثمرين، مما خلق جواً من عدم الرضا لدى المواطنين على الإدارة أمام صعوبة الوصول إلى الخدمات العمومية وسوء الاستقبال وتعقد المساطر وضعف الشفافية وتأخر معالجة الطلبات.

لذلك، فمن بين التحديات الكبيرة المطروحة على الحكومة هو كيفية التخلص من النزعة المركزية في النظام الإداري، والرفع من مستوى عقلانيته وفعالته، خدمة لمبدأ تقرب الإدارة من المواطنين محوياً وإقليمياً ومحلياً، وجعل الإدارة ذات مردودية عالية وقريبة من المواطنين، وخادمة للتنمية الاقتصادية أكثر مما هي عليه الآن.

**محاربة الفساد:**

السيد الرئيس،

لقد شكل شعار محاربة الفساد التي بدأت الحكومة به ولايتها شعاراً ثابتاً في السنتين الأولتين من عمر الحكومة، غير أنه اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا الشعار لا يبدو كونه خطاباً لم يرق إلى ترجمته ترجمة فعلية

السياسي في المدن السياحية والمنتج الفلاحي في المناطق الفلاحية والمنتج الصناعي في المدن الصناعية، ونكون بذلك قد دخلنا في إطار البحث عن هذه الشمولية والتدبير السليم المؤسساتي لتصل إلى نتائج مهمة تضمن تقطع التلاقي بين مختلف الفاعلين والشركاء المعنيين بالشأن الاقتصادي بمختلف المدن المغربية، وسأعود للحديث هنا عن مدينة أكادير كنموذج لهذا التصور المنهجي، خصوصا ما يتعلق بالشأن السياحي بالمحطة والجهة، وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض الإجراءات التي اتخذت من أجل الارتقاء بمدينة أكادير كوجه سياحية وطنية ودولية مرموقة، ومن أهمها هيكلية محاور الطرق الرئيسية وتحسين مداخل المدينة وإقامة ميناء "لامارينا" الترفيهي، وبناء بعض الوحدات الفندقية الراقية على الشاطئ، وتهيئة جهة البحر من خلال إنجاز كورنيش طوله أكثر من خمسة كيلومترات، الشيء الذي سيوفر للمحطة فضاء ذا جمالية كبيرة ومجالا مستقبلا لحركة بشرية دؤوبة ونشيطة.

السيد الرئيس،

لا بد من التأكيد، السادة الوزراء، على أن مسألة النقل عموما والنقل الجهوي على وجه الخصوص تكثسي بالغ الأهمية، خصوصا وأن بلادنا هي من البلدان الشاسعة، وأن انتقال السياح مثلا من طنجة أو الدار البيضاء أو الرباط نحو المدن الجنوبية كمرآكش وأكادير والعيون والداخلة يتطلب تعبئة أسطول جوي مهم وحديث، وخدمات ذات مستوى وجودة عالية لضمان التنافسية في المجال السياحي، خصوصا وباقي المجالات الأخرى التي لها ارتباط وطيد بالتنمية والاستثمار.

أما على مستوى المدن الساحلية والتي تتوفر على موانئ، فإن إعادة هيكلية الموانئ الكبرى بالمدينة الصناعية والموانئ الترفيهية والسياحية سيعطي دفعة قوية أولا للاقتصاد الوطني من خلال الرفع من مستوى المبادلات التجارية، وتحفيز السياح الأجانب على ولوج الموانئ الترفيهية من خلال زيارة البواخر السياحية واليخوت بمختلف أنواعها، وهذا ما سيمكن المغرب من منافسة أكبر الدول في المجال السياحي البحري والشاطئي بكل أنواعه.

السيد الرئيس،

إن إعادة هيكلية ميناء أكادير على سبيل المثال تستدعي توفير مرسى جديد ولائق بالبواخر العسكرية، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة العناية الفائقة بالصيد البحري كنشاط أساسي نظرا لعدد اليد العاملة المنتقلة، ولأهمية رقم معاملاته، ولهذا يجب وضع تصور أنجع لوسائل الإدماج الاقتصادي من خلال تصور وطني يحترم خصوصيات المناطق وطبيعتها الجغرافية والتضاريسية والمناخية.

وعليه، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنضع أنفسنا رهن إشارة الحكومة ومساعدتها على بناء هذه المرافق الإستراتيجية التي ستعود بالنفع العميم ليس على جهة سوس فقط، ولكن على المغرب في عمقه الإفريقي، مسجلين بكل ارتياح التجاوب الإيجابي للسيد رئيس الحكومة والسيد وزير

صدى لدى الحكومة، وأن تتجاوب مع مقترحاتنا التي بسطناها أمام مسامعكم سواء داخل اللجنة أو في الجلسة العامة.

وشكرا على حسن إصغائكم.

« مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار باسم فرق الأغلبية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2015

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف اليوم أن أدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع ميزانية قطاع السياحة، منوها بالمناسبة بالعرض القيم الذي قدمه السيد الوزير الوصي على القطاع، السيد لحسن حداد، داخل اللجنة المختصة، حيث أكد فيه على أهمية هذا القطاع في دعم مداخل الدولة، مبرزين أن الأرقام التي أعطاها تبشر بالخير عموما، إلا أنه رغم ذلك فإن هناك إكراهات وعوائق لازالت تقف أمام تطور القطاع، تستدعي اليوم من الحكومة في إطار مقارنة شمولية على اعتبار أن وزير السياحة لوحده غير قادر على معالجة هذه الاختلالات، وسأركز في هذه المداخلة على مدينة أكادير باعتبارها إحدى القاطرات الأساسية للسياحة، والتي للأسف لازالت تعاني من العديد من الإكراهات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

قبل الخوض في موضوع دعم السياحة بمدينة أكادير، لا بد من التأكيد ولو في عجلة على تاريخ مدينة أكادير منذ عهد الملكين الراحلين، جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله، وجلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، لنتذكر جميعا كيف أن المغاربة قاطبة من أقصى المغرب إلى أقصاه، ساهموا في بناء هذه المدينة، بحيث نعتبرها مدينة كل المغاربة، وبالتالي تحتاج اليوم من الحكومة عناية خاصة، مذكرا بالمناسبة بالكلمات التاريخية التي قالها الراحل محمد الخامس، والتي بقيت محفورة وإلى اليوم في تالبرجت بمدينة أكادير، تلك الكلمات لازالت وإلى اليوم يتردد صداها آذان الجميع، لذلك وأمام هذا التاريخ الزاخر لهذه المدينة، أصبحت اليوم مع كامل الأسف منكوبة تحتاج إلى تدخل حكومي عاجل لإنقاذها، وعلى رأسها بناء مشروع إعادة تهيئة ميناء أكادير.

السيد الرئيس،

إن المقاربة الجديدة التي يجب أن نعتمد في هذا الإطار يجب أن تهدف إلى التأهيل الشمولي، وتوفير الجودة حتى تتمكن من إغناء المنتج

الأجانب التاريخ الحقيقي للمملكة.

كذلك تقترح خص المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج بامتياز سياحي خاص، يتم فيه المرح بين برامج الوزارة المكلفة بمغاربة العالم المتعلقة بتقريب المهاجرين من وطنهم وثقافة بلدهم وبين برامج وزارة السياحة التي يعد مغاربة العالم من بين فئاته المستهدفة، وذلك بتنظيم المزيد من الرحلات المنظمة لأبناء المغاربة بالمهجر إلى مناطق مختلفة من الوطن، لأن الرحلات الخاصة للشباب والأطفال تسمح بتطبيق برامج توعوية بصورة أفضل، تخرج بين الترفيه وإعادة تأهيل هاته الفئات وتعزيز الروابط الوطنية لديهم، وذلك عبر زيارات ميدانية للمناطق الأثرية والمناطق الأيكولوجية والمؤسسات الكبرى داخل الدولة.

لا بد كذلك من تشجيع السياحة بالعالم القروي لتوفير فرص الشغل لدى ساكنة هذه المناطق التي تعاني الهشاشة والفقر، كما أن تشجيع وتتمية القطاعات البديلة بالمجال القروي ومناطق الجبال من شأنه أن يمكن من معالجة بعض المشاكل الأخرى التي يشكّلها الاستغلال المفرط للمجال الغابوي، والحفاظ على البيئة القروية، والحد من الهجرة إلى المدينة. وهذا يندرج ضمن تنوع العرض السياحي والاستفادة من المؤهلات الأيكولوجية والثقافية والتاريخية التي حبا الله بها المغرب، والتي تلعب دورا أساسيا في تنوع العرض السياحي الوطني، والتركيز كذلك على الشواطئ والمناطق الصحراوية، والدفع في اتجاه السياحة البيئية والقروية والجبلية والصحراوية والبحرية، وكذا الصحة مثلا مولاي يعقوب وزاكورة.

**أما قطاع الفلاحة،** فنظرا للموقع الاستراتيجي للمغرب وكذلك تنوع تضاريسه وجودة مناخه وتربته، كلها عوامل ساهمت في التعاطي مع الفلاحة كقطاع ملازم للحياة اليومية وكمورد رزق لفئات عريضة وكضمان للأمن الغذائي، إلا أن هذا القطاع رغم المؤشرات التي تقدمها الحكومة لازال يحتاج إلى مجهود كبير وإجراءات فعالة قصد:

- تحسين نُظم تُمين وتوزيع وتسويق المنتجات الفلاحية من قبيل إعادة تنظيم المداخ وجعلها متطابقة مع مقتضيات القانون رقم 1/180، وإصلاح أسواق الجملة عبر إرساء توزيع مجالي متوازن، وتجهيزها ببنيات تحتية تتوافق مع المعايير الدولية (خدمات التكييف والتعليب والمراقبة الصحية) فيما يخص المنتجات النباتية والحيوانية والبحرية، لا بد كذلك من تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية وبالأساس خفض التركيز المزدوج للصادرات الفلاحية مع الحوامض والطاطم والخضار الطازجة والمتجمدة التي تشكل 73% من هذه الصادرات.

- تنمية الخدمات اللوجستية عند التصدير للاستفادة من المؤهلات الهامة لبعض الأسواق العربية والإفريقية دون نسيان المزيد من الارتقاء والافتتاح بخصوص المعارض الدولية: مكناس، أرفود... وغيرها، وتأمين النجاح المتزايد لها دوليا ووطنيا.

أما فيما يخص الفلاح الصغير الذي لازال يعتبر نفسه مقصيا من العملية،

التجهيز والنقل واللوجستية من أجل إنجاز هذا المشروع الإستراتيجي، مؤكداً على أننا سنساند الحكومة في كل المشاريع الإستراتيجية التي تنفذ مدنا من الركود والرتابة، وتعطيها قيمتها التاريخية اللائقة بها.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**

**مداخلة فريق الاتحاد الدستوري باسم فرق المعارضة بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2015**

يشرفني أن أتدخل باسم الاتحاد الدستوري بخصوص الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم القانون المالي لسنة 2015، ومن موقعنا كعارضة بناءة همها الوحيد إغناء العمل التشريعي من جهة، والدفاع عن المصالح الوطنية من جهة أخرى، اسمحو لي أن استهل مداخلي بقطاع السياحة، والذي يعد قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساهمة القوية في الاقتصاد وفي مجال التشغيل والتعريف بالموورث الثقافي والتاريخي لبلادنا.

إلا أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل وإكراهات ممثلة في: صعوبة التمويل، والذي يعتبر الهاجس الأكبر الذي يورق بال المستثمرين الصغار في مجال السياحة (المؤسسات السياحية الصغرى والمتوسطة)، وذلك لصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي في ظل غياب الضمانات لدى أغلبية الراغبين في إقامة مؤسسات سياحية.

بالإضافة إلى ضعف التكوين في المجال السياحي خاصة في مجال الاستقبال والإرشاد ليقى الرهان اليوم قائما على تكثيف التكوين المستمر من أجل الرفع من جودة المنتج.

وهناك كذلك تعدد المتدخلين في إطار مسطرة تدارس المشاريع، الشيء الذي يؤخر الاستفادة من جدولة تحقيق الأهداف المتوخاة، مما يؤكد أنه لا يوجد هناك برنامج عمل استراتيجي موحد لدى الحكومة، مما يدل أيضا على غياب الحكامة الجيدة، إذ قبل تسطير الأهداف لا بد من إجراء مشاورات من أجل توفير أرضية ملائمة لتفادي العراقيل أثناء الإنجاز.

كذلك تحسين الخدمات وتقديم المزيد من التحفيز والعروض المغرية لجلب السياح وخلق سياحة مستدامة على مدار السنة، وتحسيس المواطن المغربي بأهمية القطاع السياحي ودوره في جلب العملة الصعبة والمساهمة في الرواج التجاري، لأن حسن الاستقبال وحتى المعاملة يشجع على العودة والمساهمة في الترويج السياحي لصالح المغرب.

ولا بد كذلك من استغلال الأجنحة التجارية والخاصة بالمعارض داخل المطارات والموانئ ومحطات الحافلات كفضاءات لتقديم شروحات للسياح الأجانب حول المؤهلات السياحية والاقتصادية والثقافية للمغرب، وتقديم نبذة حول تاريخ المؤهلات السياحية والاقتصادية والثقافية لبلادنا ليعرف

في المساهمة في الناتج الداخلي الخام من خلال التنسيق المحكم وتقريب الأسواق من المواطنين والمسوقين، والعناية بالمعارض وتنظيم الباعة المتجولين لهدف تنظيم المهنة.

أما في مجال حماية المستهلك فلا بد من إعداد ورش وطني في هذا المجال لتوفير الخدمة للمواطن حول جميع العمليات التي تتم مراقبة الاستهلاك بالشكل الكافي ومراقبة المنتجات المحلية ومعالجة جميع الأشكال المتعلقة بالمنتجات المغربية التي لم تنضبط بعد لقانون حماية المستهلك.

أما فيما يخص التجارة الداخلية، هذا القطاع الذي يساهم بـ 12,8 من الناتج الداخلي الخام جعله قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد، فإننا نسجل أن المقاولات الصغرى والمتوسطة التي لازالت في حاجة إلى تحفيزات قصد النهوض بالمقاول الوطنية، في إطار مراجعة شاملة لنظامنا الضريبي بتبني نموذج تنموي جديد، يعتمد على استراتيجيات ناجعة وفاعلة لدخول الأسواق العالمية سواء تعلق الأمر بالأسواق التقليدية كأوروبا أو الأسواق الجديدة مثل إفريقيا، أمريكا اللاتينية والشرق العربي.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن أسباب عدم انطلاقة المقاولات الصغرى، وعدم إقلاعها هو تعرض جلها إلى الإفلاس جراء عدم أداء بعض القطاعات الوزارية ما بذمتها لهذه المقاولات، فلا يعقل أن تعاني هذه المؤسسات ولا تؤدي الدولة ما بذمتها.

إننا نسجل كذلك تراجع مجموعة من الصناعات عن موقعها، مثل ما هو حاصل بالنسبة للصناعات الغذائية كان بالأحرى أن تظل في مراتب متقدمة لارتباطها بالأمن الغذائي، والانتباه إلى الرتبة التي تحتلها وتوقع فيها صناعة السيارات والتي قد تنهار وتراجع إلى رتب متأخرة في ظل المنافسة التي ستعرفها بلادنا بعد أن نقلت شركة رونو جزء من نشاطها إلى الجارة الجزائر.

كذلك لا بد من الإشارة إلى الريع الذي يتفشى في مجال المناطق الصناعية، وخاصة من جراء عمليات التضارب في الوعاء العقاري ورغم ما أنجز وما تم اتخاذه من تدابير وتوفير من أموال لتجهيز تلك الأراضي، واحتكار من قبل التجار والصناع الكبار، لذلك لا بد من إشراف الدولة على إحداث الأحياء الصناعية وبنائها وكرائها لفائدة رجال الصناعة والاستثمار.

أما فيما يخص المغرب الرقمي، فإن تقرير المجلس الأعلى للحسابات رصد مجموعة من الاختلالات، التي من بينها:

التأخر في الإنجاز، غياب الإستراتيجية الواضحة المعالم، ضعف الحكامة، عدم تحقيق الأهداف حسب التقرير، توجيه استفسارات للمجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي الذي لم يتم بالأدوار المنوطة به.

أما المخطط الصناعي 2020 فلا بد من تسريع وتيرة التنمية الصناعية وتفعيل المخطط، مع التخلص من الأخطاء التي عرفها مخطط الإقلاع وذلك بالعمل على رصد ميزانية قارة لهذا المخطط.

أما فيما يخص القطاع غير المهيكل، فلا بد من وضع حد للتنافس غير

وخصوصا الفلاحة التضامنية، حيث يلاحظ تكرار مجموعة من المشاريع في منطقة واحدة واستفادة مجموعة من التعاونيات عدة مرات، في حين لم تأخذ بعض المناطق نصيبها من الدعم، مما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار خريطة الفقر.

أما المجموعات ذات النفع الاقتصادي، فلا بد من تقييم حقيقي لهذه المجموعات ورصد الحصيلة لأن العديد منها ولد ميتا، وبقي بعض المنخرطين فيها مهتما بمشاريعهم الصغيرة ولم يستوعبوا أنهم مساهمين في المجموعة لتحقيق الأهداف وتسيير وتميئة الأنشطة الاقتصادية لأعضائها وتحسين وتطوير الأنشطة، وذلك باعتبار المنخرطين ملتزمين بتوفير الإنتاج للوحدات، وكذلك لا بد من التوفر على مخطط لمختلف مراحل الإنتاج بدءا بالجني وانتهاء بالتخزين، مع العمل على تفعيل الجمعيات المهنية ودعمها وكذا مواكبتها.

وهناك كذلك بعض الإشكاليات المرتبطة بالعمارة، فـ 15 مليون هكتار من أراضي المجموع غير مستغلة بالطريقة المثلى ووضعها القانوني لازال معقدا، كذلك هناك آلاف الهكتارات من أراضي الأحباس دون استغلال لكونها لا تستفيد من برنامج المغرب الأخضر، إضافة إلى معضلة ضعف التحفيز العقاري التي مازالت لم تشمل الغالبية العظمى من الأراضي الفلاحية بالبلاد، ولا تستفيد من برامج الدعم الفلاحي من التمويلات البنكية وكذا التأمين.

أما قطاع الصيد البحري فيكتسي أهمية بالغة لما يزخر به هذا الوطن من خيرات بحرية ممتثلة في واهمتين بحريتين، مما يؤهله للمساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وإنتاج مهم يفوق مليون طن في السنوات الأخيرة، ورقم معاملات 6,64 مليار درهم.

إلا أن هذا القطاع لازال يحتاج إلى الكثير من العمل والتخطيط على المدى البعيد والقصير، وفرض الضريبة على القيمة المضافة على عدد من مواد الصيد البحري في قانون مالية 2014، والذي تسبب في تضرر مهنيي القطاع، فالأصل في (TVA) يقتضي استرجاع 20%، في حين تجهيزات الصيد البحري (الشباك، ومحركات السفن وقطاع الغيار وآليات الرصد...) لا يمكن استرجاعها لأنها مستعملة ومتلاشية، مما يتقل كاهل المستهلك بالزيادة ويضعف قدرته الشرائية، لذا وجب إعادة النظر في هذا الأمر والذي تضررت منه خلال سنة 2014.

أما فيما يخص الحفاظ على الثروة السمكية، فلا بد من الصرامة في المراقبة وزجر الخروقات ومحاربة الصيد غير القانوني وعقلنة القطاع.

أما قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي فيكتسي أهمية بالغة لارتباطه بكل القطاعات ولمساهمته في الاقتصاد الوطني.

ولا بد من إبداء بعض الملاحظات الممتثلة في ضرورة اعتماد الوزارة لرؤية واضحة، وعقلنة إجراءات التعاقدات وتعزيز الإستراتيجية الالكترونية، وضرورة عصرنة نقط التوزيع، وجعل القطاع فاعل أساسي



في حماية المجموعات الضعيفة اجتماعياً ممن يعانون الفقر الشديد، ويحتاجون إلى عناية خاصة من الدولة. وفي هذا السياق، لابد من التذكير بالنقص الحاصل في هذا المجال، بالإضافة إلى النقص في مجال البنات التحتية الذي تعرفه بعض المناطق، لذلك ينبغي العمل على توفير ظروف العيش الضرورية.

فمن البديهي أن للفقر وضعف القدرة الشرائية لعدد كبير من السكان تأثيراً مباشراً على ضمان الأمن الغذائي، كما أن للتدهور البيئي دوراً ملموساً في تقليص فرص الحصول على أمن غذائي مستدام، خاصة مع ازدياد وتيرة نهب الرمال ونهب المعادن والاستيلاء على الثروتين الغابوية والبحرية خارج القانون. لذا، فإن التقدم بخطى مضطربة نحو استئصال الفقر ومكافحة الفساد أمران حاسمان لتحسين فرص الحصول على الغذاء.

إن بلادنا التي اختارت تحرير مبادلاتها التجارية مع الخارج، تعاني اليوم من مخاطر الارتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية المستوردة وخاصة منها الحبوب والزيوت والسكر، وهذا يضع المغرب في مواجهة مخاطر لا تُعد ولا تُحصى. وبالتالي، أضحي من غير المقبول الاستمرار في تجاهل قضايا الأمن الغذائي، والسياسة الفلاحية وتدبير الموارد الطبيعية، بل على الحكومة أن تجعلها في صلب الأولويات الإستراتيجية للدولة، وذلك من خلال:

1- تعزيز القدرة التنافسية للفلاحة الوطنية حتى تتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة والمتنامية، المرتبطة بتحرير المبادلات الفلاحية، المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات العديدة للتبادل الحر التي وقعها المغرب مع مختلف شركائه؛

2- تحسين الإنتاج وتطوير زراعة القمح ووضع سياسات لتعزيز وحماية الإنتاج المحلي وتشجيع الاستثمار بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية؛

3- التحكم في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتمكين الفلاحة الوطنية من مقاربة عصرية وحديثة في مجال التنمية، من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج والرفع من الإنتاجية إلى جانب التوسع في مساحات الحبوب والأعلاف مع ما يتطلبه ذلك من إحاطة وإرشاد؛

4- الاهتمام بصغار الملاكين ومساعدة الفلاحين الصغار والمتوسطين، الذين يمارسون الفلاحة المعيشية وعددهم يزيد عن مليون نسمة، والذين يساهمون إلى حد كبير في تمويل السوق الداخلية والوسط القروي بجانيته من الحبوب والعلف واللحوم والحليب، مما سيساهم في الحد من مخاطر الهجرة القروية نحو المدن وما يترتب عنها من اختلالات أمنية. وبالتالي، فالسياسة الفلاحية لابد لها من اعتماد الفلاحين الصغار والمتوسطين كدعامة لأي مخطط يهدف فعلاً إلى تحقيق التنمية القروية والاستقرار والعيش الكريم.

فرغم الموقع الاستراتيجي للقطاع الفلاحي من حيث مساهمته في الناتج الداخلي، فإن القطاع يعيش عدة مشاكل وصعوبات تزداد حدة لارتباطها

المتكافئ بين القطاعين، والذي يجعل العديد من المستثمرين يتوجهون إلى القطاع غير المهيكل للتملص من ثقل الفاتورة الضريبية والسعي لتحقيق أرباح مهمة.

لذا، لابد من إعمال الديمقراطية التشاركية في التعامل مع هذا القطاع في انخراط الوزارة الوصية والسلطات العمومية والجماعات الترابية والغرف المهنية والمنظمات المهنية وفق رؤية شمولية، مع العمل على إعداد تصور جديد للباقة المتجولين.

« مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2015

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أشرف، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، بأن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لسنة 2015، وأن أعبّر عن وجهة نظر الفريق في هذه الميزانيات في نفس الاتجاه الذي عبرنا عنه داخل اللجنة خلال الميزانيات التالية:

- الفلاحة والصيد البحري؛

- السياحة والصناعة التقليدية؛

- الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛

- الطاقة والمعادن والبيئة.

حيث أدلينا بالعديد من الاقتراحات بهدف تقوية دور هذه القطاعات لما لها من أهمية إستراتيجية، ولما تلعبه من دور في الاقتصاد الوطني.

واسمحوا لي في البداية أن أستحضر روح المناضل التقدمي والنقابي، شهيد الطبقة العاملة عمر بن جلون الذي نخلد ذكرى اغتياله على أياد قذرة وجبانة، لنقول في هذه الذكرى المأساوية أن الطبقة العاملة لن تتوانى في خوض معارك نضالية من أجل تحقيق حياة كريمة لجميع الأجورين.

**الفلاحة**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في المجال الفلاحي، لا يمكننا أن ننكر الجهود التي تبذل في هذا القطاع الأساسي والمهم لبلادنا، غير أن الحكومة مطالبة بالمزيد من الجهد في توفير الأمن الغذائي والعمل على توفير تغذية سليمة وكافية، وخصوصاً للفئات الأكثر هشاشة.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا ننبه إلى دور الدولة في توفير الأمن الغذائي للحاضر وكذا لأجيال المستقبل من جهة، ومن جهة ثانية ننبه إلى مسؤوليتها

وبهذه المناسبة، ندعو الحكومة إلى الاهتمام بتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وكذا تحسين ظروف اشتغالهم.

### الطاقة والمعادن والبيئة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يلعب قطاع الطاقة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنمو، ومن بين عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأمام الطلب المتزايد على الطاقة، عملت عدة دول على التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة، وخلق بدائل لاقتصاد الطاقة الكهربائية، أهمها تطوير استعمال الطاقات المتجددة وذلك لتلبية الحاجيات الطاقة في أحسن الشروط من ناحية التكلفة والأمن.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة لإيلاء موضوع اقتصاد الطاقة الأهمية التي يستحق، خاصة أمام تزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة، وذلك باتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها تشجيع العمل بالطاقة الشمسية لتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني، وكذا لمسايرة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة.

كما ننبه الحكومة لضرورة تهيء كل التدابير والوسائل المتاحة لإنجاح المشروع المغربي للنجاعة الطاقة كآداة للتنمية الاقتصادية ولتسريع وتيرة التنمية البشرية، الذي سيمكن من اقتصاد مليون طن سنويا من المحروقات، والحفاظ على البيئة عبر تجنب انبعاث أكثر من 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكاربون في السنة.

وإذ نؤكد على الجهود التي تبذل في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، فإننا نطالب المزيد من الجهود نظرا لما لهذا القطاع من أهمية بالغة وحيوية، مع تسجيل أسفنا لكون الحكومة لم تتعامل بالإيجاب مع تعديل قدمه فريقنا لإعفاء المسخنات الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة، بهدف التشجيع على استعمال واعتماد الطاقة الشمسية واقتصاد باقي أنواع الطاقة.

### السياحة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يلاحظ الجميع أن نقص خدمات البنية الأساسية وارتفاع الأسعار أصبحا من معوقات تطوير السياحة في بلادنا، وبالتالي على الحكومة والقطاع الخاص تعزيز التعاون بينها بهدف الاستفادة من فرص النمو الحقيقية في القطاع.

وهذا ما يفرض أهمية الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها مختلف

بالتساقطات المطرية.

كما تعاني الفلاحة من سوء التنظيم ومن تدمير تقليدي للاستغليات، ومن بين أهم معوقات النمو في القطاع عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بإدماج الفلاحة التضامنية الصغيرة المتواجدة أساسا في المناطق الجبلية والواحات والمناطق البورية في السياسات الفلاحية وتيسير استفادتها من برامج الدعم، بالنظر لموقعها في النسيج الإنتاجي القروي، حيث تستوعب هذه الفلاحة 80% من الأراضي المرروعة تعتمد على التساقطات المطرية، وتتميز إنتاجها بالتذبذب.

وإننا إذ نؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير الواجبة للوفاء بمسؤولية الدولة عن تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والقادمة، فإننا ندعوها أيضا لاتخاذ التدابير اللازمة لاستئصال الفقر وتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة، خاصة أولئك الذين يعيشون أوضاعاً مزريّة، والحد من تدهور الثروات الطبيعية والتدبير العقلاني المستدام للموارد الطبيعية وعلى رأسها الثروة المائية.

كما ندعو الحكومة للاهتمام أكثر بالعالم القروي وخاصة بالفلاحين الصغار والمتوسطين عبر برامج تضامنية تهدف إلى مساعدة تجنب موجات الهجرة نحو المدن.

### الصيد البحري

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تمتلك بلادنا ثروة همة ومتنوعة من الأسماك والرخويات والقشريات يوجه أغلبها نحو التصدير، غير أنها تتعرض في كثير من الأحيان، لاستغلال غير معقلن من طرف الأسطول الأجنبي، تكون له انعكاسات سلبية على اختلال التوازن ما بين الكميات المصطادة يوميا، وإعادة تجديد مخزون الثروة السمكية، حيث لا تستفيد فئات واسعة من المغاربة من السمك الأبيض، ولا يعرفون أنواعه، ويستهلكون فقط بعض أنواع السمك الرخيصة الثمن.

كما يواجه مخزون الموارد البحرية مشاكل عدة، منها: عدم احترام فترات الراحة البيولوجية، والصيد في المناطق المحظورة، و استعمال وسائل الصيد المدمرة، بالإضافة إلى مشكل تلوث المياه البحرية.. مما يهدد بانقراض بعض أنواع هذه الموارد البحرية، وذلك يستوجب حماية الثروة السمكية لضمان التنمية المستدامة والحفاظة على النظام البيئي لاستقرار عطائه سواء من الأسماك السطحية وأسماك المياه العميقة أو الأسماك المهاجرة.

وللأسف، إننا نسجل غياب آليات حكومية ناجعة للحد من استنزاف الثروات البحرية وحمايتها من الصيد غير العقلاني. كما نسجل بامتعاض كبير استمرار تدهور الحالة الاجتماعية للبحارة وعموم المشتغلين بالقطاع الذين يشتغلون في ظروف صعبة خاصة بالنسبة للصيد البحري التقليدي.

وعلى الحكومة مساعدة هذه الحرف على استعادة وهما كمكون تاريخي من مكونات الصناعة التقليدية المغربية.

كما ندعوها لإيلاء أهمية خاصة للصناعة التقليدية كإحدى المكونات الأساسية للشخصية المغربية الإبداعية، وكرث ثقافي وفي انصهر عبر سيرورة التاريخ، وبرز الصناعات التقليدية ذات الحمولة الثقافية ودعمها أمام المنافسة الشرسة للمنتوجات القادمة من الخارج، وكذا منافسة الصناعة الحديثة. وهو ما يتطلب تشجيع استهلاك منتوجات الصناعة التقليدية واستثمار حب المغاربة جميعهم من نساء ورجال وشباب إلى هذه المنتوجات بوضع برامج عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وإحداث معارض بجميع المدن والقرى والاهتمام كذلك بالصناعة التقليدية الخدماتية التي تشغل أعدادا كبيرة من اليد العاملة.

كما ندعو الحكومة إلى الاهتمام بالوضع المادية للصانع التقليدي وكل الفئات التي تشكل الصناعة التقليدية مورد عيشهم. ونجدد مطالبتنا بالتعجيل بإصدار القانون الخاص المتعلقة بتنظيم العلاقات بين المشغلين والأجراء بالقطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

#### قطاع الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

منذ حكومة التناوب أصبحت بلادنا تتوفر على العديد من الفرص والمؤهلات في المجال الصناعي ساعدها في ذلك قربها من الأسواق الكبرى، خاصة الأوربية وتوفرها على التجهيزات الأساسية الضرورية بما في ذلك المناطق الصناعية المجهزة والبنيات الطرقية والمينائية وعلى الموارد البشرية المؤهلة، كما أصبحت ورشا مفتوحا لتحديث الاقتصاد ورفع تنافسية المقاولة وتحقيق التماسك الاجتماعي.

ومع ذلك، لا زال الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف التنافسية نتيجة عدة عوامل من بينها عدم الاهتمام بالتطوير والتأهيل الصناعي والتجاري لامتلاك القدرة على المنافسة وضمان الجودة، مما يستوجب إعداد إستراتيجية وطنية لتأهيل الاقتصاد الوطني لضمان التحسين وتعزيز الاستثمارات، ودعم تنافسية المقاولة المغربية والحفاظ عليها، وتطوير وسائل الإنتاج والاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر في عصر أهم ميزاته اشتداد التنافسية والمرشحة باستمرار للارتفاع والازدياد، وتوفير أحياء صناعية موضوعاتية بمختلف الأقاليم والجهات حسب خصوصياتها.

كما أن الحكومة مطالبة بإرساء تدابير حاثية كافية للحيلولة دون انهيار المنتج الداخلي والنسيج الاقتصادي جراء خطر غزو المنتوجات الصينية للأسواق الوطنية وخاصة في قطاع النسيج والألبسة، مما يلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الوطني، مما يستدعي معالجة هذا الاختلال باعتقاد إجراءات

الجهات، وتسليط الضوء على مناطق الجذب التي تتمتع بها بلادنا سواء الشاطئية أو الجبلية أو الصحراوية أو القروية.

لا يمكننا الحديث عن إغاش القطاع السياحي في غياب خطوط جوية مباشرة بين المدن السياحية وبعض الأسواق السياحية التقليدية، كإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وسويسرا، والدول الاسكندنافية، مع إلغاء خطوط أخرى كالخط الجوي الصويرة - باريس، لتشكيل مجموعة عوامل لتوجيه ضربة موجعة إلى قلب النشاط والرواج السياحي ببلادنا.

لا يمكننا الحديث عن إغاش القطاع السياحي وجلب السياح في غياب سياسة فعالة لترويج المنتج السياحي المغربي أمام المنافسة الشرسة للعديد من المناطق السياحية، كما لا يمكننا الحديث عن سياحة قوية بدون تطوير المنتج السياحي.

وهذه المناسبة، أعرض أمامكم بعض الاختلالات والنواقص التي يعرفها القطاع السياحي في العديد من المدن السياحية ببلادنا، أذكر منها على سبيل المثال: سوء المعاملة التي يشتمك منها بعض السياح سواء المغاربة أو الأجانب من طرف بعض مستخدمي الفنادق التي تعتمد على يد عاملة غير مؤهلة، إضافة إلى رداءة تجهيزات الغرف، وتدني جودة التغذية بها بشكل لا يلائم الأمانة التي تتطلبها أو الدرجة المصنفة فيها، فضلا عن مشكل النقص الكبير في اللوحات المتعلقة بالمعلومات والاتجاهات والأمكنة، إضافة إلى انعدام أكشاك الإرشاد السياحي وغيرها من الاختلالات التي يعاني منها القطاع السياحي، والتي بدونها يبقى حديثنا عن مشروع 10 مليون سائح مجرد وهم وسراب لن يتحقق أبدا.

لقد أولت الحكومات السابقة للقطاع السياحي الكثير من الاهتمام، غير أنها ركزت كثيرا على السياحة الخارجية بدل تقوية اهتمامها بالسياحة الداخلية خاصة مع فشل منتج "كنوز بلادي" الذي لم يرق بالدور المنوط به ومع البطء الذي يعرفه إنجاز "برنامج بلادي" حيث لازال يسجل النقص في المرافق وأماكن الاستقبال الموجهة للسياحة الداخلية خاصة في فترات العطل، مما يتطلب الإسراع لتدارك النقص مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى دخل فئات ذوي الدخل المحدود. إضافة إلى ذلك، يتطلب من الحكومة أن تعمل على تشجيع الاستثمار في السياحة الداخلية.

كما ندعوها إلى تأهيل والاهتمام بشغيلة قطاع السياحة الذين يعانون من تدني الرواتب، وعدم وجود المحفزات الكافية بالإضافة إلى عدم وجود دعم يذكر من وزارة السياحة.

#### الصناعة التقليدية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعاني بعض الحرف من عدة مشاكل تدفعها تدريجيا نحو الانقراض،

أيضا المغرب مطالب بالعمل على تقوية السلاسل الإنتاجية في جميع القطاعات والحد من شراء المواد غير الضرورية والتي تستنزف احتياطي العملة. وكذا الاهتمام أكثر بالقطاعات التي تشكل قيمة مضافة (الزراعة، الصيد البحري، الطاقة، الصناعة الكهربائية...).

فضلا عن نهج سياسة ناجعة لمراقبة العمليات التجارية مع الخارج وعدم السماح لتزك أي جزء من الأموال المحصلة عليها كعملة صعبة بالخارج لتحسين احتياطي المغرب من العملة الصعبة الذي عرف تراجعا كبيرا. كما يجب تشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج لخلق مورد إضافي من العملة الصعبة.

« مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار باسم فرق الأغلبية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2015

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم القانون المالي لسنة 2015، بعد التعديلات التي عرفتها اختصاصات اللجنة من خلال تبني النظام الداخلي الجديد، كما أقره مجلس المستشارين في جلسته العامة المنعقدة في فاتح يوليوز 2014، والذي أعطى للجنة الاختصاصات التالية المدرجة في المادة 52 من هذا النظام:

• التربية والتكوين المهني والتشغيل؛

• المنظومة الصحية؛

• الشبيبة والرياضة؛

• الثقافة، الملكية الفكرية؛

• نظام الوسائط السمعية البصرية، والإعلام والنشر؛

• الشؤون الاجتماعية وقضايا المرأة والأسرة والطفولة وشؤون المعاقين. وتكتسي هذه اللجنة أهميتها لكونها تعالج الجانب الاجتماعي والثقافي بكل محدداته، إذ يشكل إحدى المرتكزات للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط هذه القطاعات بالانشغالات اليومية للمواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، وهي الشريحة الواسعة التي تعتمد على الدولة من أجل الاستفادة من خدمات التعليم والصحة والتكوين المهني والتشغيل، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالمجال السمعي البصري والاتصال، والمجال الثقافي والرياضي، إذ تشكل الميزانيات الفرعية المدرجة في هذه اللجنة ما نسبته 53% من الميزانية العامة، وهو مجهود مالي كبير تبذره الدولة للأسف لا يصل كله إلى المواطن، ذلك أن أثر هذه السياسات العمومية المرتبطة بهذه القطاعات أثرها يبقى محدودا جدا ولا يرقى إلى

حائية وفرض معايير السلامة.

وإذ ندعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها في توفير المناخ الملائم للمنافسة الشريفة وحرية المبادرة وتكافؤ الفرص ومكافحة اقتصاد الرعب، فإننا ندعوها أيضا إلى توفير التغطية الاجتماعية للتجار الصغار والمتوسطين والمستغلين منهم لحسابهم الخاص.

### التجارة الخارجية:

من المعلوم أن المبادلات الخارجية تساعد في النمو الاقتصادي. والمغرب كباقي بلدان العالم تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية لمجموعة من العوامل، أهمها: ضعف الطلب الخارجي الموجه للمغرب، وارتفاع أسعار المواد الأساسية التي يستوردها المغرب كالحبوب، السكر، والبترو. و

من البديهي في ظل هذا الوضع أن يحاول كل بلد تنمية مبادلاته الخارجية لتحقيق توازن ما بين الصادرات والواردات للمساهمة في النمو من جهة ومن جهة أخرى تفادي أي تأثير محتمل على الحساب الجاري الذي يجب أن لا يكون فيه عجز، وهذا الحساب دخل بلادنا في وضع غير مريح منذ 2008.

ورغم أن التجارة العالمية حسب صندوق النقد الدولي عرفت انتعاشا بفعل دينامية نمو الاقتصاديات الصاعدة كاليابان، الهند، البرازيل وأيضاً نسبة النمو في الصين، إلا أن ضعف الإقبال على الصادرات المغربية في السوق الأوروبية يؤثر على الميزان التجاري، وهذا ما سيؤثر بشكل ملموس على الحساب الجاري ويعمق عجزه الذي بدوره سيعمق أزمة الاحتياط من العملة الصعبة.

إن هذه المعادلة الصعبة أي الرفع من قيمة الصادرات وعقلنة الواردات حتى لا يتعمق العجز التجاري المغربي يتطلب في نظرنا ما يلي:

أولاً: تنمية الصادرات، وذلك بتنوع الأسواق وتنوع المواد الموجهة للتصدير، وهذا يتطلب البحث عن أسواق جديدة وكذلك لمعرفة مكامن القوة لتعزيزها والوقوف على مكامن الضعف والعمل على تقويتها.

لابد كذلك من القيام بمجهودات سواء على مستوى الترويج والاستشراف لكي نستفيد من الاتفاقيات للتبادل الحر مع الدول التي وقع معها المغرب للرفع من حجم الصادرات لأن الميزان التجاري مع جل هذه الدول ليس في صالح المغرب، بحيث هناك عجز تجاري على حساب المغرب، بالإضافة إلى العمل على تطوير قدرات المغرب من أجل تنافسية قوية وذلك بتسهيل الولوج إلى الأسواق وربط المغرب مع دول أخرى بوسائل النقل البحري والجوي.

كما أن المغرب مطالب بتشجيع التصدير للسوق الإفريقية باعتبارها سوقا واعدة بالنسبة للمغرب فضلا عن أهمية ولوجها من الناحية السياسية كذلك.

ثانياً: عقلنة الاستيراد، وهذا الأمر أصبح أكثر ملحاحية اليوم، ويتطلب معرفة القطاعات التي تستنزف أموالا كبيرة والعمل على الحد منها.

## وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتشغيل:

### (أ) قطاع التربية الوطنية:

إن قطاع التربية الوطنية قطاع حيوي، يعتبر من الأوراش الكبرى التي يجب على الجميع الانخراط فيها من أجل الوصول إلى بلورة منظومة تعليمية ناجحة، تروم النهوض بالمدرسة المغربية وإعادة الاعتبار بشكل عام إلى فضاء التربية والتكوين في بلادنا، ومن الضروري التذكير في هذا الإطار بالخطب الملكية السامية التي تبقى هي الإطار الصحيح لهذا القطاع، لا سواء من خلال ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2013 أو الخطاب الملكي السامي الأخير في افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية التاسعة في 10 أكتوبر 2014، والمثثلة في تقييم منجزات الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين، وتحديد مكامن الضعف والاختلالات، وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم في صيغته الحالية عملاً بالأحكام الانتقالية التي نص عليها دستور 2011، وكذا اعتماد النقاش الواسع والبناء في جميع القضايا الكبرى للأمة وعلى رأسها التعليم الذي يعتبر ثاني أولوية بعد قضية وحدتنا الترابية، بهدف تحقيق ما يطمح إليه المغاربة من نتائج ملموسة، وإعادة النظر كلية في منظور الإصلاح وفي المقاربات المعتمدة.

ولابد من التذكير بما نص عليه دستور 2011 في فصوله 31 و32 الذي أكد على أن الحصول على تعليم عصري سهل الولوج وذي جودة حق دستوري، واعتبار التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

السيد الرئيس،

إن الطلب على التمدد يتطلب المواكبة من خلال وضع الآليات الناجعة لهذا التقييم. وهنا لا بد من الإشارة بأن الميزانية المخصصة لفائدة قطاع التربية الوطنية برسم سنة 2015 بلغت ربع ميزانية الدولة، وهذا مبلغ كبير، ولكن مع توفر هذه الاعتمادات يجب مواكبتها من خلال تتبع الأوراش المفتوحة وتقييم النتائج حتى نكون فعلاً قد وصلنا إلى مستوى من الحكمة يجعلنا نركز على الواقع والمنجزات في تقييمنا، لا على الصيغ الفضفاضة والكلمات الرنانة والتي غالباً ما تكون جوفاء، ولا ننسى كذلك موضوع الشراكة والتواصل والاشتغال الجدي على منظومة الإصلاح الشامل في أفق وضع إستراتيجية 2030، وتنظيم المشاورات مع كل الفاعلين دون إغفال التوجيه نحو التكوين المهني قصد تفعيل التوجه الاندماجي بين القطاعين.

وكما سبق أن أشرت في بداية مداخلتني، فإنه رغم ما أنجز في القطاع فإن ما يتبقى كثير وثقيل، وسأعطي بعض الجوانب السلبية التي تتطلب اليوم من الحكومة أخذ تدابير استعجالية استناداً إلى الواقع المعيش وإلى المذكرة التي سبق وأن أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث وقف على وجود سبعة اختلالات رئيسية في المنظومة التعليمية الوطنية:

مستوى طموحاتنا، الشيء الذي يفرض على الحكومة تجميع هذا المجهود المالي في إطار قطب اجتماعي يحدد من خلال أولويات التدخل، كما تفرض على الحكومة معالجة أساليب التدبير العتيق المتجاوز، ذلك أن الإدارة المغربية اليوم لا تتعامل بالجدية المطلوبة مع هذه السياسات العمومية، لذلك أصبح من المفروض إعادة النظر في طريقة التدبير الإداري بإرساء أسس إدارة اجتماعية تكون لها الإدارة القوية لإنجاح مختلف البرامج الاجتماعية التي جاءت بها الحكومة.

السيد الرئيس،

لقد مرت ثلاث سنوات على تولي الحكومة الحالية زمام تسيير الشأن العام، في ظروف صعبة شابهها ما شابهها من صراعات سياسية، عطلت برنامج الحكومة لفترة ليست بقصيرة، ولكن رغم كل هذا فإن ما قامت به الحكومة من مجهودات كبيرة في هذا المجال يعتبر إنجازاً مهماً تشكر عليه، رغم أن القطاعات الاجتماعية تتطلب مجهوداً أكبر نظراً لارتباطها المباشر بالمصالح اليومية للمواطنين والمواطنات، وخصوصاً الفئات الفقيرة، بالرغم من ضخامة الأوراش الكبرى التي فتحتها الدولة، والتي يتطلب إنجازها سنوات عديدة. ورغم كل ذلك، فإن الحكومة الحالية تحاول إرساء أسس تدبير أمثل لهذه القطاعات، رغم إكراهات الظروف الاقتصادية ورغم الحاجات الكبيرة والإمكانات الضخمة التي تتطلبها المنظومة الاجتماعية في بلادنا.

فمن الناحية الموضوعية نجد أن تدبير هذه القطاعات يعرف نوعاً من النمطية باعتماد أساليب عتيقة في التسيير المالي والإداري من جهة، والجانب البيداغوجي والعلمي من جهة ثانية، رغم أن بعض القطاعات طورت نفسها في هذا المجال، إلا أنه للأسف لازال الجمود والرتابة هما الطابعان السائدان في تدبير بعض القطاعات الاجتماعية الحيوية.

لهذه الأسباب، نجد أن معدل تنفيذ هذه الميزانيات يبقى ضعيفاً بالمقارنة مع التحديات المطلوبة والرهانات الكبرى التي دخلتها بلادنا في ظل العولمة والانفتاح على المحيط الإقليمي والقاري والدولي لبلادنا.

وقبل الدخول في مناقشة القطاعات بشكل أعمق، لابد من الإشارة إلى الخصائص في الموارد البشرية التي من شأنها أن تسهر على تأطير هذه القطاعات الأساسية والمهمة، خصوصاً وأن عدد المناصب المالية المخصص لهذه السنة غير كاف، هذا مع الإشارة إلى أن مسألة التوظيف المباشر في هذه القطاعات الاجتماعية على وجه التحديد لم تأت أكلها، نظراً لضعف التكوين في مجال التعليم والصحة... وهذا ما يجعل مستوى المردودية في هذه المجالات يعرف تدنياً كبيراً وملموساً، من المفروض أن تتخذ معه الحكومة الإجراءات الضرورية لمواكبة الأشخاص الذين تم تعيينهم بشكل مباشر دون تكوين مسبق، هؤلاء الأشخاص الذين وجدوا صعوبة في التأقلم مع وظائفهم الجديدة، وأصبحوا عالة على الإدارة المغربية عوض أن يكونوا من آليات الإصلاح المنشود للمنظومة الوظيفية في بلادنا.

لكل فئات المجتمع بجميع أعمارها وفئاتها، الشيء الذي يتطلب مجهودات أكبر من الوزارة الوصية من أجل محو الفوارق الاجتماعية وضمان العيش الكريم. لابد من التعامل مع القطاع في إطار منظومة شمولية، تأخذ بعين الاعتبار ما يجري في المحيطين الداخلي والخارجي من تحولات، إن على المستوى الاقتصادي أو السياسي، وإذا كان دور الوزارة والمؤسسات التابعة لها هو البحث عن خلق فرص الشغل، فإن هذا لن يتأتى سوى بالبحث كذلك عن فرص خلق الثروة وتشجيع الاستثمار وتسهيل المساطر ومحاربة الفساد داخل دواليب الإدارة المغربية باعتبارهم المفتاح الحقيقي لخلق فرص الشغل، وتبني مقاربة إيجابية مع المقاولات ودعمها لتجاوز إكراهات المناخ الاقتصادي العالمي الذي يضع المقاولات أحيانا أمام خيارات ضيقة جدا، وغالبا تعلن الإفلاس والفشل.

لابد كذلك من طرح تساؤلات عن العديد من البرامج التي سطرتها الحكومة سواء السابقة أو الحالية والتي لازال معمولا بها كبرنامج "تأهيل"، "إدماج"، "مقاولتي"، "مبادرة" و"تأطير" وغيرها، وعن سياسة تقييم هذه البرامج ومدى نجاعتها أمام تزايد حجم البطالة، وتسريح العمال، وإغلاق المقاولات خاصة الصغرى منها، مع الإبقاء على ما يصلح منها وتحديد اختصاصاتها تفاديا لكل تداخل غير مرغوب فيه، ولابد كذلك من الإشارة إلى المجال المتعلق بالحماية الاجتماعية التي تعرف بعض الاختلالات، رغم المجهودات المبذولة في هذا الميدان، فنجد مثلا أن فئات عريضة من العمال بدون تغطية صحية واجتماعية.

وهنا لابد من الإشارة إلى الوضعية التي تعيشها الصناديق المرتبطة بهذا المجال، خاصة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللذان لازالا يثيران العديد من التساؤلات التي بقيت دون إجابة تذكر، وفي نفس السياق لابد من تحصين القطاع بتنظيم قانوني بدءا بتنفيذ القوانين الموجودة كمدونة الشغل والعمل على إخراج الإجراءات الخاصة بتطبيقها وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية، أو من خلال وضع قوانين جديدة من شأنها توسيع الوعاء القانوني لمجال التشغيل في بلادنا ليشمل جل الميادين، كتنظيم الإطار النقابي والإسراع بوضع قانون الإضراب، والذي من شأنه أن يسهل معرفة حقوق المضرب وواجباته، خصوصا مع إشكالية الاقتطاع من الأجور التي تثير الكثير من الجدل.

السيد الرئيس،

#### قطاع الصحة

يعتبر قطاع الصحة من القطاعات الكبرى التي يظل الحوار فيها من أهم بوابات إصلاحه، نظرا لأن صحة المواطنين لا تقبل أي مجال للمساومة والديماغوجية أيا كان مصدرها، فالصحة حق لكل مواطن انطلاقا من المواثيق الدولية وانطلاقا من إرادة ملكية وسياسية في ضمان هذا الحق الذي تم اعتباره من الأولويات في دستور 2011، والذي رفع من سقف المفهوم الحقوقي والعيش الكريم للمواطن.

- عدم المساواة في الولوج إلى التعليم، حيث يعاني أطفال المناطق القروية ولا سيما الفتيات وكذا الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية والأطفال في وضعية إعاقة كثيرا من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة؛

- تهميش التعليم الأولي الذي يتسم بالعشوائية وبتعدد المتدخلين وضعف التنسيق واعتماد ممارسات تربوية متناقضة بين أساليب تدريس تقليدية (المسيد والكتاب) وطرق عصرية في المراكز الحضرية موجهة إلى الطبقات المسورة والمتوسطة؛

- استمرار الأمية وضعف معدلات مواصلة الدراسة والهدر المدرسي، حيث أن 46% فقط من الفئة العمرية المسجلة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي تتمكن من الوصول إلى السنة النهائية من التعليم الإلزامي، وهي نسبة تبقى أقل بكثير من الهدف الذي حدده الميثاق الوطني في 80%؛

- عجز مزم على مستوى التعليم العالي ( 15 طالب لكل ألف نسمة، 34 تونس، 32 الجزائر، 40 الأردن)؛

- بحث علمي في مرحلة جنينية؛

- فقدان الجودة في المنظومة التعليمية؛

- وجود تصور ضيق للتربية وضعف استثمار الدولة في التكوين.

وبالعودة إلى موضوع الموارد البشرية، فإن عدد المناصب المالية المخصص للقطاع بما فيه التكوين المهني هو 7020 منصب وهو رقم وإن كان محما بالمقارنة مع ما خصص لبعض القطاعات الأخرى، فإنه ضعيف بالمقارنة مع مستوى الخصائص الموجودة في القطاع.

دون أن ننسى التطرق إلى إشكالية الهدر المدرسي وعدم التفاعل مع المدارس الجماعية، بعد تعميم تجربة هذه المدارس وغياب الجرأة في الانفتاح على الجماعات لصعوبة اعتمادها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

#### - قطاع التشغيل والتكوين المهني

##### قطاع الشغل

لا بد من التأكيد على أهمية قطاع التشغيل باعتباره قاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنه يتماشى مع البعد الاجتماعي الذي سطره البرنامج الحكومي، وهو قطاع مؤطر بالعديد من السياقات، منها المواثيق الدولية والتوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي لما سبق الذكر، إلا أن الميزانية المرصودة للقطاع لا توازي الطموحات المنتظرة، حيث لم تعرف الميزانية زيادة ملحوظة بالمقارنة مع السنة الفارطة 2014، الشيء الذي سينعكس سلبا على تجويد الأداء بالقطاع، أمام الطلبات المتزايدة والمحلية

الموضوع الذي استأثر بتساؤلات كثيرة، خصوصا مع ظهور بعض الأدوات والنفائات الطبية في بعض المطارح، وأحيانا بقايا أعضاء بشرية، مما يجعل صحة المواطنين عموما والعاملين في قطاع النظافة في خطر حقيقي.

السيد الرئيس،

### قطاع الشباب والرياضة

إن تحديات قطاع الشباب والرياضة كبيرة ومتنوعة، سواء في القطاع الشبابي أو القطاع الرياضي، هذه التحديات التي تبلورت عبر فتح أوراش كبيرة وتطوير أخرى مفتوحة سواء على مستوى البنيات التحتية الرياضية أو إرساء قواعد حكامه جيدة للرياضة في بلادنا تتوخى المستوى العالي، وتوسيع أكبر قاعدة للممارسين بالنسبة للرياضة القاعدية، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق مع الجماعات المحلية والهيئات المنتخبة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال البنيات التحتية المتعلقة بقطاع الشباب والطفولة، وتوسيع رقعة المستفيدين من البرنامج الوطني "عطلة للجميع".

### قطاع الرياضة

إن قطاع الرياضة بالمغرب يمثل قطب الرحي في مجال التنمية البشرية "فالعقل السليم في الجسم السليم"، والاهتمام بقطاع الرياضة في بلادنا أصبح من الأولويات التي تملأ لغة العصر، فبالإضافة إلى الجانب النفسي والصحي لفوائد الرياضة، هناك الجانب الاقتصادي والمالي، حيث أصبح مجال الرياضة من أهم المؤثرات على اقتصادية العديد من الدول التي تنظم التظاهرات القارية والدولية.

وبالنسبة، لا تفوتني الفرصة دون أن أتوه بالموقف الأخير للمغرب من أجل طلب تأخير موعد كأس إفريقيا للأمم سنة 2015، حيث أن قرار المغرب هو قرار سيادي، انطلقت من وجود قوة القاهرة تتعلق بتفشي وباء "إيبولا"، فالمغرب أبدى تخوفا مشروعا على صحة المواطنين سواء المغاربة أو الأفارقة، منطلقا من تقارير المنظمة العالمية للصحة، ومن اللجنة الوطنية العلمية، إذ أن المغرب لن يغامر من أجل تعريض هذا العرس الكروي القاري إلى خطر حتمي.

ورغم الجهود المشكورة التي تبذل من أجل النهوض بالقطاع، هذه الجهود التي أثمرت العديد من المنجزات الكبيرة في مجال البنية التحتية، والتي أصبحت تضاهي كبريات الدول، إلا أن العمل في هذا الإطار لازال يتطلب مجهودات أكبر، خصوصا بالنسبة لبعض المدن المغربية التي تفتقد إلى ملاعب رياضية في المستوى، وقاعات مغطاة ومساح، مما يجعل مجال التطور الرياضي جد محدود في هذه المناطق التي تزخر بطاقات رياضية محممة في جميع الألعاب سواء منها الفردية أو الجماعية.

وهنا لابد من ربط إقرار ديمقراطية المجموع العامة بالدعم، حيث أن العديد من الجامعات الرياضية تستفيد من دعم الدولة ولا تعقد مجموعها العامة التي تجاوزت بسنوات آجالها القانونية، كما يجب أن نشيد بأبطالنا في الرياضات البار-أولمبية، والذين شرفوا وجه المغرب في العديد من التظاهرات سواء

والسؤال المتكرر والأبدي هو: كيف نجد الطرق والسبل الناجحة لتنزيل هذا الحق على أرض الواقع؟

لا أحد ينكر أن هناك مجهودات حقيقية في قطاع الصحة تم ترجمتها على أرض الواقع، من خلال الاستمرار في الأوراش الكبرى التي تم فتحها وفتح أخرى جديدة في إطار الإمكانيات المسخرة لهذا القطاع الحيوي.

لا يجب أن ننسى هنا أن المستشفيات تعتبر المرآة الأولى لحالة الصحة ببلادنا، ومن الضروري الارتقاء بجدها المقدمة للمواطن، لكن للأسف وبالرغم من المجهودات المبذولة فإن هذه الخدمات لازالت غير كافية وتتطلب البحث عن رفع الطاقة الاستيعابية لهذه المستشفيات وتخليق المناخ العام بهذه المستشفيات بدأ من عمال الأمن والحراسة في أبواب المستشفيات، إلى المنظفين والمرضين والأطباء، الشيء الذي يسيء إلى المنظومة الصحية.

وفي هذا السياق، لابد من تشجيع العاملين بمجال الصحة، من أطر طبية وشبه طبية لتمكينهم من العمل في ظروف صحية وأمنية لائقة، وتحسين أدائهم ومعاملة المريض بشكل لائق، مع دعم القطاع باقتناء آليات جديدة وإصلاح ما تعطل منها، حتى لا يبقى المواطن الذي يلج المستشفيات العمومية رهينة أهواء بعض منعدي الضمير الذين يتلاعبون بصحته وأمواله.

لابد أن نشير كذلك أن سوء توزيع الموارد البشرية في المجال الصحي، انعكس سلبا على الأداء، فهناك مناطق نائية لا تعرف تواجد أطقم طبية تصل إلى المعدل الوطني، فأحيانا لا نجد سوى ممرضين بالمراكز الصحية أو أحيانا عاملات النظافة إذا كان باب هذه المراكز مفتوحا.

السيد الرئيس،

لابد كذلك من الإشارة إلى ضرورة التكوين وتوجيه التكوين في بعض الاختصاصات التي تفتقدها المستشفيات المغربية، وأخص بالذكر مجال التخدير الذي يعرف أزمة حقيقية تسبب في العديد من المشاكل.

إن الصحة الإنجابية ووفيات الأمهات والأطفال عند الولادة، في ارتفاع متواصل وبشكل محول في المناطق النائية وفي هذا الفصل الممطر البارد، ولا يجب أن ننسى إلى جانب الاهتمام بالصحة الجسدية الاهتمام كذلك بالصحة النفسية والعقلية، حيث نجد أن هذه الأمراض أصبحت تنفث بشكل كبير في مجتمعنا نظرا للضغط النفسي والمشاكل المتعددة التي تواجه المواطن.

لابد كذلك أن نتطرق إلى ما يسمى بالطب البديل أو ما يعرف بالتداوي بالأعشاب، ووضع معايير مضبوطة لتقنين هذه المهنة حتى لا تشكل خطرا على صحة المواطنين، حيث أصبح أبطالها دجالون وأناس منعدمو الضمير، يترصون بضحاياهم على المواقع الاجتماعية أو على صفحات بعض الجرائد.

ولا تفوتني الفرصة دون أن أتطرق إلى موضوع النفائات الطبية، هذا

إلى جانب الاهتمام بالبرامج والمناهج التربوية وضبط العلاقة مع الجمعيات التربوية وتشجيع الفاعلين في هذا المجال من خلال تنظيم مسابقات أو منح جوائز وتحفيزات مالية للجمعيات المجددة والمبتكرة في الفضاءات الجمعوية. ولا يجب أن ننسى دور الشباب التي تلعب دورا هاما في تأطير أطفال وشباب الأحياء، التي تحتاج اليوم إلى الدعم المالي واللوجستيكي خصوصا آليات التواصل الجديدة، وخلق شراكات مع جمعيات دولية تعنى بمجال الشباب والطفولة.

ولا تفوتنا الفرصة بأن أذكر بالدور الكبير الذي تلعبه النوادي النسوية، إلا أن نمط اشتغالها يجب أن يتطور ليشمل مجالات أخرى غير الطرز والحياطة والطبخ، إلى مجالات علمية تمكن المرأة من الحصول على تكوين يخول لها مسيرة الحياة العصرية في جميع المجالات.

#### قطاع الثقافة

إن قطاع الثقافة بالمغرب من القطاعات التي غالبا ما لا تحظى باهتمام الفئات العريضة من المجتمع، هذه الفئات التي غالبا ما ينصب اهتمامها على المجال الاجتماعي المحض المتعلق بالسكن والصحة والتشغيل... في تجاهل غير مقصود للمجال الثقافي والفني، هذا التجاهل الذي كان وراءه السياسات الغير واضحة في المجال الثقافي والتي غابت فئة عريضة من المجتمع عن نشاطها، واكتفت بفئة قليلة من المثقفين والأكاديميين، وهذا ما جعل هذا القطاع يعرف تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

إن مناقشة ميزانية وزارة الثقافة تحولنا بشكل أساسي إلى فتح النقاش حول مفهوم الثقافة في العصر الحديث ومتطلبات التكوين في هذا المجال في ظل عالم العولمة والإنترنت، وفي ظل ما تشهده بلادنا من حوار ونقاش حول التنوع الثقافي الوطني سواء من خلال ما راكمه المغرب خلال عصور من تاريخه العريق أو من خلال التنوع الثقافي العربي الإسلامي الأندلسي الصحراوي.

إن التوجهات الملكية من أجل العناية الكبرى بالشأن الثقافي ببلادنا وتشجيع وتطوير وتنمية قدرات المواطن في كل أصناف التعبير تعتبر أساس أي عمل تنموي ثقافي في هذا المجال الحساس والخطير نظرا لارتباطه الوثيق بالهوية الوطنية وبالصيرورة التاريخية لبلد عمر آلاف السنين.

ومن بين الملاحظات التي يجب الإشارة إليها، وتتعلق أساسا بضعف الدبلوماسية الثقافية والتراجع في مستوى القراءة خصوصا في أوساط الشباب المغربي ونهج الوزارة لسياسة التمركز نظرا لتكثيفها لأنشطتها، خصوصا في بعض المدن الكبرى، وتردي أوضاع المعارض والأروقة، وإغلاق العديد منها، وابتعاد الفئة المثقفة عن التنسيق مع الوزارة الوصية، نظرا لغياب التواصل والتحفيزات في مجال الإبداع الثقافي عموما.

وهنا، يجب أن نشير إلى أنه من الموضوعي ومن اللازم إجراء وقفة تأمل من أجل فك شفرة السؤال الثقافي بالمغرب والذي يتجاوز مرحليا ذلك التدبير الكلاسيكي للقيمين على الشأن الثقافي في بلادنا، ونشكر

على المستوى القاري أو الدولي.

وبالرجوع إلى الرياضة القاعدية، فإن التطرق إلى ملاعب القرب ضروري لتقييم التجربة الحالية، انطلاقا من الأهداف المرسومة والنتائج المحصل عليها لحد الآن، والمعوقات التي تعترضها والكلفة المالية لهذه التجربة، وهذا ما يجرنا إلى مسألة الصيانة بهذه الملاعب، خصوصا والملاعب الوطنية على وجه العموم، حيث نجد أن منشآت كبيرة وملاعب صرفت عليها أموالا طائلة، ولكن بسبب عدم الصيانة والإهمال تتحول إلى خراب. وهنا لا بد من الإشادة بدور الرياضة القاعدية، سواء منها الألعاب المدرسية أو جمعيات وفرق الأحياء التي تعتبر المثال الأساسي للأبطال الرياضيين، حيث لا بد من التأكيد على الإهمال الذي طال الألعاب المدرسية وغياب حصص للألعاب المدرسية كما كان معمولا به في النظام السابق، حيث اتجه الاهتمام الكلي إلى رياضات الصفوة بشتى أنواعها، هذه الرياضات التي رغم أهميتها فهي ليست في متناول جميع الفئات المجتمعية.

ويجب الإشارة إلى محام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث ينص مشروع القانون التنظيمي للمالية على عقلنة وإحداث واستعمال هذه المرافق، مؤكدا على أن هذه المرافق يجب أن توفر على الأقل 30% من الموارد الذاتية من إجمال مواردها لتحفيز المرافق الأخرى على الاشتغال والإنتاج، ويجب الإشارة إلى آفة المنشطات التي تؤثر سلبا على صورة بلادنا في المحافل الدولية، كما وقع في أولمبيات لندن.

السيد الرئيس،

#### قطاع الشباب

إن دستور 2011 أعطى أولوية مركزية لقضايا الشباب، ومن هذا المنطلق يجب البحث عن آليات حقيقية لإقلاع شبابي ضمن إستراتيجية مندمجة من أجل حث الشباب على الانخراط في مسلسل التنمية المستدامة لبلادنا ولعب دوره كفاعل أساسي في هذه التنمية، والبحث بكل جدية عن تجنب الآفات الاجتماعية التي تصيب هذه الفئة الحيوية من المجتمع، من مخدرات وحمور وتدخين، وكل ما يضر بصحة المواطن عموما وفئة الشباب على وجه الخصوص، وهنا لا تفوتني الفرصة في أن أؤكد على دور الإعلام في مجال التوعية، سواء منها ما تعلق بالأمراض الناتجة عن استهلاك المخدرات أو الأمراض المنقولة جنسيا، وغيرها من الآفات الأخرى الخطيرة.

أما بخصوص المخيمات الصيفية فلا أحد ينكر الدور الكبير الذي تلعبه هذه المخيمات في تطوير المستوى التربوي والثقافي والرياضي للأطفال من خلال البرامج المسطرة ومن نوعية الأنشطة المتداولة، منوها بالمناسبة ببرنامج عطلة للجميع الذي بدأ في عهد الحكومات السابقة والذي أعطى أكله بشكل ملموس وملحوظ، مع التأكيد على أن الاهتمام بجانب التغذية والجانب الصحي من أولويات أي نشاط تربوي يهم سواء الأطفال أو الشباب بالمخيمات الصيفية.



3- تقوية المهنية ورفع التنافسية؛

4- تمييز الهوية وتقوية إشعاع المغرب؛

5- تعزيز ثقافة الحكامة والتأهيل المؤسسي.

يجعلنا نتفاعل في إطار الرؤية الجديدة لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، وتجعلنا برلمانا وحكومة في مستوى تطلعات الشعب المغربي الذي ينتظر منا الكثير.

أما المجال السمعي البصري فإنه الأقرب للمواطنين من الناحية العملية نظرا لما يمله من مستجدات يومية تمهم جميع الفئات العمرية المكونة الأخرى للمجتمع المغربي وعلى وجه الخصوص المجال السياسي والمجال الاقتصادي والتربوي والصحي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعمل جادة على تطبيق مبدأ الإنصاف في هذا الباب مع إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية ترجمة لروح وفلسفة هذا القانون، وإذا ما عملنا على وضع عمل تقييمي لفترة التحرير الذي تشرف عليه "الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري" فإن نتائجها رغم أهميتها لا زالت دون المستوى المطلوب، حيث أن مبدأ التحرير يعرف بطئا كبيرا، ولا نجد سوى إضافة وحيدة تتمثل في القناة الرياضية، في الوقت الذي كنا نتمنى أن تعرف فيه القناة البرلمانية النور لمتابعة أشغاله بدل الاقتصار على جلسة الثلاثاء الخاصة بالأسئلة الشفوية.

السيد الرئيس،

### قطاع التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية:

إن الهدف من أي إصلاح وفي أي قطاع، هو الرقي بالعنصر البشري وتمكينه من ظروف العيش الكريم في إطار أسرة مستقرة تضمن الحماية للمرأة والطفل وتحويل لهم العيش الكريم وتضمن للمرأة كرامتها وسلامتها وتوفير للطفل ظروف العيش والدراسة والتعليم بعيدا عن العنف بكل أنواعه.

إن تحديات بلادنا في المجال الاجتماعي والتضامني كبيرة، فالتقطب الاجتماعي يتضمن المرأة والتنمية الاجتماعية والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنون والأسرة والحكامة المؤسسية، كل هذه المنظومة متناغمة وتتطلب بذل مجهودات مضاعفة من أجل تمكينه من حقوقها الطبيعية، والتي تحولها لها الأعراف والمواثيق الدولية من حق في السكن والتعليم والصحة والحماية من العنف بكل أنواعه سواء كان جسديا أو نفسيا، فالمرأة يجب أن تأسس لها المساواة ومكافحة التمييز والعنف، وتمكينها من فرص الشغل ولعب دورها كاملا في الاقتصاد الوطني.

أما التنمية الاجتماعية، فإنها يجب أن توفر مشاريع للمجتمع المدني تمكنه من الحصول على الدعم واتباعه بالمراقبة الضرورية من أجل مراقبة النتائج التي منح على أساسها الدعم وافتتاح كل المشاريع التي كان للدولة دور في دعمها وتمويلها.

بالمناسبة المجهودات القيمة التي تبذلها الوزارة في هذا المجال والمكتسبات التي حققتها للفنانين، هذه المكتسبات التي تبقى ضعيفة أمام ثقل مشاكل القطاع، ومداخلتي تندرج ضمن نقاش عام يندرج ضمن سؤال أعمق حول تحديث ودمقرطة المجتمع، وهي حلقة مركبة يكون الشق الثقافي محورها".

السيد الرئيس،

أكد أن المجال لا يسمح بنقاش مستفيض في هذا الباب، بل يتطلب أياما دراسية تعنى بالجانب الثقافي إلى الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى تتمكن من بلورة جماعية لسياسة حقيقة في المجال الثقافي في بلادنا، لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات رغم أننا نمثل الأغلبية، هذه التساؤلات التي نظرناها على أنفسنا قبل غيرنا في بحث حقيقي عن شراكة بين مكونات المجتمع عموما، والبرلمان على وجه الخصوص للنهوض بالمجال الثقافي في بلادنا، وعلى سبيل المثال لا الحصر.

- غياب إستراتيجية تشاركية في تدبير الشأن الثقافي؛

- عدم الاهتمام الحقيقي بقطاع التراث الثقافي؛

- تفكيك النسيج العتيق بالمدن التاريخية؛

- الاحتفاظ ببعض المرافق والمصالح التي لم تقدم للإبداع والشأن الفني

أثر يذكر؛

- تراجع على مستوى التعليم الموسيقي وتدهور بنياته؛

- الحركة المسرحية وفشل سياسة الدعم؛

- هيكلية إدارية تحتاج إلى إعادة النظر في كافة المستويات مركزيا

وجوهيا؛

- عدم وضوح دور الصندوق الوطني للعمل الثقافي في تفعيل الحركة

الثقافية؛

- تراجع على مستوى القراءة العمومية؛

- تنامي المهرجانات الطفيلية والحلقات والندوات الفولكلورية التي ميعت

المشهد الثقافي وانتعاش لوبيات الربيع الثقافي قطاعيا ووطنيا.

هذه بعض الملاحظات الموضوعية التي نراها قد ساهمت في عدم تطور

المجال الثقافي في بلادنا، ولنا اليقين أن الوزارة ستعمل على دراستها وإيجاد

الحلول الناجعة لها.

### قطاع الاتصال

قطاع الاتصال يعتبر مرآة الدولة على الواجحة الدولية، وأهم الروافد الأساسية للدخول إلى البيوت وقرير الخطابات والقيم والتمايزات الثقافية من خلال البرامج الهادفة، سواء كانت برامج إخبارية أو سياسية أو ثقافية أو فنية على المستوى الوطني أو الخارجي.

ولعل عرض السيد الوزير القيم والشامل والمرتكزات التي جعلها

رهانات أساسية للنهوض بالقطاع.

1- تعزيز الحريات في إطار المسؤولية؛

2- صيانة التعددية والتنوع؛

أعمال اللجنة.

السيد الرئيس،

لقد عبرنا في فرق المعارضة في العديد من المناسبات، ونحن نناقش القوانين المالية للسنوات الماضية من عمر هذه الحكومة أو نحن نقوم بمراقبة الحكومة سواء عن طريق مساءلة رئيس الحكومة أو عن طريق طرحنا للعديد من الأسئلة الشفوية والكتيبية عن قناعتنا بأن هذه الحكومة لا تضع قضية التربية والتكوين في سلم ترتيب أولويتها شأنها شأن كل ما يتعلق بالمسألة الاجتماعية كالصحة والتعليم والشغل.

يشكل التعليم العالي والبحث العلمي إحدى المؤشرات الأساسية المعتمدة لقياس درجة تقدم المجتمعات ومدى فعالية ونجاح السياسات العمومية المتبعة، وتعتبر الجامعات بمثابة أقطاب اقتصادية واجتماعية تساهم في بناء نظم اقتصادية تنافسية لإنتاج الثروة ومصدرا لإنتاج النخب والكفاءات، وإمداد المقاولات بالتوجهات اللازمة لمسايرة حاجة السوق والإدارة والفكر إلى جانب دورها الأساسي في التعليم ونشر المعرفة ونشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والرفق بالذوق العام للمجتمعات، بالإضافة إلى ضمان إشعاع البلد في محيطه الإقليمي والدولي.

فالجامعة المغربية رغم كل الاعتمادات المالية التي ترصد لها إلا أنها لا تواكب الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي دخل المغرب غمارها، إذ أظهر الواقع أن التعليم صار عائقا أمام التنمية وليس رافعة لها، فجامعتنا لازالت تخرج المعطلين، فنسبة 60 بالمائة من الطلبة تغادر الفصول الدراسية دون الحصول على الإجازة، ودرجة الاستقطاب لا تتعدى وجود 15 طالب لكل ألف نسمة مقابل 34 طالب في تونس و32 في الجزائر و40 في الأردن.

وانسجاما مع طموح بلادنا في ولوج نادي الدول الصاعدة الذي اعتبره خطاب 20 غشت تحديا كبيرا، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر مفروض أن تنهض بتأهيل المغرب ومصاحبته للدخول إلى نادي الدول الصاعدة، على اعتبار دور الجامعات في إنتاج النخب والفكر والمعرفة وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية لخلق الثروة والمساهمة في التنمية التي يعتبر الرأسمال البشري، خاصة الشباب بمثابة الركيزة والرأس المال اللامادي لبلادنا.

سيدي الرئيس،

ونحن نتحدث عن سبل النهوض بالجامعة المغربية، لا بد وأن نتوقف عند واقع الاحتراب والافتتال الذي يعرفه الحرم الجامعي، والذي يعكس إحدى الأوجه المأساوية للجامعة المغربية، التي فشلت لكل المقاربات المعتمدة في استئصال ظاهرة العنف وخاصة المقاربات الأمنية التي للأسف تم إذكائها من طرفكم عبر ما يسمى بالمذكرة المشؤومة التي تعطي للأجهزة الأمنية اقتحام الحرم الجامعي. في هذا الباب، تؤكد بأن الجامعة اليوم لم تعد تستسيغ مثل هذه المقاربات المسهلة والتي تؤجج الأحقاد والعداء.

أما قطاع الطفولة فيجب أن يركز على سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة، وتمكينها من العيش الكريم في ظل أسرة سليمة من كل الاختلالات والمشاكل، وتجنبها كل أنواع العنف الذي يمكن أن يتعرض له الطفل سواء داخل الأسرة أو خارجها.

أما الأشخاص في وضعية إعاقة، فبرنامج عمل الوزارة تضمن وضع سياسة عمومية مندمجة وبرنامج إرساء الولوجيات وتقديم الخدمات والإعانات التقنية الذي لازال متأخرا، وإجراء بحوث من أجل تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة عملهم في ظروف طبيعية تمكنهم من إبراز قدراتهم وإبداعاتهم في كل المجالات.

فيما يتعلق بالأسرة، فإنه أصبح من الضروري تتبع وتقييم مدونة الأسرة، وبرنامج الوساطة الأسرية.

أما بالنسبة للأشخاص المسنين يجب البحث بكل الوسائل عن رعايتهم في إطار مراكز تتوفر على الحد الأدنى لشروط العيش الكريم، وتتوفر على أطقم طبية ومختصين في الترويض والطبي النفسي، حتى لا يبقى هؤلاء المسنون الذين أحيانا يتخلى عنهم أبناءهم وأقرباؤهم عرضة للضياع والإهمال، علما أننا كمجتمع إسلامي مغربي بعيدون كل البعد عن بناء هذه الدور، إذ لا يليق بنا كمجتمع أن نترك آباءنا وأمهاتنا في دور العجزة.

السيد الرئيس،

بحكم الإكراهات التي تعيشها القطاعات الاجتماعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ورغم الملاحظات الموضوعية التي أبديناها على مشاريع هذه الميزانيات الفرعية، فإن الغيرة الوطنية هي التي دفعتنا إلى إبدائها، واثقين أن الحكومة ستعطي دفعة جديدة لهذه القطاعات، وستسعى إلى معالجة كافة الاختلالات التي تعيق تطور الخدمات الاجتماعية وبت الروح فيها في إطار مقارنة جديدة تعتمد تجميع مجهودات الدولة في هذه القطاعات في إطار قطب اجتماعي يكون تحت إشراف السيد رئيس الحكومة لتسهيل تدخلته وفق جدول أعمال مستعجل يحدد الأولويات. لهذا، فإن المسؤولية والواجب يفرض علينا التصويت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانيات.

والسلام.

« مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة باسم فرق المعارضة بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2015

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للسادة الوزراء على العروض التي قدموها وللشركاء المستشارين على جو النقاش الهام والمتميز الذي طبع

الواضحة لقضية وطنية ترهن مستقبلنا التموي ومستقبل أبناء المغاربة؟ وأمام الفشل الذريع في الإصلاح الذي لا يمكن ربطه بالإمكانيات المادية لأن قطاع التربية والتكوين ببلادنا ظل دائما من القطاعات الأكثر إنفاقا نظرا لما يمتصه من ميزانية الدولة 6,5% من الناتج الداخلي الخام، إلا أنه ورغم ذلك تظل النتائج كارثية على أرض الواقع، فالمغرب لازال يحتل المرتبة 130 من بين 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2013، متأخرا عن تونس والأردن.

وبما أننا ننظر مدى نجاعة إلحاق قطاع التكوين المهني بالتعليم ومدى قدرته على التدشين لعلاقة وطيدة وجديدة بين التعليم والتكوين المهني والتشغيل وبين السياسة العمومية في مجال الاقتصاد الوطني والدولي، بما يفرض على منظومة التكوين المهني استحضار هذه الأبعاد في المناهج والبرامج التربوية والتكوينية.

ومن هذا المنطلق، نود في فرق المعارضة أن نثمن هذا التوجه الرامي إلى الرفع من قيمة شهادة التكوين المهني وفتح آفاق التعليم بممرات وأسلاك التعليم العالي لحاملي هذه الشواهد وإيجاد الحلول على أرض الواقع لحاملي الإجازة المهنية، والبالغوريا المهنية.

سيدي الرئيس،

وفي الجانب المتعلق بقطاع الصحة، نسجل كفرق المعارضة استمرار تردي الأوضاع الصحية في هذا القطاع الذي التزمت فيه الحكومة بإرجاع الثقة للمواطن وتحسينه وتجويد خدماته، غير أن الواقع الميداني يكشف تضاعف الاختلالات وتعميق الفوارق الجالية في الحق في الولوج إلى الصحة وفتح باب الاستثمار في الصحة كإعلان للتخلي التدريجي عن هذا القطاع العمومي الذي يلجا إليه الجزء الأكبر من ساكنة بلد يعيش في أوضاع فقيرة، بحيث أن 9% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر و18% في وضعية هشّة حسب المندوبية السامية للتخطيط، كما أن المغرب ظل مصنفا في الدرجة 130 حسب مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يعتمد الصحة كإحدى المحددات الاجتماعية.

ويعد النقص المهول في الموارد البشرية والأطر الطبية إحدى معيقات هذا القطاع، بمعدل 47 ألف موظف عمومي لسكانة تتجاوز 30 مليون نسمة، 46 طبيب لكل 100 ألف نسمة مقابل 70 في تونس، و300 في فرنسا، و10 ممرضين لكل 10 ألف نسمة، فالمغرب يعاني تقصا لا يقل عن 6000 طبيب و9000 ممرض، والمغرب لا يتوفر إلا على 23 مؤسسة لتكوين الممرضين.

إن وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة يعتبر من المؤشرات المعتمدة في ترتيب بلادنا في المجال الصحي، والحال أن الواقع يقر بتدني خدمات المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات وغياب الأدوية، وتوقف سير العديد من برامج الرعاية الصحية المنتظمة كالوقاية وتنوع صحة الأم والطفل، فصعوبة الحصول على الرعاية يعد من ضمن الأسباب

ما أحوجنا اليوم إلى مقاربات ديمقراطية قيمة بإعادة الاعتبار للتنوع السياسي والثقافي داخل الجسم الجامعي، ما أحوجنا اليوم إلى طرح الأسئلة الحقيقية حول الجذور والخلفيات المؤطرة والحاضنة لتفافة الإقصاء والعدوانية ورفض التعايش والحوار.

إننا في أمس الحاجة اليوم إلى وضع الأصبع على مكن الداء، كما أن الجامعة اليوم في حاجة إلى نقد ذاتي جماعي من طرف أهم التعبيرات السياسية والطلابية، خاصة تلك التي لها امتدادات حزبية، هاته هي الجرأة والشجاعة المفقودتين، ونعتقد جازمين في فرق المعارضة أن حضورهما -أي الجرأة والشجاعة- والنقد الذاتي كفيلا بالمساهمة بتصحيح الوضع الجامعي والطلابي.

وفما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، نعتبر في فرق المعارضة أن قضية التربية والتكوين هي أم القضايا المجتمعية التي تقتضي منا التحلي بالمسؤولية الكاملة والجرأة المطلوبة أمام حجم الاختلالات ودرجات التأخر في وضع قطار الإصلاح التربوي والتعليمي على السكة الصحيحة أمام عجز كل الإصلاحات المتتالية منذ الستينات من هذا القرن عن إخراج المنظومة التربوية من دوامة التردّي والتراجع، وإزالة المعيقات التي تقف أمام تطورها وتقدمها فقد فشلت كل الإصلاحات بشهادة أعلى سلطة في البلاد من خلال خطاب 20 غشت 2013 وخطاب 10 أكتوبر 2014، مرورا بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي أقر بدوره بفشل منظومتنا التربوية ووصولنا إلى مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ناهيك عن التقارير الدولية للمنظمات المهتمة وكافة المتدخلين في الشأن التربوي عموما، دون أن يغفل رأي المعنيين المباشرين بالعملية التربوية في حد ذاتها أي المتدرسين والأطر التعليمية والتربوية.

سيدي الرئيس،

إن فشل منظومتنا التربوية يتجسد في آفة الهدر المدرسي وتدني جودة التعليم والفشل الذريع على مستوى التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم والعجز في ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل وواقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، والتفاوت الصارخ في الحقوق الأساسية المتعلقة بالولوج إلى التعليم، خاصة بالعالم القروي والمناطق الجبلية وفي الجماعات التي تعرف مناطق اعتيادية للترحال والمناطق الحضرية الهامشية، والخصاص في الموارد البشرية، إلى غير ذلك من الاختلالات التي يصعب حصرها في هذه المداخلة.

فعلى من تقع المسؤولية في الوضع الذي آلت إليه منظومتنا التربوية؟ هل هي مسؤولية الأطر التعليمية الذين تنقصهم التكوينات والكفاءة اللازمة، أو لأنهم يفتقدون إلى القدرة على التجديد والابتكار، أم هي مسؤولية الأسرة التي لا تواكب صيرورة العملية التربوية أم هي مسؤولية المجتمع المدني الذي لم يستطع مساندة نفس الإصلاحات، أم أن المسؤولية تقع على عاتق الدولة التي أخفقت في الوصول إلى التوجه الصحيح والرؤيا

300%.

وفيما يتعلق بورش التغطية الصحية "الراميد"، ونظرا للتغيرات التي يعيشها الهرم الديمغرافي لبلانا وارتفاع مؤشرات الشيخوخة وبروز أوبئة جديدة، مزمنة تتطلب تكاليف مرتفعة، لا يغطيها نظام (RAMED) عند الحاجة إلى تعميق الفحوصات والتحليل، مما يطرح تحديات جديدة على السياسة الاجتماعية والصحية الراهنة، وخير مثال تقدمه في هذا المجال هو التحدي الذي يطرحه وباء "إيبولا" الجديد أو الكوارث الطبيعية ومدى جاهزية بلادنا لمواجهةها في ظل واقع صحي مزري لبلادنا.

وعلاقة باهتزاز ثقة المواطنين في منظومتنا الصحية، نود توضيح مسألة على درجة عالية من الأهمية وتخص موضوع مجانية اللوج للوج للعلاج والدواء والتشخيص لحاملي بطاقة (RAMED) الذين غالبا ما يصطدمون بتوجيههم إلى القطاع الخاص للقيام بتشخيص وعلاج أمراضهم وشراء الأدوية، إذ يبقى الحديث مجرد شعار أفرغه الواقع المعيشي في محتواه، وهذا ما يؤكد فشل وتعثر نظام المساعدة الطبية (RAMED)، خاصة في أوساط الفئات الفقيرة والهشة، سواء في أجرته وتنفيذه وتعميمه ماديا وجغرافيا في ظل التعقيدات الإدارية والمسببة بين المؤسسات الصحية العمومية.

وبخصوص المستشفيات الخاصة بالأمراض النفسية والعقلية، فأقل ما يمكن أن توصف به أنها كارثية، ولا تستجيب مرافقتها لشروط المراقبة والسلامة الملائمة للمرض والعاملين على حد سواء، إذ تمثل المؤسسات التي توفر الاستشارة الطبية والنفسية والعقلية 0,25 من مجموع المؤسسات الصحية الأساسية ببلادنا، أي بمعدل 0,85 طبيب لكل 100 ألف نسمة، الأمر الذي يتنافى والمؤشرات الدولية المعمول بها.

في ظل كل هذه المعطيات، وعلما أن المغرب يظل البلد العربي الأكثر تخلفا في مجال الصحة، إلا أن الحكومة لم تأتي بأي إجراء يترجم مدى إدراكها لخطورة الأوضاع الاجتماعية، فالمستشفيات العمومية تزرح تحت ضغط الديون، والأدوية لم تعف من الضريبة على القيمة المضافة، والميزانية هزيلة ولا ترقى إلى انتظارات القطاع ولا المواطنين، والاعتمادات المتواضعة المرصودة لصندوق التماسك الاجتماعي، وغياب مخطط للرفع من عدد الأطباء في مختلف المناطق خاصة خارج الرباط والدار البيضاء، فالمغرب يتوفر على أقل من 6 أطباء لكل 10.000 مواطن، في حين يصل العدد إلى 12 بالجزائر و26 بالأردن و28 بمصر.

إننا نسجل كفرق المعارضة ارتفاع الإجراءات الحكومية عن الواقع المعيش للمواطنين في المجال الاجتماعي وغياب بعد استراتيجي وشمولي للمسألة الاجتماعية، وانعدام مجهود التنسيق بين القطاعات، مقابل نزول الإجراءات التي أتت بها الخطب الملكية الأخيرة إلى ملامسة الواقع المزري للمواطنين ومعاناتهم، خاصة في ميدان التعليم والصحة والشغل، سيدي الرئيس،

الرئيسية لارتفاع معدل الوفيات في صفوف الأمهات والأطفال، ويتجسد ذلك خاصة بالمجال القروي وبين المناطق والمستويات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث أن نسبة وفيات الأمهات في المناطق القروية هي ضعف تلك النسبة المسجلة في المناطق الحضرية: 148 مقابل 73 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، إلى جانب وفيات الأطفال حديثي الولادة التي تقارب 21 لكل ألف ولادة حية أي ما يقرب من 71% من وفيات الأطفال.

وعلاقة بالموضوع، نود مسالة الحكومة حول تملكها لإحصائيات محينة في هذا المجال، وعن التدابير التي اتخذتها في مجال السياسة الإنجابية بعد رفع تحدي الوصول إلى تخفيض نسبة وفيات الأمهات إلى 50% في متم 2015.

فرغم رفع شعار مجانية الولادة والعمليات القيصرية إلا أن تداخل عوامل أخرى كالبعد الجغرافي ومصاريف التنقل لدى الأسر الفقيرة وضعف الموارد البشرية وغيابها بالقرى والجبال وسوء خدمات التوليد بالمرافق العمومي وتفشي مظاهر الفساد، كالرشوة، يزيد من ارتفاع نسبة وفيات الأمهات، إلى جانب غياب المحددات الاجتماعية الأخرى، كالحق في الماء الصالح للشرب والسكن اللائق والربط بالصحة، وغياب المعلومة الصحية، وضعف دور الإعلام، وغياب الالتقائية مع القطاعات الحكومية الأخرى التي تتحمل جزءا من المسؤولية، ويأتي في مقدمتها قطاع التجهيز والتعليم والتشغيل والسلطات المحلية.

أما فيما يتعلق بوضعية المستشفيات العمومية على اعتبار أنها المرأة الأولى لحالة الصحة ببلادنا، فرغم المجهودات التي بذلت لتحسينها إلا أنها في معظمها لا ترقى إلى انتظارات المواطنين لافتقار معظمها لأدنى مواصفات وشروط الصحة والسلامة المهنية وسلامة المرضى، سواء من الناحية اللوجستية والبشرية والمالية والأمنية، مما يجعل بلادنا تحتل مراتب دونية مقارنة مع الدول الأخرى التي تتفاسم معها نفس المؤشرات.

وقد التزمت الحكومة بإخراج المرسوم القاضي بتخفيض أئمة المستلزمات الطبية إلى 50% حتى تتمكن الحكومة من تعميم التجهيزات والمستلزمات الطبية على المؤسسات الصحية في جميع جهات المملكة، خاصة بالعالم القروي الذي يعرف خصاصا محولا لهذه الأجهزة، إذ تعتبر العديد من دور الولادة والمراكز الصحية والمستوصفات مجرد بنايات فارغة في ظل غياب التجهيزات والمستلزمات الطبية والجراحية الضرورية لإسعاف المرضى وإنقاذ أرواح بشرية بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة.

وبخصوص تحسين طرق تدبير الأدوية بالمستشفيات العمومية وجعل الأدوية الأساسية في متناول الفئات ذات الدخل المحدود، ورغم الإجراءات الجريئة التي اتخذها السيد وزير الصحة لخفض أئمة بعض الأدوية إلا أنها تبقى أعلى ثمنا مقارنة مع دول أخرى بنسب تتجاوز (30 إلى 189%) مقارنة مع تونس و20 إلى 70% مقارنة مع فرنسا، وقد تصل أحيانا إلى

لتدبير المخاطر، وفي ظل افتقار مشروع القانون المالي المعروض على أظنارنا إلى أية تدابير تروم تقليص الفوارق التي ما فتئت قوانين المالية المتعاقبة تكرسها، بل وتعمقها إن على المستوى الاجتماعي أو القطاعي أو المحلي، فإننا في فرق المعارضة تقدمنا بتعديلات نوعية في محاولة منا لا ابتكار بدائل لم تقو الحكومة على الاجتهاد في صنعها.

اقتراحاتنا التي تقدمنا بها في إطار تعديلات مشتركة لمكونات أحزاب المعارضة الأربع تضمنت حلولاً وبدائل، يمكن إجرائها في ما يلي:

بلورة إجراءات وتدابير للحد من تداعيات الكوارث الطبيعية التي شهدتها المملكة في الآونة الأخيرة ولواجهة أية مخاطر محتملة في المستقبل في إطار إستراتيجية جديدة لتدبير المخاطر (العنصر المغيب في السياسة الحكومية)، إجراءات تروم تأهيل الأقاليم التي تسجل معدلات متدنية في مؤشرات التنمية البشرية، وخصوصا في مجالات الكهرباء، الماء، البنية التحتية الطرقية، الولوج إلى الخدمات الاستشفائية، الولوج إلى الخدمات التعليمية، وذلك في أفق تقريبها من المعدلات الوطنية والحد من الفوارق المحلية التي تكرسها قوانين المالية سنة بعد أخرى.

تجميع عدد من الحسابات الخصوصية المتقاربة من حيث الأهداف وخلق جسور بين بعضها وبين "صندوق التأهيل وتدبير المخاطر" المقترح إحدائه في إطار إستراتيجية تدبير المخاطر المزمع إياها، لا سيما في ظل عدم توفر الاعتمادات اللازمة بـ "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية"، واستحالة القيام بتحويلات من صناديق أخرى لفائدة هذا الأخير، ناهيك عن غياب البعد الاستشراقي في مهام ومرامي هذا الصندوق؛

تدابير تهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية التي يعمقها مشروع القانون المالي المعروض على أظنارنا، من خلال تدابير تروم حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتخفيف العبء الضريبي على الطبقة الوسطى التي نعتبرها صمام الأمان في المعادلة التنموية لبلادنا؛

إجراءات تروم التخفيف من الفوارق القطاعية عبر الرفع من اعتمادات الاستثمار الموجهة إلى القطاعات التي تعاني خصوصا مهولا: الصحة والتعليم والتجهيز؛

تسقيف المديونية في حدود ما هو مأذون به ضمن مشروع القانون المالي، و ما هو متعارف عليه كمعايير دولية لاستدامة الدين؛

الرفع من تنافسية المقاولات المحلية من خلال إعفاءات جبائية وجمركية لفائدة الاستثمار؛

ترشيد النفقات والرقى بمستوى الحكامة المالية...

◀ مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2015  
السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بالتشغيل، والذي رفعت فيه الحكومة تحديا بتحقيق معدل نمو 5,5% وحصر معدل البطالة في حدود 8% غير أن الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية تقدر بأن نسبة البطالة قفزت إلى حوالي 10%، وخاصة في أوساط الشباب، إذ بلغت بنسبة 22% وتعتبر هذه النسبة جد مقلقة مما يدل على غياب التنسيق بين البرامج الحكومية في مجال التشغيل وباقي المتدخلين كوكالات الإنعاش، التشغيل والقطاعات ذات الصلة، مما يؤكد بالملوس ضعف اهتمام هذه الحكومة بالاستثمار في تنمية العنصر البشري ووضعه ضمن توجهاتها وأولوياتها، إلى جانب افتقارها إلى رؤية اقتصادية واجتماعية مندمجة، تروم حماية الأفراد والأشخاص من مخاطر تقلبات السن والسوق والأمراض والتمييز والاستغلال.

ورغم كل المساحيق التي تحاول هذه الحكومة وضعها لتخجب حقيقة الأوضاع الاجتماعية المزرية في العديد من الحوالب الصيقة بالهم اليومي للمواطن، كالشغل والسكن والصحة والتعليم والنقل، تكشف عجز هذه الحكومة على الوفاء بالتزاماتها التي سطرته ضمن التصريح الحكومي وباعت بها الأوهام للمواطنين.

التزمت الحكومة بالرفع من مناصب الشغل، وإحداث 22.510 منصب شغل، لكن هذا الرقم يظل مجرد ادعاء ونوعا من التحايل على الأرقام وعلى المواطنين وعلى المؤسسة التشريعية، كذلك لأن هذه الحكومة تفتقد إلى الجرأة في الإعلان عن الأرقام النهائية بعد القيام بحصم المناصب التي ستتحال على التقاعد.

على هذا الأساس، نسائل الحكومة عن البرامج المرتبطة بإنعاش التشغيل هل هي مجرد وعود؟ نفس الأمر بالنسبة للإجراءات التي سنتها الحكومة لتحفيز المقاولات على إحداث مناصب الشغل، فقد أبانت عن هشاشتها، بحيث لم تساهم بشكل كبير في حل إشكالية البطالة، كما عجزت عن تدبير ملف التشغيل خاصة بالنسبة للأطر العليا المعطلة.

وفي هذا الإطار، نسجل بكامل الأسف التعاطي الخطير لهذه الحكومة مع الحركات الاحتجاجية المطالبة بالشغل، وإفراطها في استعمال العنف والاعتقالات وتوزيع أحكام قاسية نظقت بها محكمة الاستئناف بالرباط مؤخرا في حق الأطر العليا المعطلة، والتي تعود بنا إلى المقاربة الأمنية والتعنيف والاعتقالات والاقطاعات في أجور الموظفين المضربين بعد إضراب 29 أكتوبر 2014، الأمر الذي يطرح مدى دستورية هذه الاقطاعات في ظل غياب قانون تنظيمي للإضراب، إنها ممارسات التي نحن إلى عهد اعتقد المواطن المغربي أنه ولى، ولن تؤدي إلا إلى تزايد من الاحتقان الاجتماعي ووضع بلادنا في مرمى الهيئات والمنظمات الدولية المختصة في تصنيف وترتيب الدول في كل المجالات، وقد نالت بلادنا حصة الأسد من هذه التقارير.

في ظل كل هذه المعطيات، وعلما أن المغرب يظل البلد العربي الأكثر تخلفا في مجالات الصحة والتعليم، ناهيك عن عدم توفره على إستراتيجية

الاكتظاظ في الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي في الوسط الحضري، مما يعرقل أي إصلاح ويجعل المدرسة العمومية رهينة الظواهر السلبية، ويعطل تطورات الشعب المغربي حيال تعليم حقيقي، يساهم في تقدم بلادنا. السيد الرئيس،

إن تراجع ميزانية التعليم يعكس أزمة تصور لدى الحكومة ومؤشر حقيقي على عدم الاهتمام بهذا القطاع ذو البعد الاجتماعي الخالص، كما أنه يتناقض مع الخطاب الحكومي الذي وعدت به أثناء التصريح الحكومي منذ سنتين.

ويمكن باختصار شديد تحديد بعض المؤشرات التي توضح عدم نجاعة ميزانية وزارة التربية الوطنية:

1- عدم كفاية المناصب الحالية المستخدمة هذه السنة أمام الخصائص الموهول في الموارد البشرية، إضافة إلى أعداد المتقاعدين والمتوفين التي تزداد أعدادها كل سنة، مما يعمق نسبة الخصاص ويكرس ظواهر الاكتظاظ والأقسام المشتركة؛

2- حذف بعض المواد الأساسية؛

3- عدم تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وخاصة ما يتعلق بفتح درجة جديدة للترقي وإعادة النظر في تمثيلية قطاع التعليم في اللجان المتساوية الأعضاء من خلال إعادة النظر في القوانين الانتخابية ورفع الحيف عن تمثيلية نساء ورجال التعليم التي تنتمي إلى العهد البائد عندما كان يراد تحقير وتبخيس قطاع التعليم.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى التراجع عن تطبيق المرسوم بقانون رقم 2.14.596 بتتميم القانون رقم 12.71 الصادر في 30 دجنبر 1971 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 05.89 المحددة بموجبه السن التي يحال إلى التقاعد المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وتسوية وضعية المتضررين من تطبيقه وخلق فرص توظيف حاملي الشهادات لسد الخصاص الموهول في هيئة التدريس بدل اللجوء إلى الحل السهل، والإبقاء قسراً على من تجاوز سن التقاعد في مهمة التدريس التي تتطلب حمداً كبيراً. هذه المؤشرات غيض من فيض، تؤكد استمرار تكريس الأزمة وتفاقمها على المستوى المنظور. فما أحوج بلادنا اليوم إلى تقييم جماعي للسياسة التعليمية المتبعة منذ عقود، للوقوف عند أهم الاختلالات والعيوب في منظومتنا التربوية، وطرح الحلول الممكنة لتجاوز هذه الوضعية الكارثية، وإقرار إستراتيجية تعيد الاعتبار للتعليم العمومي.

ويديهي أن إستراتيجية من هذا النوع لن يكتب لها النجاح دون الالتزام بالشراكة المجتمعية الواسعة بين المعنيين بالشأن التربوي من أجل تأمين حاجات التعلم الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وأن أعبّر عن وجهة نظر الفريق في هذه الميزانيات في نفس الاتجاه الذي عبرنا عنه داخل اللجنة خلال مناقشة هذه الميزانيات، حيث أدلينا بالعديد من الملاحظات والاقتراحات.

### قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني

السيد الرئيس،

لا يمكن لأي كان أن يجادل في إفلاس التعليم في بلادنا، فالحقائق في هذا المجال صادمة، وهناك إجماع وطني على ضرورة استعجالية إعادة النظر في السياسة التعليمية لبلادنا، وهو ما يطرح ضرورة فتح حوار وطني تساهم فيه كل القوى الحية وكل المعنيين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وجعل المنظومة التعليمية قاطرة للتنمية ودعامة للإصلاح وقيم المواطنة.

وبدل أن تتجه الحكومة إلى تشخيص حقيقي للوضع في الساحة التعليمية، وبذل الجهود لإيجاد الحلول وإشراك كل الفاعلين والمتدخلين في الميدان، اختارت تحويل اهتمام الرأي العام عن المشاكل الحقيقية التي يعرفها القطاع وتوجيهه إلى مناقشة بعض القضايا التي نعتبرها ثانوية، لكنها لا تجسد عمق الأزمة التي يعرفها التعليم، وهذه المنهجية لا يمكن أن تساهم في تقديم الحلول الجذرية بقدر ما تساهم فقط في تحويل أظفار الرأي العام الوطني عن القضايا العميقة بغية الهروب إلى الأمام لتأجيل مواجهة المشاكل الحقيقية لقطاع التعليم، وبالتالي تأجيل انطلاقة حقيقية لاستثمار طاقات الشباب المغربي وإشراكها في إقلاع وانطلاقة حقيقية تضع المغرب في الطريق نحو التنمية والديمقراطية والتقدم والحداثة.

وبأني الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب سواء سنة 2012 أو في سنة 2013 ليضع إشكالية التعليم في موقع الأولوية الوطنية، ويلح على ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية، وجعل المدرسة العمومية ذات جدوى وجاذبية مما يعني ضرورة إعادة النظر في وظيفة المدرسة العمومية وملاءمتها مع التطور الذي تعرفه المدارس والتوجهات التربوية الحديثة لتكوين جيل جديد يمتح من قيم الحداثة والديمقراطية والتقدم، غير أن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بعيدة كل البعد عن هذا المنحى، وبعيدة عن معالجة الاختلالات ومواجهة العضلات البيداغوجية والتدبيرية.

ومن بين أهم الملاحظات التي أدلينا بها كفريق فيدرالي حول القانون المالي لـ 2015 في الشق المتعلق بميزانية وزارة التربية الوطنية شح المناصب المالية التي لا تتعدى 7000 منصب، وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع الخصاص الحقيقي الذي يتعدى 30.000 حسب إحصائيات رسمية، وهو ما سيعمق أزمة الخصاص داخل القطاع ويرسخ مجموعة من الظواهر السلبية كالأقسام المشتركة في أغلب المجموعات المدرسية بالوسط القروي، ويكرس ظاهرة

**قطاع التكوين المهني**

في تدخلنا لمناقشة قطاع التكوين المهني سنطرحه على شكل تساؤلات نبسطها كالتالي:

**بعض الإشكالات والتساؤلات التي تثيرها برامج التدرج المهني:**

السيد الرئيس،

يعتبر التكوين بالتدرج المهني إحدى الأوراش المهمة التي تم التأسيس لها في إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين الذي تم إقراره في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي حظي بتوافق كل القوى الحية في البلاد.

وإذا كان توسيع حيز عرض التكوين المهني للاستجابة للطلب المتزايد عليه، وإشراك المهنيين في تدبير وإنجاز التكوين يشكّلان الرهانان الأساسيان للتدرج المهني، فإن المنهجية والمساطر المعتمدة لتزليل المخطط وتدبير برامج التدرج المهني، تثير الإشكالات والتساؤلات التالية:

1- إن المعلوم أن القطاعات المكونة العمومية المتدخلة في التكوين المهني تحظى بالاستقلال الإداري والمالي عن وزارة التكوين المهني. وبناء عليه، فإن ميزانية برامج التكوين المهني التي تشرف عليها تستفيد من الميزانية العامة للدولة مباشرة، وهو الأمر الذي يختلف فيما يتعلق ببرامج التدرج المهني، حيث أن الموارد المخصصة للتدرج المهني يتم توزيعها من طرف الوزارة في إطار اتفاقيات. فلماذا تم اعتماد نهج مختلف من طرف الوزارة في التعامل مع الاعتمادات المخصصة للتدرج المهني؟ وهل تم إشراك أجهزة الدولة المختصة في الموضوع لإحكام مسطرة تدبير الإمكانيات المرصودة للبرنامج؟ وكذا التتبع والمراقبة اللازمتين؟

2- من بين دعائم المخطط الاستعجالي للتكوين المهني إنشاء مجموعة من مراكز التدرج المهني في قطاعي الصناعة التقليدية والفلاحة وتوسيع مؤسسات أخرى يقوم بتدبيرها القطاعات المكونة المعنية. ويكلف بناء هذه المراكز ميزانية ضخمة، بحيث يفوق في بعض الأحيان بناء مركز واحد 20 مليون درهم:

- فلماذا تكفل قطاع التكوين المهني بعملية بناء هذه المؤسسات وتسلمها بعد ذلك إلى القطاعات الأخرى؟

- هل يتوفر القطاع على الوسائل والخبرة الضرورية لإنجاز هذه الأوراش على أحسن وجه، علماً أن الوزارة تفتقر إلى الأطر المختصة في ميدان البناء والأشغال العمومية، وأنها كان عليها إسناد هذه العملية أي بناء المؤسسات إلى المصالح المختصة لوزارة الأشغال العمومية كما هو الشأن في السابق؟ وهو الأمر الذي ينص عليه القانون لتجنب إهدار المال العام؟ - ألم يكن أجدى أن توكل عملية البناء للقطاع (الصناعة التقليدية-

الفلاحة...) الذي سيشرف على استغلال وتدبير هذه المؤسسات؟

- ألا ترون ضروريا إشراك القطاعات المعنية في تتبع أوراش بناء وتجهيز هذه المؤسسات؟

3- تم الانتهاء من بناء بعض مؤسسات التدرج المهني الفلاحي وكذا

في قطاع الصناعة التقليدية. ترى ما هي وتيرة استغلالها ومدى مساهمتها فعليا في تنمية التدرج المهني؟ ثم ما هي كلفة التكوين بهذه المراكز أخذا بعين الاعتبار كلفة بناء المراكز وكلفة تدبير التكوين؟

4- تم إبرام عدد من الاتفاقيات مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تنمية التدرج المهني، ويمكن اعتبار ذلك خطوة مهمة أقدمت عليها الوزارة، علماً أن قطاع التعليم المدرسي يتوفر على أكبر شبكة من المؤسسات يمكن أن تسهم في ذلك، إلا أن حصيلة إنجاز البرامج موضوع هذه الاتفاقيات تظل ضعيفة جدا بالنظر للرهانات المطروحة. ترى ما السر في ذلك، وما الذي تعترضون القيام به لتقويم هذا الوضع؟

5- ما رأيكم، السيد الوزير، في الانحرافات التي يعرفها تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع بعض الغرف وبعض الجمعيات، علماً أن مصالحكم الخارجية لا تتوفر على الوسائل لتتبع ومراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات؟

6- ما موقع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وهو القطاع المكون المختص والمتوفر على أكبر جهاز في التكوين المهني وعلى الخبرة والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها، من برامج التدرج المهني؟ وما مبرر ذلك؟

نطرح هذا السؤال بحدة لما له من ارتباط بعقلنة تدبير الموارد المتاحة وذلك باستغلال فضاء مؤسسات التكوين التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتلقي التكوين النظري الذي لا يتعدى 10% من المدة الإجمالية للتكوين بالتدرج المهني؛

7- تعدد المقاولات التي تشارك في استقبال المتدرجين وتأطيرهم إلى الاستغناء عن مستخدميها وتعيضهم بيد عاملة بدون أجر تهدي لها في إطار التدرج المهني وفي غفلة من مفتشيات الشغل، مع الاستفادة من الإعفاء من واجبات الانخراط في الضمان الاجتماعي ومن التأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، ناهيك عن المنحة التي يستفيد منها الصناع التقليديون والتي تناهز أحيانا 3000 درهم سنويا عن كل متدرج؟

8- تم إبرام اتفاقيات إطار لتفعيل مضامين المخطط الاستعجالي للتكوين المهني مع كل من قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية، حددت مختلف التدابير التي يتعين القيام بها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة من أعداد للمتدرجين. فهل تم تحقيق النتائج المسطرة في كلا الاتفاقيتين؟ وكيف تقبّلون تقدم إنجاز الالتزامات المتفق عليه من لدن كل الفرقاء؟

9- وظفت الوزارة اعتمادات مهمة في إعداد مرجعيات للتكوين بالتدرج المهني، مع تقديم كل الوثائق المتعلقة بها باللغة الفرنسية. ألم يكن أجدى وأنجع أن تتم صياغة وتقديم هذه الوثائق باللغة العربية، حتى يتسنى استغلالها من طرف كل المتدخلين، سيما في قطاع الصناعة التقليدية؟

10- تسجل جل برامج التدرج المهني نسبة هدر وتسرب مهمة بالمقارنة مع باقي أنماط التكوين المهني. ما هو تقييمكم لهذا الوضع ولمساهمتها في هدر الوسائل المستخرجة للبرنامج؟ وما الذي تقوم به مصالح وزاراتكم لمعالجته؟

11- ألم يحن الوقت لافتحاص برامج التدرج المهني المنجزة من طرف

تعرفه مؤسسات التكوين المهني الخاص بسبب انعدام المراقبة والتتبع لللازمين، خصوصا مع غياب الوسائل العمل اللازمة لدى المصالح الخارجية. لذا، نطلب، السيد الوزير، إعادة النظر في نظام الترخيص ونظام التأهيل والاعتماد.

### بعض الإشكالات والتساؤلات التي يثيرها تدبير الموارد البشرية:

دافعتم من خلال عرضكم على أن البرنامج الحكومي أولى لقطاع التكوين المهني أهمية بالغة باعتباره عاملا أساسيا لتطوير الكفاءات وتأهيل المقاولات وتيسير اندماج الشباب في الحياة العملية، غير أن هذا القطاع لا يمكن أن يواجه التحديات التي تواجهه دون العناية بالعنصر البشري الذي يعتبر، كما تعلمون، الأداة الأساسية لتنفيذ سياسة الحكومة في جميع الميادين. وغير خاف عليكم أن التحفيز المادي والمعنوي للعنصر البشري من شأنه أن يشكل دعامة قوية لأي مجهود تريد الوزارة القيام به.

وفي هذا الصدد، نلفت انتباهكم، السيدين الوزيرين، إلى أن تدبير الموارد البشرية في قطاع التكوين المهني يعرف العديد من التعثرات لاسيما فيما يتعلق بترقية الموظفين المستوفين للشروط القانونية وظروف اشتغالهم وتتمية معارفهم المهنية في إطار تكوين مستمر هادف وفعال. فسوف أقدم لكم بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر:

1- هناك تساؤل عن أسباب ودواعي تأخير تعيين عدد من المسؤولين في المناصب الشاغرة بالقطاع منذ عدة أشهر إلى يومنا هذا بمختلف مستويات المسؤولية من رؤساء المصالح والأقسام والمندوبين الجهويين ومديرين مركزيين؛

2- الشق الثاني من هذا المحور أي محور تدبير الموارد البشرية يتعلق بعدم مباشرة ترقية المهندسين والمتصرفين المستوفين للشروط إلى مهندس عام ومتصرف عام، علما أن المرسوم رقم 2.12.764 المتعلق بالمتصرفين العامين صدر منذ 28 غشت 2014 وليس هناك من مبرر لحوانهم من الترقية. وتعلمون أن عدم ترفيتهم هذه تزيد في غنهم لاسيما أن المتصرفين يعانون أيضا من حيف الحكومة لكون عدم تفعيل التزامها فيما يخص خلق إطار جديد لهذه الفئة تنفيذا لاتفاق أبريل 2011.

وفي هذا الإطار، نسألكم، السيد الوزير، حول:

أسباب ودواعي تأخير إدراج هؤلاء المهندسين والمتصرفين في جدول الترقى على الرغم من توفرهم على الشروط القانونية لذلك، وتوفر المناصب المالية الكافية لترقيتهم واقتراحهم من طرف رؤسائهم المباشرين؟ وهل ستعملون على تمكين المعنيين بالأمر من الاستفادة من حقهم في الترقية بالتاريخ المستحق أي سنة 2014؟

3 - التكوين والتكوين المستمر:

رغم الأهمية التي يكتسبها موضوع التكوين والتكوين المستمر، ورغم أن قطاع التكوين المهني هو أكثر القطاعات دراية بانعكاسات التكوين المستمر على مردودية الموظف، لكن نلاحظ أن هناك غياب:

قطاعات أخرى، سواء كانت عمومية أو خاصة (CFA inter et intra- entreprise)، إن من الجانب البيداغوجي أو الإداري أو المالي؟

12- هل هناك من آليات علمية تسخرها الوزارة لتقييم برامج التدرج المهني وقياس مردوديتها الداخلية والخارجية؟ وما هي المؤشرات التي تنتجها؟

13- ألم يجن الوقت، بعد أكثر من خمسة عشر سنوات مرت على تفعيل برامج التدرج المهني، لإنجاز تقييم شمولي للتجربة من أجل رصد نقط قوتها ومكامن الخلل التي تعترضها حتى يتسنى رسم أفق استراتيجي واضح ويتماشى مع روح الإصلاح ويمكن من تحقيق مراميه؟

14- أخيرا لدينا تخوف كبير أن يعرف ورش التدرج المهني نفس المصير الذي عرفه ورش التمرس المهني المحدث بقانون 36-96 الذي غاب عن الأنظار بعدما كان في صدارة برامج الوزارة، وبعدها استنزف لعدة سنوات ميزانية باهظة ضمن برامج التعاون الدولي أو الميزانية العامة للدولة. فما هي الأسباب التي أدت إلى انبهار هذا الورش رغم الدعم المالي الضخم الذي استفاد منه.

### بعض الإشكالات والتساؤلات التي يثيرها التكوين المهني الخاص:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد التزمت في السنة الماضية بمناسبة مناقشة ميزانية 2014، ببذل المزيد من الجهد لتحقيق أكبر قدر من الشفافية والمنافسة في اختيار مكتب الدراسات الذي سيتكلف بعملية تأهيل واعتماد مؤسسات التكوين المهني، وبالتالي إنهاء الاحتكار الذي عرفته هذه العملية.

ونسائل، السيد الوزير، كيف لكم أن تسندوا هذه العملية (التأهيل والاعتماد) لمصالحكم الخارجية دون مدها بالوسائل الضرورية مما خلق صعوبات كبيرة في تنفيذها، علما أن مكتب الدراسات كان يلتمهم مبالغ كبيرة في إطار هذه العملية.

السيد الرئيس،

إن مساهمة الدولة في مصاريف التكوين المهني الخاص والمبالغ المرصودة لهذه الغاية جد محدمة، لكن الصعوبات التي تواجه الإدارة في صرفها كبيرة نتيجة سوء تدبير هذا الملف والأخطاء التي ارتكبت خلال السنوات الأخيرة ونتج عنها تأخير كبير في أداء المبالغ المستحقة لفائدة المؤسسات المعنية، مما أثر سلبا على هذه العملية في مجملها، وهو ما دفع بالمتدربين والمتدربات وكذا بمؤسسات التكوين إلى عدم الاهتمام بهذه العملية في السنوات الأخيرة، وبالتالي تراجع أعداد المستفيدين منها، فإن هذه العملية تستدعي إعادة النظر شمولية لتجاوز كل هذه الأعطاب.

كما نسأل عن الإجراءات لمواجهة تراجع أعداد المتدربين والمتدربات في التكوين المهني الخاص جراء تمديد مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التسجيل إلى غاية نهاية شهر دجنبر من السنة، وجراء أيضا التسبب الذي



الرياضية. كما نطالب بتعزيز مشاريع الشراكة مع المجالس المنتخبة والجهات وتنفيذ الإمكانيات التي يتيحها التعاون الدولي.  
السيد الوزير،

في الوقت الذي كنا ننتظر أن تسوق صورة مشرفة للرياضة بالمغرب باحتضان بلادنا للموندياليين، وتنظيم إجراء مباريات دولية على أرضية ملاعبنا، وأن يعطى المثال على حسن تنظيم تظاهرات رياضية عالمية، تورطت صورة بلادنا في وحل ملعب الأمير مولاي عبد الله الذي صرفت عليه الملايير، حتى أصبحت فضيحة يتكلم عنها العام والخاص داخل المغرب وخارجه، وأججت نار الغضب لدى الجماهير الرياضية المغربية بخاصة.

وانا في الفريق الفيدرالي نرفض أن تتم التغطية على هذه الفضيحة من خلال تحميل المسؤولية لموظفين داخل الوزارة لتفقت الرؤوس الكبيرة من العقاب.

لذا، نحن نطالب بفتح تحقيق شامل مع الشركات التي أشرفت على إصلاح ملعب مركب الأمير مولاي عبد الله، وكذا التحقيق مع المسؤولين على إبرام العقود وتبعية الأشغال ومراقبتها، ومعاينة كل المتورطين في هذه الفضيحة التي كان من الممكن عدم السقوط فيها بتلك الطريقة المدوية لو احترمت كل المساطر القانونية.

السيد الرئيس،

لن ندع الفرصة تمر دون إثارة إشكالية تواجه منذ سنوات بصمت حكومي رهيب ألا وهي وضعية الأطر المساعدة بمؤسسات دور الشباب والأندية النسوية ورياض الأطفال ومراكز التكوين المهني، هذه الفئة المحرومة من أبسط الحقوق المشروعة، رغم التضحيات التي يقدمونها في تسيير أغلب مؤسسات هذا المرفق، وضعية أقل ما يمكن أن نقول عنها هي كونها وضعية مزرية، حيث لا يتعدى الأجر (لا يمكن اعتباره أجرا) 300 درهم، بدون تغطية صحية ولا تغطية اجتماعية، وبدون الحق في التقاعد، إنهم حوالي 1300 معني بهذا الملف الشائك التي تعرضت للظلم لمدة سنوات، ومنهم من وصل سن التقاعد.

إننا، في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، ندين هذا الصمت الحكومي، ونطالب بالإدماج الفوري لهذه الفئة في أسلاك الوظيفة العمومية وفق الشهادات التي يتوفرون عليها، وبما يوازي حجم الخدمات التي قدموها للقطاع على مدار عقود من الزمن.

لم يعد مقبولا استمرار مثل هذه الحالات في مغرب ما بعد دستور فاتح يوليو. الدستور الذي أقر العديد من الحقوق ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ونحن نقول عليكم في إيجاد حل جذري وشامل لهذا الملف، وستجدون منا كل الدعم والمؤازرة في هذا الصدد.

#### قطاع الثقافة

السيد الرئيس،

تتميز بلادنا بتنوع مكوناتها الثقافية واللغوية والإثنية، انطلاقا من انتابها

إقرار مخطط للتكوين يرتكز بالأساس على دراسة حاجيات قطاع التكوين المهني من الكفاءات المهنية على المدى المتوسط والبعيد، ويأخذ كذلك بعين الاعتبار المسالك المهنية للموظفين والأعوان؛

تمكين موظفي وأعوان المصالح الخارجية من حلقات التكوين المبرمجة في الوزارة؛

توفير الظروف الملائمة لإنجاح عمليات التكوين المستمر (التوقيت، المقر، النقل، الترخيص الفعلي، التعميم والمساواة في الاستفادة من عمليات التكوين)؛

تحضير ميزانية كافية لتنظيم الامتحانات المهنية (مصاريف التحضير للامتحانات، التكوين والإيواء وتعويزات المكلفين بالحراسة وأعضاء اللجان...).

#### قطاع الشباب والرياضة:

السيد الرئيس،

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والرياضة، اسمحوا لي أن أثنى الجهود التي بذلت خلال السنوات التي تحمل فيها المسؤولية السيد محمد الكحص على رأس هذا القطاع. لا بد في هذا السياق من الحديث عن العديد من البرامج التي اختفت تماما من إستراتيجية الوزارة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر زمن الكتاب ومنتديات القراءة ونوادي المسرح والقوافل السينمائية، ونوادي الموسيقى، وبرنامج أجيال كم للتكنولوجيا، وبرنامج العطلة للجميع، وبرنامج المقامات اللغوية، فضلا عن إحداث المعهد الوطني للشباب، وكذا إحداث شبكة وطنية لنوادي الخدمة الاجتماعية والتطوع، وتوسيع شبكة دور الشباب .

إننا، في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، نعتبر أن لهذا القطاع دور هام، بما هو مجال للتربية المكمل لوظائف الأسرة والمدرسة، ومجال لاكتساب أسس وقواعد المواطنة واكتشاف الذات واكتساب القيم، وتسمح بفتح الأطفال والشباب، وتوفير لها شروط التعبير عن ذاتها وملكتها ومواهبها.

لذلك، نحن نصر على إعطائه الأهمية التي يستحق، خاصة أن حجم الخصاص والتأخر الذي تراكم منذ عقود كبير جدا، ينضاف إليه ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع التي لن تفي بما هو مطلوب في هذا الشأن.

لذلك، ندعو الحكومة للاستثمار في الرأسمال البشري والكف عن اعتبار هذا القطاع غير منتج. ندعو الحكومة لإيلاء عناية خاصة لمختلف ميادين إنتاج وتداول الثقافة واستثمارها في الجهود الوطني لإدماج الشباب في الحياة العامة.

ندعو الحكومة لتبني مؤسسات وفضاءات للشباب، واستثمار فضاءات المدارس والثانويات والمعاهد والجامعات، وفتحها في وجه الجمعيات

وتحفيها ماديا ومعنويا، أن هذه الشريحة عانت ولا زالت من ضغوط كبيرة جراء الإمكانات المحدودة وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، مع تخليق الحياة العامة داخل المستشفيات وعقلمة المواعيد بما يتلاءم وطبيعة الأمراض وخطورتها.

### قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لازالت الحكومة وفيه لمقاربتها الأحادية في تدبير الشأن العام، ولا أدل على ذلك من فرض تمديد سن التقاعد لرجال ونساء التعليم بموجب مرسوم بقانون شرع في تطبيقه ابتداءً من تاريخ فاتح شتنبر 2014 دون استشارة المركزيات النقابية، فضلا عن التدبير الأحادي ملف إصلاح أنظمة التقاعد وملف إصلاح أنظمة الدعم في ظل تغييبها للحوار الاجتماعي واتخاذها لقرارات أحادية.

إن مسلسل ضرب القدرة الشرائية لعموم المأجورين والفئات الشعبية لازال مستمرا، وذلك بتجميد الأجور، وإغلاق كل سبل تحسين الدخل، واستمرار خرق الحقوق والحريات النقابية والتسريح الفردي والجماعي للعامل وإغلاق المؤسسات الإنتاجية، ناهيك عن الزيادات المتتالية في الأسعار بصفة عامة وأسعار الماء والكهرباء بصفة خاصة، والاستمرار في الزيادة في ثمن المحروقات رغم تهاوي أسعار النفط على المستوى العالمي للشهر الرابع على التوالي إلى ما دون الثمانين دولارا للبرميل، غير أن الحكومة مستمرة في معاندتها لهذه الأسعار في السوق العالمي، ومصرة على أن يكتفي المستهلك المغربي بلهيب أسعار المحروقات التي تنعكس على جميع المواد الاستهلاكية.

لازالت الحكومة وفيه لمبدأ تجميد الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية والتنكر للالتزامها باستئناف الحوار بعد فاتح ماي 2014 حول مطالب الطبقة العاملة المستعجلة، وعلى رأسها الزيادة في الأجور ومعاشات المتقاعدين، وتطبيق السلم المتحرك، وكذا تخفيف الضغط الضريبي عن الأجور، وتأمين الخدمات العمومية من قبل الدولة، ثم حماية الحريات النقابية وحماية القوانين الاجتماعية وفي مقدمتها حق الائتاء النقابي وحق الإضراب.

فما الذي فعلته الحكومة من أجل التخفيف من حدة الاختلالات الاجتماعية الكبيرة؟

ما الذي فعلته الحكومة لتقوية فرص الشغل والحد من معدلات الفقر المدقع والبطالة والشغل غير اللائق؟

ما الذي فعلته الحكومة من أجل وضع حد للتجاوزات والانتهاكات الجسمة للحقوق والحريات النقابية الأساسية، سواء تعلق الأمر بالأجور أو ساعات العمل أو شروط الصحة والسلامة المهنية؟

ما الذي فعلته الحكومة من أجل إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني وانتشال العمال فيه من وضعية الهشاشة المزممة؟

المتعدد الأبعاد إلى الحضارة الإسلامية والأمازيغية والعربية والإفريقية والمتوسطية والعبرية والأندلسية. ولهذا، فالحكومة مسؤولة عن تعريف المواطنين بترائهم وبغنى وتعدد مصادره، مسؤولة عن الحفاظ على الرأسمال الرمزي للمغاربة وتطويره وإغنائهم، كما أنها مسؤولة عن العناية بالتراث الوطني والسهر على المحافظة على إيقاده من التلاشي والتدهور والتهرب والسطو، غير أننا نلاحظ ما آلت إليه وضعية بعض المآثر التاريخية من تدهور ناتج عن إهمال كبير لها وعدم الاكتراث بها.

إننا لنستسيغ أن يتعرض ضريح يوسف بن تاشفين للإهمال بالمدينة التي بناها قبل أزيد من عشرة قرون، هذا الملك العظيم الذي حكم المغرب والأندلس وأذل قوات القشتاليين في معركة الزلاقة، وتمكن من القضاء على فتنة ملوك الطوائف في الأندلس، يرقد اليوم في بناية متهالكة ما بين محطة للبازين ومحطة لوقوف الحافلات.

إننا ندعو وزارة الثقافة والحكومة لإيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحق، كما ندعوها لإنقاذ بعض المآثر التاريخية من التلاشي، ونشتر انتباهها للوضعية المزرية التي آل إليها سور مدينة آسفي وبرج البحر الذي يعود للحقبة البرتغالية.

كما نشتر انتباهكم لوضعية الموقع الأثري شالة، وكذا الوضعية المقلقة لموقع ولبلي الذي يزداد سوء سنة بعد أخرى.

إننا، في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، ندعو الوزارة إلى بلورة رؤية شمولية ومقاربة مندمجة للسياسة العمومية في مجال تدبير قضايا الثقافة، والبحث عن كنوز بلادنا الثقافية التي لا يزال الكثير منها مغمورا والتعريف به داخليا وخارجيا.

### قطاع الصحة:

يعاني قطاع الصحة من خصائص كبيرة في الموارد البشرية، وكذا في سوء توزيعه بين الجهات والأقاليم، وكذا بين البادية والمدينة. ونظرا لارتباطه اليومي بحياة المواطنين، فإننا ندعو الحكومة للعمل على توفير الظروف الملائمة والمستلزمات الضرورية للتكفل بالمرضى دون تمييز، والعمل على تجويد الخدمات المقدمة لهم.

السيد الرئيس،

إن التغطية الصحية حظيت لدى فريقنا باهتمام بالغ، خصوصا فيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة، لكن ندعوكم إلى السهر على حسن تطبيقها، وإيلاء أهمية خاصة للعالم القروي والمناطق ذات الهشاشة المرتفعة.

ولن ندع الفرصة تمر دون التنويه بالخطوات التي أقدمت عليها الوزارة في خفض ثمن الأدوية لما له من انعكاس إيجابي وتأثير مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين.

إن الانشغال بقضايا وهموم الشغيلة المغربية هي في قلب انشغالات الفيدرالية الديمقراطية للشغل. لذلك، ندعو الحكومة للتفكير في معالجة قضايا ومشاكل الموارد البشرية وتعزيزها وضمان حسن انتشارها جمويا

الإقصائي للتنظيمات النقابية.

إننا لازلنا نؤكد على ضرورة أن تعمل الحكومة مجدية من أجل فتح باب الحوار بأقصى ما يمكن من الإنصات لصوت الطبقة العاملة، لتلبية المطالب المشروعة للمأجورين وإيجاد الحلول للقضايا المطروحة بهدف وضع حد لأشكال الاحتجاجات والإضرابات التي تعرفها الساحة الاجتماعية.

ولهذه الغاية، يستوجب الأمر استثمار ما تحقق من تراكمات، ومنها:

- التصريح المشترك لفتح غشت 1996؛

- اتفاق 19 محرم أو 23 أبريل 2000؛

- الاتفاق الاجتماعي 30 أبريل 2003؛

- التوافق على مدونة الشغل؛

- ما تحقق من إصلاحات التي عرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- قانون 65.00 حول التغطية الصحية؛

- اتفاق 26 ابريل 2011.

إن هذا الرصيد جاء بفضل مجهودات كبيرة استغرقت سنوات طوال، أدت إلى هذه الاتفاقات والتوافقات، وبالتالي لا يحق القفز عن ذلك والرجوع كل مرة للحديث عن منهجية الحوار وكأننا ننطلق من البداية، بل يجب الانطلاق مما تحقق واحترام دورية الحوار مرتين في السنة والاتجاه مباشرة لتلبية المطالب وإيجاد الحلول للقضايا المطروحة تجنباً لمضيعة الوقت وهنا يتطلب الأمر:

- إحياء اللجنة المشتركة المتكونة من رئيس الحكومة والكتاب العامين للقطاعات الأكثر تمثيلية ورئيس الإتحاد العام لمقاولات المغرب قصد متابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه تطبيقاً لآليات الحوار والتفاوض الجماعي المنصوص عليها في التصريح المشترك لفتح غشت 1996؛

- تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011؛

- فتح الحوار والتفاوض على مستوى القطاع العام والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية حسب كل قطاع - فتح الحوار على مستوى الجهات والأقاليم؛

- إيجاد حل لمطالب لفتات العاملين بالقطاع العام والمؤسسات العمومية؛

- مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية؛

- مراجعة شبكة الأجور؛

- إصلاح أنظمة التقاعد؛

- إصلاح القطاع التعاضدي؛

- وضع برنامج حول تعميم الاتفاقيات الجماعية من خلال عقد اللقاءات على مستوى كل قطاع على حدة، مع مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمهني بكل قطاع تفعيلًا لما تنص عليه المادة 8 من الدستور؛

- تفعيل المكثف لآليات التشاور المنصوص عليها في مدونة الشغل؛

✓ مجلس المفاوضة الجماعية؛

ما الذي فعلته الحكومة من أجل توفير الحماية الاجتماعية للعامل في ظل واقع فيه ثلثي العملات والعامل غير مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟

السيد الرئيس،

لا مناص من تفعيل مختلف الآليات التي تم الاتفاق عليها من أجل مأسسة الحوار الاجتماعي باعتباره التزاماً حكومياً سابقاً، وإرساء أسس التفاوض الجماعي على مستوى كل القطاعات، وإلزام القطاعات الحكومية المختلفة والمؤسسات العمومية على فتح الحوار الجاد والمسؤول، واستكمال تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011 وتدارك الإشكالات والمطالب القطاعية العالقة، وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للشغيلة خاصة الفئات التي توجد في السلام الدنيا.

لا مناص للحكومة إن هي أرادت سلماً اجتماعياً حقيقياً من التصدي لمختلف مظاهر الإجحاز على الحريات والحقوق النقابية سواء في القطاع العام والقطاع الخاص، وسن سياسة اجتماعية لمعالجة ظاهرة البطالة، وخاصة في أوساط حاملي الشهادات العليا. وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى التراجع عن تطبيق المرسوم بقانون رقم 2.14.596 بتنظيم القانون رقم 12.71 الصادر في 30 دجنبر 1971 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 05.89 المحددة بموجبه السن التي يحال إلى التقاعد المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وتسوية وضعية المتضررين من تطبيقه وخلق فرص توظيف حاملي الشهادات لسد الخصاص المهول في هيئة التدريس بدل اللجوء إلى الحل السهل والإبقاء قسراً على من تجاوز سن التقاعد في مهمة التدريس التي تتطلب محمداً كبيراً.

إننا نسجل بكل أسف، السيد الوزير، إجحاز الحكومة عن مكنتسبات الطبقة العاملة خلال السنوات الأخيرة. فبعد أن عرف الحوار الاجتماعي تقدماً خلال تلك السنوات توج بمأسسته على أساس اجتماعين قارين في السنة (واحد في أبريل والثاني في شتنبر)، تم التراجع على هذا المبدأ وتغييب الحكومة للحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، رغم ما تعرفه الساحة الاجتماعية من أوضاع متردية وتراجعات خطيرة بسبب المحن التي تتعرض لها الحريات النقابية، وقمع التظاهر السلمي، ومحكمة النقابيين، والاقنطاع من أجور المضربين من أجل إضعاف الفعل النقابي والتضييق على حق يخوله الدستور والمواثيق الدولية، وعدم الاستجابة للمطالب المادية والاجتماعية لعموم الأجراء، وعدم تنفيذ مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011 العالقة، وكذلك مجموعة من الاتفاقيات القطاعية المبرمة.

لذلك، ومن باب المسؤولية، فإننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية ننبه الحكومة إلى خطورة الاحتقان الاجتماعي الذي تغذيه سياستها ومقاربتها لتدبير الشأن الاجتماعي والاستمرار في نهج التعامل

**وبالنسبة للحماية الاجتماعية يتطلب:**

- تعميم التأمين على حوادث الشغل؛
  - تطبيق قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
  - تعميم التغطية الصحية والاجتماعية؛
  - تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على المأجورين والمهنيين بقطاع النقل تنفيذاً لاتفاقية الشراكة الموقعة في 20 فبراير 2009 بين القطاعات الحكومية (الداخلية - التجهيز - الإسكان - التشغيل - العمران)؛
  - وضع برنامج مناسب لاستفادة العمال من السكن الاجتماعي؛
  - العمل على توفير مراكز ومرافق الاصطياف يستفيد منها الأجراء؛
  - تعميم مؤسسات الأعمال الاجتماعية بالقطاع العام والخاص.
- كل هذه القضايا طالبنا بها بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2015، وطالبت به الفيدرالية الديمقراطية للشغل في العديد من المناسبات، إلا أنه لم يقع لحد الآن أي تغيير، مما يجعلنا من جديد نعود لطرح هذه القضايا.

**وبالنسبة لتقوية جهاز تفتيش الشغل: نطالب بالعمل على:**

- توفير وسائل العمل والتحفيزات الضرورية ودعمه بالوسائل التي تمكنه من إنجاز مهامه تماشياً مع ما جاءت به الاتفاقية الدولية رقم 81 و129؛
- إعطاء الصفة الضبطية لمحاضر مفتش الشغل؛
- مراجعة القانون الأساسي ليرقى إلى مستوى قانون بدل مرسوم؛
- الزيادة في التعويض عن التنقل، مع توحيد مراعاة ملاحظة التي قدمتها لجنة تطبيق المعايير الدولية المتفرعة عن منظمة العمل الدولية في مؤتمرها الدوري المائة لسنة 2011؛

- إعادة النظر في النظام الأساسي المنظم لجهاز تفتيش الشغل على ضوء أحكام الاتفاقيتين الدوليتين للشغل رقم 81 و129، بشكل يراعي حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه، وإصداره في شكل قانون بدلا من مرسوم؛

- تمكين جهاز تفتيش الشغل من وسائل العمل الضرورية بما في ذلك توفير الحماية القانونية؛

- تفعيل المنصب المتعلق بالمفتش العام للشغل الذي أقره النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل منذ سنة 2008 وأحكام القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا؛

- توفير ظروف ووسائل العمل اللائقة بالمصالح المركزية والخارجية (من بنايات لاستقبال المرتفقين، ووسائل العمل والنقل)؛

- الرفع من أعداد جهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته الثلاثة (مفتشو الشغل، أطباء مفتشو الشغل ومهندسو السلامة المهنية) تلاءم حجم النسيج الاقتصادي، وإنما بهذه المناسبة لتأسف لعدم استجابة الحكومة لتعديل تقدم به فريقنا يتوخى الرفع من المناصب المالية لتغطية الخصاص المهول في جهاز تفتيش الشغل؛

**✓ المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل؛****✓ مجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية.**

- كما يتطلب إزالة الأسباب التي تؤدي إلى تكرار نزاعات الشغل التي تعود إلى عدم تطبيق القانون الاجتماعي بشقيه، قانون الشغل والحماية الاجتماعية، وذلك بالعمل على:
- تعميم بطاقات الشغل؛
  - تعميم بيانات الأجر؛
  - تطبيق الحد الأدنى للأجر؛
  - وضع حد لظاهرة التشغيل المؤقت في حالة العمل المستمر؛
  - احترام ما تنص عليه المادة 496 من مدونة الشغل حول مقابولة التشغيل المؤقت؛

**- وضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال؛**

- حماية حقوق المرأة العاملة، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تعميم هيكلية لجنة المقابولة ولجنة السلامة والصحة بجميع المقابولات؛
- إحداث النظام الداخلي بجميع المقابولات؛
- وضع برنامج لهيكلية القطاع غير المهيكل؛
- حماية حق الائتلاء النقابي؛
- المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

**كما يتطلب:**

- تفعيل المادة 23 حول التكوين المستمر؛
- إحداث المجلس الجهوية لإنعاش التشغيل وفق ما تنص عليه المادة 524؛
- تفعيل ما تنص عليه المادة 511 بالإخبار بكل عملية التشغيل حين حدوثها؛

- إعادة النظر في برنامج إدماج الذي تقوم به الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حول العقد الأول للعمل ليم العمل به لفترة واحدة فقط، مع الاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- إصدار القانون الخاص المتعلق بتنظيم العلاقات بين المشغلين والأجراء بالقطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية؛

**- تفعيل مسطرة التحكيم؛**

- إحداث قضاء مختص بالمجال الاجتماعي؛
- تسريع تنفيذ الأحكام؛
- إحداث صندوق خاص لتنفيذ الأحكام؛
- احترام تركيبة لجان البحث والمصالحة على كل المستويات؛
- اتخاذ إجراءات صارمة في ما يتعلق بعدم احترام قانون الشغل.

- ضرورة مؤسسة الحوار القطاعي مع النقابات القطاعية والجمعيات المهنية.

السيد الرئيس،

لابد ونحن ناقش ميزانية وزارة التشغيل أن نلفت نظر الحكومة لوضعية الفتيات القاصرات اللواتي تشتغلن عاملات في البيوت، حيث بالإضافة لتعرضهن للأذى البدني والعمل لساعات طويلة على مدار أيام الأسبوع مقابل أجور زهيدة، فإنهن يحرمن من حقهن الطبيعي في التعليم وفي الطعام الكافي أحيانا والاستشفاء، ناهيك عن غياب العطل الأسبوعية أو السنوية.

إننا ندعو الحكومة لالتخاذ تدابير مستعجلة لتقليص معدلات عمل الأطفال في أفق الحد منه نهائيا. كما ندعوها إلى اتخاذ إجراءات محددة لحماية عاملات المنازل من غير القاصرات، وتطبيق القانون بما يكفل الحماية لهن ويحفظ حقوقهن وكرامتهن.

السيد وزير التشغيل،

لقد صدمنا بعد اطلاعنا على شهادات فتيات فلبينيات تشتغلن كخادمت لدى بعض الأسر المغربية. لقد أصبنا بالذهول لما عاشته بعض هؤلاء الخادمت من حرمانهن من الراحة، والتلكؤ في دفع أجورهن كاملة وفي وقتها، بل إن بعض المعنيات روين كيف يتعرضن للضرب والتعذيب من لدن مشغليهن.

إننا، ومن منطلق دفاعنا عن مختلف أصناف العمال والمأجورين، فإننا إذ ندين هذه الممارسات التي تعود إلى قرون العبودية التي عفا عنها الزمن، فإننا نطالب الحكومة بالتدخل الفوري للدفاع عن الضحايا وتطبيق القانون، وذلك بفتح تحقيق جدي في كل ما يرد على القضاء في هذا الباب، وعلى السلطات الأمنية والإدارية من شكاوى وتظلمات، والحرص على احترام كرامة وحقوق الضحايا، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الترسنة القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالعمال الأجنبية وبحقوق المهاجرين.

تلکم، السيدات والسادة المستشارين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، وجهة نظر الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في القطاعات التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لسنة 2015، نتمنى أن نجد ملاحظتنا صدى لدى الحكومة، وأن تتجاوز مع مقترحاتنا التي بسطانها أمام مسامعكم سواء داخل اللجنة أو في الجلسة العامة.

وشكرا على حسن إصغائكم.

« مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار باسم فرق الأغلبية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في نطاق اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

وهنا لا يفوتني التنويه بالمستوى الذي طبع كل المناقشات والحوار الأخوي السائد خلال أشغال هذه اللجنة التي تناولت مواضيع غاية في الأهمية، كان على رأسها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بإجماع دائم داخل كل فرق المجلس، أغلبية ومعارضة وكيف لا، وهي قضية المغاربة جميعا ملكا وحكومة وشعبا الذي نتشرف بتمثيله.

إن التطورات التي تعرفها قضيتنا الوطنية كما تم عرضها من طرف السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والسيدة الوزيرة المنتدبة مشكورين، لتحتم علينا اليوم مزيدا من التعبئة ومن اليقظة للتصدي لكل الهجمات والتحرشات ولشتى أنواع المناورات التي أصبحنا مستهدفين بها ككيان يميزه الاستقرار، ويعرف أنجح تجارب الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي بشهادة كل المراقبين.

ولا يمكنني كذلك إلا الإشادة بالحضور القوي على المستوى الدولي الذي بدأت تحظى به بلادنا خلال الشهور الأخيرة، من خلال جرأة غير مسبوقة في طرح القضايا والاستعداد للمواجهة المباشرة، سواء مع الخصوم المباشرين أو غير المباشرين، إن عبر تبخيس وتحقير الأعمال الدنيئة التي أصبحت تطبع طريقة عمل هذه الأطراف (وبكل وضوح الأهمزة الجزائرية) أو من خلال تقديم النموذج المغربي الناجح أمام جميع المحافل الجهوية والإقليمية والدولية، مع الثبات على موقف واحد، ألا وهو حل سياسي توافقي في إطار ما قدمه المغرب بشجاعة من خلال مقترح الحكم الذاتي.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ننوه بعمل الحكومة ونحنها على المضي قدما في دعم الدور الريادي والاستراتيجي والمحوري الذي أضحت تلعبه بلادنا داخل الساحة الإفريقية تماشيا والتوجه السديد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتى يؤكد من خلال زيارته الميمونة لهذه البلدان على أهمية تعزيز التعاون مع دول جنوب الصحراء والنهوض باقتصادياتها وتعزيز التنمية بها، الشيء الذي سيمكن المغرب من القيام بدوره الريادي وتعزيز مكانته الدولية، هذه المكانة المتميزة التي يعززها ما تقوم به بلادنا أيضا على الساحة العربية والإسلامية لنصرة القضايا العادلة للشعب الفلسطيني والعربي عموما، والانخراط إلى جانب الدول العربية في شراكات ذات أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية تستجيب للهاجس المشتركة للعالم العربي.

واستحضارا لهذه المحطات، لابد أن ننوه بصفة خاصة بالسياسة التواصلية المنفتحة التي أصبحت تنتهجها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

الوطني للأحرار تؤكد دعمنا للمرحلة الجديدة من التأطير الديني التي تم الإعلان عنها في إطار التوجيهات الملكية السامية لتأهيل الخدمات الدينية ولحماية المساجد من أي استغلال سلبي يفتح المجال أمام التطرف والانغلاق والجهل، حفاظا على الدور الأساسي لهذه الفضاءات المتمثل في العبادة والتعليم والإرشاد، وفي إطار النموذج المغربي المتمركز بالأساس على إمامة المؤمنين والمذهب المالكي والتصوف السني. هذا النموذج الذي أصبح يحظى بالاهتمام على المستويين القاري والدولي لما يتسم به من وسطية واعتدال وفكر متنور في إطار الحفاظ على ثوابت ديننا الحنيف وفي سياق مبادئ الديمقراطية الحديثة وحقوق الإنسان.

ولا يسعنا هنا إلا التنويه بالتعاون الوثيق الذي أصبح يربط بلادنا بالعديد من الأقطار الإسلامية، حيث يتم تأطير أئمة وفاعلين دينيين ينتمون لدول شقيقة، سواء من إفريقيا جنوب الصحراء أو من مجموعة من الدول الأخرى التي تتقاسم مع بلادنا نفس المبادئ والقيم الروحية.

وإذ ندعو إلى المزيد من التعبئة للرفع من دور الفضاءات الدينية في خدمة الأمن الروحي للمواطنين المغاربة، نتمنى عمل الوزارة في تدبير الحقل الديني وفي سياستها لمواجهة مختلف أشكال التطرف والتعصب.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، رؤية وموقف حزبنا، حزب التجمع الوطني للأحرار، من مختلف المناقشات المرتبطة بالميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة. وإذ نتمنى مجهودات الحكومة في تدبير هذه القطاعات، ندعوها إلى المزيد من العمل والاجتهاد، ومن همتنا سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات.

◀ **مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية باسم فرق المعارضة بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني ويسعدني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في إطار المناقشة الفرعية لميزانيات الوزارات التالية:

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
- المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير.

أود بداية أن أنوه بالدور الهام الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية من أجل صون وحدتنا الترابية، وتحقيق الأمن والطمأنينة، كما أتمنى عاليا ما

إزاء جميع الفاعلين المحليين والدوليين، مما يدعم واقع الانفتاح والشفافية ببلادنا.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكريم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لنقف وقفة إكبار وإجلال لجميع أفراد القوات المسلحة الملكية الباسلة بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية، وعلى رأسها قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التي عودت هذا الوطن على التضحية بالغالي والنفيس دفاعا عن حوزته ووحدة ترابه عبر جميع عملياتها الدفاعية والأمنية على حدود المملكة أو من خلال حضورها في حماية أمن المواطنين عبر مخطط "حذر" الاستباقي، وكذا من خلال دورها داخل التجريدات الدولية في عدد من عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين داخل أقطار ودول مختلفة.

وهنا لا نملك إلا الإشادة بالمجهودات المالية التي تبذلها الحكومة لتلبية الحاجيات والمتطلبات الضرورية للحفاظ على البنيات الأساسية لقواتنا المسلحة وتعزيز قدراتها وتحسين كفاءة أفرادها وتمييز قدراتهم الميدانية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا إذ نفتخر بالانتماء لدولة الحق والقانون، لا يسعنا إلا التنويه مجددا بالسياسة المغربية الجديدة للهجرة، وهي المبادرة الملكية التي تتسم بالجرأة والواقعية في إطار مقاربة إنسانية تضع البعد الحقوقي في صلب السياسة الوطنية من أجل ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين ومساعدتهم على الاندماج داخل المجتمع المغربي.

وبهذه المناسبة، ندعو إلى استثمار هذه الهجرة ومواردها البشرية باعتبارها وسيلة ناجعة لتوطيد علاقات المغرب مع محيطه الإفريقي والعربي بما يخدم مصالحنا الوطنية.

وعلى الرغم من محدودية الميزانية المرصودة لقطاع الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، إلا أننا نحني المجهودات المبذولة لتنزيل هذه السياسة على أرض الواقع، وكذلك لتحسين الأداء العمومي فيما يرتبط بملف المهاجرين المغاربة. هذا الأخير الذي يتطلب منا المزيد من التعبئة لمعالجة المشاكل التي تواجه هذه الفئة على مختلف المستويات الاجتماعية منها والإدارية والثقافية والتربوية ومساعدتها على الاندماج في مجتمعات الاستقبال دون أن تفقد هويتها المغربية وارتباطها ببلدها الأصلي، بل ولجعل مغاربة العالم خير سفراء لبلادنا ولقضاياها العادلة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بمجال تخصص قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وارتباطا بمشروع إصلاح الحقل الديني الذي انطلق سنة 2004، والذي يتطلع من خلاله المغرب إلى أن يصبح نموذجا في تدبير الشأن الديني، فإننا في التجمع

سمعة دولية ممتازة بفضل حضور المغرب الدائم والفعال في المنتظم الدولي، وبفضل مواقفه الرائدة لنصرة السلم والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، دون التخلي عن دوره العربي والقومي بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نصرة قضيته المشروعة وحقه في العيش بسلام.

إننا نسجل النقطة النوعية التي تحققت في المحافل الدولية في مواجهة الخصوم، غير أننا نؤكد على أنه لا حل للقضية الوطنية إلا من خلال حل سياسي متفق عليه تحت السيادة المغربية.

إننا نسجل، السيد الرئيس، باعتزاز مضامين الخطاب الملكي السامي الأخير بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء، لأنه نصره الله أعاد الأمور إلى نصابها، ببسطه لجملة من المواقف الثابتة والتي جاءت في الخطاب الملكي السامي الأخير بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء، حيث قال حفظه الله:

- لا لمحاربة تغيير طبيعة هذا النزاع الجهوي وتقديمه على أنه مسألة تصفية الاستعمار؛

- لا لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض؛

- لا لأي محاولة لإعادة النظر في محام المينورسو وتوسيعها؛

- لا لمحاباة الطرف الحقيقي في هذا النزاع وتمليصه من مسؤولياته؛

- لا لمحاولة التوازن بين دولة عضو في الأمم المتحدة وحركة انفصالية.

- لا لإعطاء الشرعية لحالة انعدام القانون بتدويف.

وبهذه المناسبة، أود أن أشيد بالمبادرة الوطنية الجريئة التي أعلنت عنها أحزاب المعارضة مؤخرا تحت شعار "من أجل تفعيل الحكم الذاتي" والتي تستند إلى برنامج تعبوي وطني شامل، يمتد طيلة سنة 2015، ويشمل المستويات المحلية، الجهوية والدولية، داعين جميع الأحزاب والتفاوتات والهيئات المدنية الانخراط والمساهمة في هذه المبادرة النبيلة.

إننا نعتبر الخطاب الملكي السامي خطابا مرجعيا للدولة وللحكومة وللأحزاب لتدبير ملف الصحراء في وقت صعب، معتبرين أن قوة المغرب تكمن في إجماعه الوطني، وفي نموذج السياسي وإصراره على مواصلة الإصلاح، وأن الخيار الديمقراطي لا رجعة فيه.

السيد الرئيس،

إن مصداقية موقف بلادنا مع الدول الإفريقية يتطلب منا مواصلة دورنا الريادي في تنمية إفريقيا، وتقديم نموذج متميز مع دول الجنوب، ومع الدول العربية والإسلامية.

السيد الرئيس،

وما دامت المناسبة شرط للتعبير عن مواقفنا، نغتنم هذه الفرصة لإدانة التصرفات الجزائرية من خلال حكومتها وأبواقها الإعلامية التي تمعن في معاكسة شعوب بلدنا فيما يتعلق بوحده الترابية، ومعاكسة شعوب المغرب العربي في تحقيق مطمح وأمل طالما راودها.

تقوم به وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، لترسيخ المكانة المتميزة لبلادنا بناء على التوجهات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

قبل أن أشرع في مناقشة الميزانيات الوزارية المشار إليها أعلاه، أود أن أترحم باسم فرق المعارضة على أرواح كافة شهدائنا من أفراد قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة والأمن الوطني كما أعتنم المناسبة لأشيد بالدور الأساسي الذي قاموا به تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، في تقديم المساعدة لمواطنينا الذين تعرضوا للفيضانات في الأيام الأخيرة والتي مكنت من مواجهة الآثار السلبية للفيضانات التي أصابت الجهات الجنوبية للمملكة، مثمين الدور الهام الذي تلعبه مختلف هذه القوات في اتخاذ كل التدابير الاحتياطية والإجراءات الكفيلة بضمان استقرار بلادنا والمحافظة على أمنها ومواجهة كل التهديدات والمخاطر الناتجة عن تنامي عمليات الإرهاب والهجرة السرية والتهريب، إضافة إلى تفشي ظاهرة الاتجار العابر للحدود من الأسلحة والمخدرات.

وإننا في فرق المعارضة لمعتزون بما تبذله القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى من مجهودات وعمل جبار لإعداد خطط عمل وقائية واستباقية ترمي إلى الحفاظ على وحدة التراب الوطني وتعزيز الأمن والاستقرار لبلادنا، كما تساهم في أعمال إنسانية واجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أعتبر، السيد الرئيس، هذه المناسبة فرصة سانحة للإشادة بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في حفظ وصون الأمن في العديد من مناطق التوتر، خاصة بالقارة الإفريقية وبعض الدول الشقيقة بالخليج العربي ضمن القوات المسلحة الأممية، هذه المشاركة التي مكنت بلادنا من الحصول على التقدير والعرفان من هيئة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إن مناقشة ميزانية قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون تعتبر مناسبة سانحة، للوقوف عن كثب على القضايا التي تم هذا القطاع، لما له من دور في تعزيز مكانة المغرب دوليا، وحماية مصالحه ومصالح مواطنيه.

وهي فرصة لنسجل بارتياح الحضور القوي على المستوى الدولي والسياسة التواصلية المنفتحة للوزارة، والجهود الدبلوماسية المهمة التي يضطلع بها البرلمان، والتي تترجم إلى حد كبير روح خطاب صاحب الجلالة، حيث لا مزيدة فيما يخص الدفاع عن القضية الوطنية.

إننا نتمن علينا المجهودات التي تقوم بها الوزارة رغم أنها تواجه تحديات كبيرة في مناخ دولي تتشابك فيه القضايا وتتعدد فيه العلاقات وتحتد فيه الصراعات والتناقضات الدولية، مؤكداً أن بلادنا بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قد حافظت على

السيد الرئيس،

إن الدبلوماسية الاقتصادية أضحت رقما أساسيا في معادلة السياسة الخارجية، وذلك بفضل التطور الذي يعرفه العالم وتحديات العولمة وتشابك المشاكل الدولية وتعقدها، مؤكداً على ضرورة توسيع نطاق التعامل الدبلوماسي دون الاقتصار فقط على محاور التعامل التقليدية المتمثلة بالدرجة الأولى في الاتحاد الأوروبي، أو الدول الأورومتوسطية، معتقدين أن الافتتاح على دول آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وتقوية العلاقات الخارجية مع إفريقيا كلها أمور إيجابية جداً لا يمكنها إلا أن تعود بالنفع على بلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا ونحن نناقش الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لآبد من الإشارة إلى أن إمارة المؤمنين تعتبر صام الأمان للملكة المغربية، حيث إنها المسؤولة عن حماية وتسيير شؤونه الدينية عبر مؤسسات دستورية، فمسؤولية أمير المؤمنين منبثقة من مفهوم إمارة المؤمنين ومن عقد البيعة وتجديدها.

إننا نعتبر أن تسيير المغرب للشأن الديني هو تسيير موقف يحظى بأهمية بالغة على المستوى القاري والدولي، لأنه يرتكز على الوسطية والاعتدالية والتعايش والتسامح، فالمغاربة منذ القدم أعلنوا اختيارهم للوسطية والاعتدال عقائدياً وسياسياً، لأن الغلو والتطرف الذي هو من سمات الإرهاب هو ظاهرة من الظواهر التي لم يجل منها أي عصر.

إن الإرهاب هو صناعة عالمية دخيلة علينا مستوردة من الخارج، والوقاية منه تأتي عبر التسيير الجيد للشأن الديني وفتح حوار مع من لهم فكر متطرف لاستيعابهم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

واسمحوا لي أن أعبر عن قلقنا الشديد تجاه انتشار التطرف في صفوف شباب الجالية المغربية المقيمة بالخارج واتباعهم لمذاهب أخرى كالذهب الشيعي، وذلك راجع أساساً إلى جهلهم للعلم الشرعي الحقيقي وما ينص عليه المذهب المالكي لعدم وجود من يوطرهم دينياً، وأمام هذا الفراغ، السيد الرئيس، يكونون عرضة للتأثر بأفكار أخرى يتلقونها من جمعيات ومساجد تنهج المذهب الشيعي.

إن الشيعة في الخارج لهم إمكانيات نهج مصدرها، يعملون جاهدين على استقطابهم، لهذا نؤكد على ضرورة دعم المساجد بالخارج بقيمين دينيين أكفاء وربط قنوات التواصل معهم عبر عدة طرق ونهج خطاب متجدد يستجيب لحاجياتهم.

السيد الرئيس،

إن دعوتنا في فرق المعارضة أن تكثف الحكومة من مجهوداتها لترميم المساجد أو بنائها بالأحياء الحضرية أو القروية، وتحسين وضعية القيمين والمرشدين الدينيين، كما نطالب بضح دماء جديدة في صفوفهم وتوفير التكوين المستمر، حتى يتمكنوا من ساسرة الأفكار المتجددة للشباب، كما نود أن نشير هنا إلى أن الدستور الجديد ارتقى بأدوار وصلاحيات المجلس العلمي الأعلى، وذلك بهدف إشراك العلماء في مجالات التوجيه والإصلاح والتكبير لمبادئ الدين في النفوس بكل الألسن.

كما لا تفوتنا الفرصة لإبداء بعض الملاحظات حول أداء فريضة الحج التي عرفت تحسناً طفيفاً على الرغم من وجود مشاكل بسيطة، ذلك أن عدد المؤطرين غير كاف بالمقارنة مع عدد الحجاج، بالإضافة إلى ضعف جودة الخدمات المقدمة من طرف الإطار الصحي، كما نشدد على ضرورة التوعية القبلية للحجاج.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

ولا تفوتني الفرصة دوفاً أن نعطي الدروس الحسنية حقها، إضافة إلى إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم وقناة محمد السادس وما يظلمون به من دور في بلورة الفكر المحمدي وفي التأطير الديني وإرساء وعي يتماشى وخصوصيات الأمة المعتمد على مرجعية المذهب المالكي.

أما ما يتعلق بالتعليم العتيق، فإننا نسجل أنه صار يحظى بعناية خاصة، وأن وضعية الطلبة صارت أفضل، بحيث أصبحوا يتقاضون منحا من الوزارة وإعانات من الضمان الاجتماعي، مؤكداً على إيلاء الاهتمام أكثر بالتعليم الأولي وبالكتاتيب القرآنية، خاصة في القرى التي تفقر إلى دور الحضنة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بالنسبة للمندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير، فلا بد من استحضار الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء لما تضمنه من أفكار نيرة وإشارات قوية، لذا نطالب بالرفع من التعويضات التي تمنح للمقاومين وأراملهم، وكذا التسريع بتحسين وضعيتهم سيما وأن جل المقاومين أصبحوا محجزة وفي حاجة ماسة إلى مساعدة مادية تضمن لهم العيش الكريم، كما ندعو إلى حفظ الذاكرة، وذلك عن طريق دعم الأفلام التاريخية والذاكرة والأرشيف، وتدوين تاريخ المقاومة وعقد لقاءات مع المقاومين مع إعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات، وكذا التفكير في الذاكرة المشتركة.



**والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2015**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف اليوم أن أتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع ميزانية وزارة الداخلية، وسأقتصر في مداخلي على مناقشة المواضيع التالية:

• الوحدة الترابية؛

• الجماعات المحلية؛

• جماعات المشور؛

• الأمن العمومي.

السيد الرئيس،

بداية لا بد أن أتقدم بأحر التعازي القلبية إلى ضحايا الفيضانات التي ضربت مناطقنا الجنوبية، والتي راح ضحيتها أكثر من 40 مواطنا ومواطنة، وهي مناسبة لكي أقف فيها وقفه إجلال وإكبار لقوات الأمن العمومي من قواتنا المسلحة الملكية الباسلة ولرجال الدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وعلى كل ما يبذلونه من أجل حماية بلدنا وتحسينها ومراقبتها، ساهرين على أمتنا واستقرارنا، منوهين بمبادرة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي أعطى تعليماته السامية إلى السيد وزير الداخلية بضرورة تفقد أحوال المناطق المنكوبة، ودعمهم ومواساتهم، شاكرين لقوات الأمن العمومي روح التعبئة الوطنية التي أبانت عليها لجان اليقظة، راجين من الله العلي القدير أن يسبغ رحمته على كل ضحايا هذه الفيضانات.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر مناقشة ميزانية قطاع وزارة الداخلية مناسبة لمواكبة منجزات هذه الوزارة في تنفيذ السياسات العمومية التي تدخل في مجال اختصاصها، والتي تتجلى في تدبير المجال على كل المستويات الأمنية والتنمية والحكامة الترابية، والتنمية القروية، والتأهيل الحضري والجهوية الموسعة، إضافة إلى الإنعاش الوطني.

وبناء على قناعتنا، فإننا نحاول رصد المعوقات للتغلب عليها، بغية الخروج من الصورة النمطية لمواصلة الإصلاحات، وتدبير الشأن العام المحلي بطريقة تخدم مصلحة البلاد والمواطنين بوثيرة فعالة وسريعة.

لقد تعودنا في التجمع الوطني للأحرار أن لا نوجه الانتقاد بهدف اللوم لجهة معينة، بل نعمل دائما على أن نكون دائما قوة اقتراحية في سن وتتبع كل السياسات العمومية التي تمه بلادنا، كما نقدر جسامة المسؤولية وتعدد الانتظارات وكبر الطموحات رغم الإصلاحات المتواصلة، إلا أنها تبقى محدودة إذا لم يكن هناك تضافر للجهود والتشارك في إعداد كل المقاربات التي تم تدبير الشأن العام الوطني.

وسنركز، السيد الوزير، خلال هذه المناقشة على مجموعة من الإشكاليات المطروحة، على أن أترك لزملائي البرلمانيين التدخل في باقي

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا يختلف اثنان على أن المغاربة المقيمون بالخارج يتكفون ويتفرون على جميع المؤهلات والإمكانات التي تجعلهم سفراء للمغرب وللعالم العربي والإسلامي، لذلك يحتاجون منا لأن نوجه إليهم بعض الاهتمام الدائم من طرف الحكومة، وهو أمر لن يتأتى إلا بسن سياسة عمومية مندمجة وموحدة بين مختلف المتدخلين في هذا الملف:

بدا من الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، مؤسسة الحسن الثاني للمهاجرين، المغاربة المقيمين بالخارج، المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج، ووصولاً إلى مرصد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وفي هذا الإطار نذكركم، إن كان الأمر يحتاج إلى تذكير، أن البرنامج الحكومي التزم بجعل المواطنين المغاربة بالخارج في صلب أولويات السياسة الحكومية، وذلك بالدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وتوطيد علاقتهم بوطنهم الأصلي، إلا أن مشاكل الجالية المغربية ما زالت تتراكم وتتطور وتترايد تعقيدا، وتعكس وجود هوة عميقة بين الطموح المعبر عليه في البرامج الحكومية وفي الواقع الموجود على الأرض، حيث ما زالت من أهم انتظارات الجالية من الحكومة، وعليه فإن مطالبنا في فرق المعارضة تتمحور حول:

- 1- تمتيع المغاربة المقيمين بالخارج بالحق في المشاركة السياسية وتمكينهم من اختيار من يمثلهم في المؤسسة التشريعية وفي مختلف المجالس الاستشارية الأخرى التي ينص عليها الدستور؛
- 2- ربط المدارس (الخارجية) بالنظام التعليمي المغربي عبر مقررات خاصة ببناء الجالية بالخارج تراعي خصوصيات بلدان الإقامة؛
- 3- إحداث شبك وحيد لتقديم الخدمات الإدارية وتبسيط الإجراءات وتسريع البت في الشكايات أثناء العودة إلى أرض الوطن؛
- 4- تأهيل وعصرنة الخدمات القنصلية؛
- 5- خلق عوامل تحفيزية للاستثمار؛
- 6- تحسين ظروف العبور؛
- 7- توفير الحماية السياسية لمحاربة الخارج أمام مظاهر التمييز والعنصرية وسوء المعاملة التي يتعرضون لها بعض الأحيان من طرف سلطات بلدان الإقامة؛
- 8- فتح حوار مع الجيل الثالث والرابع؛
- 9- دعم مشاريع جمعيات المجتمع المدني بالخارج.

◀ مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار باسم فرق الأغلبية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية

المواضيع الأخرى.

السيد الرئيس،

إن موضوع وحدتنا الترابية يعتبر موضوعا وطنيا بامتياز يجب أن نتبعه ونوظف كل مجهوداتنا وإمكاناتنا في إشعاع مبادرة الحكم الذاتي بصورة قوية وبوتيرة تفرض على الجميع: (حكومة، دبلوماسية رسمية، برلمان، أحزاب، حقوقيين، مجتمع مدني وإعلاميين) لمواجهة كل المناورات التي تحاك ضد بلادنا، رغم أننا نعتبرها مناورات يأسية وأطروحات فاشلة، لكن واجب الحرس من جانبنا تفرضه علينا وطنيتنا وغيورتنا على بلدنا، منوهين بالنتائج التاريخية التي حققتها زيارة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله مؤخرا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقاءه بالبيت الأبيض مع فخامة الرئيس السيد بارك أوباما، والذي نوه فيها بمقترح الحكم الذاتي الذي اعتبره واقعي له مصداقيته، وبالإصلاحات الكبرى الماضية فيها المملكة المغربية بكل تأن وثبات.

السيد الرئيس،

**الجماعات المحلية**

بخصوص حجم استثمارات الجماعات المحلية في مجال تحسين الخدمات وتوفير التجهيزات فإنها تبقى محدودة، خصوصا بالعالم القروي الذي يعيش صعوبات متعددة رغم ما يعرفه من برامج تبقى متفاوتة بجدة عالية بين الأقاليم والجهات، إننا نعتقد أن التدبير الجيد واستقطاب الاستثمارات يبقى هو الحل الكفيل بتمهيتها شريطة تتبع تدبيرها والقطع مع الممارسات والسلوكات المشينة التي تعرفها مجموعة من الجماعات المحلية.

أما الجهوية الموسعة فإننا لا نزلنا ننظر وينتظر معنا الشعب المغربي قاطبة المنظومة القانونية التي ستؤطر هذه الوحدة الترابية، التي نعتبرها ورشا كبيرا إلى جانب الأوراش الأخرى المتعلقة بإصلاح الميثاق الجماعي، وإعادة النظر في التقطيع الترابي ونمط الاقتراع واللوائح الانتخابية، حتى نكون في الموعد مع الاستحقاقات القادمة التي لا نعرف إلى اليوم متى سنقطع مع هذه الفترة الانتقالية، ومنسجمين مع مفهوم اللامركزية والديمقراطية والإصلاحات الجديدة التي جاء بها الدستور، لأننا نؤمن إيمانا كبيرا بأن الجماعات الترابية هي النواة الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وهي بالتالي الآلية الأساسية لتنفيذ كل الاستراتيجيات الوطنية بطريقة سليمة، وهنا تؤكد مرة أخرى على التدبير التشاركي واستحضار كل هذه المقومات في أعمال الحكومة.

ونحن نناقش هذه الميزانية القطاعية في الجلسة العامة نستحضر أهمية وضرة إصلاح القانون التنظيمي للمالية، شاكرًا للحكومة والبرلمان إخراجها إلى حيز الوجود، طالبا من الحكومة تفعيلها بداية السنة المقبلة، حتى يصبح ملائما للإصلاحات الهيكلية التي تعرفها بلادنا، خاصة الجهوية، والتي يجب أن تكون حاضرة فيه بقوة لما تتمثله من إطار ترابي أساسي لأنها مغيبة في القوانين المالية السابقة.

السيد الرئيس،

فيما يخص اختصاصات الجماعات المحلية، فإن المادة 30 من القانون رقم 17.08 المتعلق بالميثاق الجماعي على أنه ينص على:

" يمارس رؤساء المجالس الجماعية الاختصاصات المخولة لهم بمقتضى هذا القانون بمجرد انتخابهم.

ويتسلم كل رئيس من جلالة الملك ظهورا شريفا يتضمن توصياته السامية إليه.

يحمل رؤساء المجالس الجماعية أثناء المناسبات الرسمية وشاحا بألوان وطنية تحدد مواصفاته وشروط حمله بمرسوم"

كما نصت المادة 34 من نفس القانون على ما يلي:

" مع مراعاة مقتضيات المادة 16 أعلاه، تكون مهام الرئيس ونائبه وكاتب المجلس ونائبه ورئيس اللجنة الدائمة ونائبه وأعضائها وأعضاء المجالس الجماعية مجانية، على أن تراعي بالنسبة لأعضاء المكتب وكاتب المجلس ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة ونوابهم تعويضات نقدية عن المهام والتمثيلية والتنقل، ويمكّنهم تقاضيا طبق شروط ومقايير تحدد بمرسوم"

لقد جاءت هذه المقتضيات لتعزز دور الأجهزة المسيرة للمجالس الجماعية ومنها مؤسسة رئيس المجلس الجماعي، مقتضيات من شأنها تحفيز رؤساء المجالس المنتخبة على المزيد من البذل والعطاء، حتى يضطلعوا بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه، وحتى يكونوا في مستوى الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ويستجيب لانتظارات وتطلعات الساكنة.

فتسلم الظهير الشريف الذي يتضمن توصيات جلالته السامية يعد مفخرة كبيرة لرؤساء المجالس الجماعية، ومدعاة للاعتزاز بنيل هذا الشرف المولوي السامي، وكذلك الشأن بالنسبة لحمل الوشاح أثناء المناسبات الرسمية والذي من شأنه إبراز المكانة الهامة لهؤلاء الرؤساء.

السيد الرئيس،

إن تفعيل هذه المقتضيات جاءت بناء على رغبة المشرع في تعزيز هذه المكتسبات لازالت رهينة بصدور المراسيم والنصوص التطبيقية خاصة: حمل الوشاح - التعويضات، هذه الأخيرة التي لازالت خاضعة للمقتضيات الواردة بالقانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي.

نأمل أن ترى هذه النصوص والمراسيم التطبيقية مع الإصلاحات التي سيرفها الميثاق الجماعي المؤطر للانتخابات المقبلة النور من أجل تجسيد إرادة المشرع في تعزيز دور مؤسسة رئيس المجلس الجماعي والأجهزة المسيرة، حتى تقوم بدورها التنموي.

أما بالنسبة للمادة 136 من الميثاق الجماعي الذي ينص على تبني نظام خاص لجماعات المشور فإننا نعتز بهذا النظام ونسانده، وفي نفس الوقت نطالبكم بالإبقاء عليه.

رؤساء الجماعات في مسألة التدبير المالي ليستفيد منه المواطنون كما طالبناه السنة الماضية.

وفي النقطة المتعلقة بمجموعات الجماعات المحلية، فإننا نقترح دائما أن تستفيد هذه المجموعات من حصة من الضريبة على القيمة المضافة كما هو معمول به مع الجماعات المحلية مادامت هذه المجموعات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

السيد الرئيس،

أما بخصوص إشكالية الأمن، فقد أعلنتم خلال إحدى الجلسات العمومية داخل قبة البرلمان عن ارتفاع نسب الجريمة وسط المجتمع، إلا أن ذلك لا يغنينا لكي نحجي من هذا المنبر كل الأجهزة الأمنية الساهرة لكي تنعم بلادنا بنعمة الأمن رغم الظواهر السلبية التي تبقى استثناء لا يمكن القياس عليه، مع ذلك فإننا نؤكد على ضرورة التحلي باليقظة والمقاربة الاستباقية للتصدي لكافة الاختلالات المرتبطة بالمقاربة الأمنية، مع تمكين الأجهزة من كل الإمكانيات والوسائل للقيام بواجبها، وهي مناسبة لتقف فيها وقفة إكبار وإجلال لقواتنا الباسلة المرابطة لاستتباب الأمن، وتحصين الاستقرار في بلدنا، رجال القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني بكل أجهزته والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

أما بخصوص التدبير المفوض، فإننا ندعو إلى إعادة النظر في دفاتر التحملات الخاصة به، ووضع تقييم له تقنيا يبنثق من الممارسة والواقع بحكم علامات الاستفهام المطروحة أمامه.

هنا أطرح سؤالا محوريا حول سياسة وزارة الداخلية وبرامجها بخصوص الدور الآلية للسقوط نظرا لخطورتها على قاطنينا، خصوصا بعد الأحداث المميتة، والتي أصبحت متتالية في الآونة الأخيرة، خصوصا في مدينة فاس والدار البيضاء، والتي تسببت في إزهاق أرواح عدد كبير من الأبرياء، لأن المقاربة التي تعالج بها تعرف نوعا من البطء.

#### الموارد البشرية

• تخصيص 7600 منصب لوزارة الداخلية والزيادة في ميزانيتها بنسبة 3%، إجراء لا يتماشى مع الدور المنوط بالوزارة خصوصا على مستوى الجانب الأمني الذي يعتبر دعامة أساسية ورافعة قوية للتنمية والاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

• إن موضوع الحكامة الأمنية أصبح محور نقاش كبير من طرف الباحثين والقانونيين والإدارة الترابية في ارتباطها بالقضايا المجتمعية والأمنية في إطار مفهومها الجديد، وما ترتبط به في المحافظة على السلم الاجتماعي وتدبير الشأن المحلي والاستقرار الوطني والحريات الجماعية والقروية داخل التحولات التي تشهدها بلادنا.

• اتفاقيات الشراكة يجب إعادة النظر فيها خصوصا في الشق المرتبط بالجماعات المحلية والإدارات المركزية، وذلك على مستوى تنفيذ الاتفاقيات

السيد الرئيس،

في المستقبل نرجو من الوزارة الوصية الإسراع بإخراج المرسوم التطبيقي لتنظيم وتفعيل مقتضيات هذه المادة، والذي نتظره مند عشر سنوات، إلى جانب المراسيم التطبيقية الأخرى، خصوصا المتعلقة منها بالمواد: 16، 34، 36، 54 و54 مكررة.

جماعة مشور فاس نموذجا، فإن توقعها لا يجب عنها المفارقة الكبيرة التي تعاني منها، فالجماعة الحضرية لفاس تتوفر على إمكانات مالية هامة، وتشهد تحولا نوعيا في مختلف مجالات التنمية، خاصة في مجال تعزيز البنية التحتية كالطرق والساحات العمومية والمساحات الخضراء، والنافورات التي أصبحت تميز المدينة، في حين لازالت جماعة مشور فاس الجديد، التي تعتمد في معظم مواردها المالية على إمدادات الموازنة تعرف مشاكل على مستوى إنجاز برامجها ومشاريعها التنموية، والتي يعول عليها كثيرا في تحقيق تنمية ونهضة اقتصادية واجتماعية، وغني عن البيان أن الجماعة تمتاز بشرف احتضانها لفضاء القصر الملكي العامر، مما يتطلب إيلاءها المزيد من العناية والاهتمام حتى ترقى إلى مستوى هذا التميز والشرف، وتستطيع امتصاص الفرق الذي أصبح باديا للعيان بينها وبين مجلس المدينة خاصة في ميدان تهيئ المجال، ومن هذا المنبر نطلب من السيد الوزير المحترم العمل على تأهيل جماعة المشور كي ترقى إلى المستوى اللائق بها مثل مجلس مدينة فاس.

السيد الرئيس،

إننا ننتظر من الحكومة كل القوانين المتعلقة بالاستحقاقات المقبلة وأجندتها لطى ملف تنزيل مقتضيات الدستور الجديد الذي أضخى حديث العام والخاص، ووضع حد لهذه الفترة الانتقالية التي نعيشها في استكمال بناء المؤسسات الدستورية المتبقية.

لقد تكلمنا كثيرا وطالبنا في عدة مناسبات الحسم في إشكالية "الباقى استخلاصه"، حيث أننا كل ما عدنا إلى حجم الموارد التي لم يتم استخلاصها، نقف تأميين في تحديد المسؤوليات نظرا لتعدد المتدخلين فيها، (الجماعات المحلية ووزارة المالية)، مع العلم أن انتظارات المواطنين والمواطنين في أمس الحاجة إلى هذه المبالغ المالية الهامة، وهنا أقدم اقتراحا في الموضوع إذا كان الحل يعتبره المسؤولون صعبا للغاية بعقد مناظرة وطنية في الموضوع للبحث عن حلول لهذه الإشكالية التي تعاني منها جل الجماعات المحلية، إضافة إلى تشديدنا على ترشيد النفقات بالنسبة لكل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية على الخصوص، ومضاعفة دور المفتشية العامة للإدارة الترابية والمجالس الجهوية للحسابات والمفتشية العامة للمالية للوصول إلى حكمة جيدة في تدبير الشأن العام المحلي، حفاظا على المال العام.

#### تبسيط المساطر الإدارية

إننا نطلب من الحكومة وإلحاح تفويض بعض اختصاصاتكم المركزية للسادة الولاة والعمال من أجل تبسيط المساطر وتسهيل عمل السادة

التدابير والإجراءات التي سارعت العديد من الدول إلى اتخاذها بشكل استباقي لدرء كل المخاطر والتهديدات الناجمة عن التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد كل دول المعمور، لاسيما وأن كل التقارير الدولية سارعت إلى التحذير مما يهدد العالم اليوم من مخاطر نحن اليوم معنيون بها كغيرنا من الدول من أجل اتخاذ كل الاحتياطات لمواجهة كل التهديدات المحتملة بشكل استباقي حماية لأرواح وسلامة المواطنين.

لسنا في حاجة إلى تذكيركم بظاهرة الاحتباس الحراري، هذه الظاهرة التي باتت تستأثر وتحظى باهتمام دولي وشكلت مادة وموضوعا لعدة قمم دولية لعل آخرها القمة الدولية التي احتضنتها نيويورك في 23 سبتمبر من السنة الجارية.

وهو ما يؤكد تزايد الاهتمام الدولي بالأخطار المحتملة لهذه الظاهرة وانعكاساتها على كل دول المعمور، فحسب تقرير اللجنة الدولية لتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، أنه من بين الظواهر المتوقعة نتيجة الاحتباس الحراري ازدياد الفيضانات.

لو بادرت الحكومة كغيرها من الحكومات التي تحترم مواطنيها إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير الاستباقية من خلال امتلاكها لمؤشرات لتدبير المخاطر، ولسياسات وتدابير حقيقية لمواجهة الكوارث، آنذاك كل التبريرات التي تقدمت بها حكومتنا الموقرة كان لا محالة سيكون لها معنى، أما وأن تبادر الحكومة اليوم إلى التنصل من مسؤوليتها بخطاب يعكس الحقائق وينفي كل مسؤولية عن ما حصل من مشاهد دمار لبنى تحتية تهاوت كأوراق الخريف، فهذا يرم عن إفلاس حقيقي وافتقاد كلي لروح المسؤولية.

إن ما يقع اليوم لمدن وقرى من عزلة تامة عن العالم الخارجي بل وتصنيف بعضها مناطق منكوبة ومن تهاو للعديد من القناطر وقطع لطرق وطنية وجمهورية، يسائلنا جميعا ويسائل الحكومة بدرجة أكبر عن:

- موقع الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة من كل ما حصل؛

- وأية إجراءات يستلزم اتخاذها مستقبلا لتلافي ما وقع؟

- هل سنكون أمام تشخيص دقيق لمكامن الخلل وتحديد للمسؤوليات وإعمال للمحاسبة، سيما وأن كل الفاعلين الحكوميين ما فتئوا في كل مناسبة وحين يرددون شعارات وخطابات عن التنزيل السليم لمقتضيات الدستور وعن ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامه وغيرها من المفاهيم، أم سنكون أمام شعار الحكومة الخالد كم حاجة قضيناها بتركها، حتى إشعار آخر.

- ألسنا اليوم أمام واقع يقتضي تفعيل وأجرأة كل المستجدات التي حملتها الوثيقة الدستورية وفي مقدمتها ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

نحن إذن أمام ميزانية سنة استثنائية ليس فقط على مستوى الاعتمادات المالية الواجب توفيرها لمواجهة آثار الفيضانات الأخيرة، ولكن أيضا لتزامن هذه السنة المالية مع ورش على درجة كبيرة من الأهمية وهو ورش الاستحقاقات الانتخابية التي تستعد بلادنا لإجرائها استكمالاً للبناء

المبرمة.

• ضرورة التفكير في انخراط المواطن المغربي في أمن بلاده، وذلك بوضع إطار قانوني وآليات لتمكينه من المساهمة الفعلية في هذا الشأن.

• أما بخصوص صندوق التجهيز الجماعي الذي لا يتكرر أحد دوره الكبير في تنمية الجماعات المحلية، فإن المساطر المتبعة للحصول على قروض هي جد معقدة من جهة، كما أنه يستهدف الجماعات التي لها ضمانات خاصة، في حين الجماعات الفقيرة والتي تعرف تعثرا كبيرا على مستوى التنمية تبقى حبيسة فقرها، مما يستدعي إعادة النظر في المعايير المرتبطة بعملية استفادتها وجعل مثل هذه الجماعات من أولوياته لخلق نوع من التوازن التنموي على مستوى الجماعات المحلية.

• هناك أيضا إشكالية تدبير النقل بالعالم القروي واعتماد صيغة جديدة لهذا المرفق لما له من انعكاس إيجابي على المواطنين.

• التأكيد على المزيد من الحرص في التعامل مع بعض الجمعيات ومراقبتها على مستوى أنشطتها وقبولها حتى لا تصطدم بواقع يسيء إلى بلادنا. وبحكم مسؤوليتنا واتمنا لهذه الأغلبية، لا يسعنا إلا أن نصوت داخل فرق الأغلبية على مشروع ميزانية وزارة الداخلية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

« مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة باسم فرق المعارضة بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2015

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

مع الأسف يتزامن مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا اليوم مع هذه الظروف الاستثنائية والعصيبة التي اجتازتها بلادنا، وما عرفته العديد من المناطق والجهات على امتداد ربوع المملكة من تساقطات مطرية تسببت في فيضانات غير مسبوقه ومشاهد مؤسفة تناسلت من مختلف جهات المملكة، مشاهد كشفت هشاشة البنية التحتية وعكست صورة سوداوية عن واقع البنيات التحتية .

لسنا من دعاة التينيس، ولا ممتني خطاب سوداوي لكن واقع الحال أصدق تعبير وأبلغ حجة على زيف إنجازات واهية سرعان ما تهاوت في لحظات من الزمن، كاشفة عن مشهد تراجمي وحدهم المواطنون ممن لا حول لهم من دفع ضريبة الهشاشة والغش وغياب روح المسؤولية في ما يدعى زيفا بالإنجازات، إنجازات لا تصلح سوى لتأيت برنامج حكومي همه التضخم في لغة أرقام وإنجازات لا تنفع ولا تدر.

أيقن لنا بعد الذي وقع اليوم أن نساءل عن امتلاك الحكومة لسياسات لتدبير المخاطر (la gestion des risques)، ونحن نرى كل

الحقوقية لواقع الهجرة والمهاجرين وما أكب هذه الإجراءات من عمليات تسوية للوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بصفة غير قانونية في المغرب يعكس مدى تجذر الوعي بالمفهوم الكوني لحقوق الإنسان، تكريس هذا الوعي من خلال الوثيقة الدستورية التي نصت وبشكل صريح على سمو المعاهدات و المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية ومن ضمن هذه الحقوق، حقوق المهاجرين، وهو ما يملئ مواكبة هذه الدينامية من خلال إقرار سياسات عمومية مندمجة تعنى بحقوق المهاجرين وتكفل اندماجهم بشكل إيجابي في المجتمع.

للأسف موجات العنصرية التي يعاني منها بعض الأجانب رغم طابعها المحدود وعدم اتساع رقعتها لتصبح ظاهرة، يستدعي سن تشريعات تكفل عدم تكرار أي تجاوزات تسيء لصورة المغرب كبلد للتعايش والسلم الاجتماعي.

جدير بالذكر تشعب مجالات تدخل هذا القطاع الذي يشكل نقطة التقائية مجموعة من السياسات القطاعية بشكل يصعب معه الإلمام بكل الاختلالات التي تشوب هذا المجال، وإن كنا لا ننكر كل الجهود المبذولة من طرف وزارة الداخلية في هذا الإطار، وهو ما يبرز الفعالية والنجاعة في مختلف تدخلات الوزارة.

من جملة المشاكل التي استرعت انتباهنا، واستدعت إثارته ما يهيم:

- قطاع النقل الحضري وما يعرفه من مشاكل تؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات التي من المفترض تقديمها للمواطن بشكل يليق وصورة بلد يسعى للاصطفاف كسائر الدول المتقدمة في هذا الشأن، وسمحوا لي أن أذكركم بالتزام الحكومة القاضي بدعم مهنيي سيارات الأجرة لمواجهة تأثيرات الزيادة المتتالية في ثمن المحروقات وذلك من خلال إلزام أرباب سيارات الأجرة على ملء استمارات للاستفادة من الدعم المخصص في هذا الشأن، وهو الإجراء الذي تنصلت منه الحكومة -مع الأسف- ليدفع المواطنون ضريبة وعود زائفة، وهو ما أثر بشكل مباشر على ثمن تعريف سيارات الأجرة، وبالتالي كان له بالغ الأثر على القدرة الاستهلاكية للمواطنين، فما هي خلفيات تنصل الحكومة من هذا الالتزام؟ وهل هناك بدائل واقعية وعملية في حال تعذر الوفاء بهذا الإجراء أم أننا كنا أمام وعود ظرفية سرعان ما تم الالتفاف عليها لامتناس غضب مهنيي القطاع؟

- المشاكل التي تشهدها أسواق الجملة للخضر والفواكه والسمنك، والأسواق الأسبوعية، ومجازر اللحوم، والمحطات الطرقية، وغيرها من المرافق والتجهيزات العمومية ذات الصبغة التجارية التي تقدم خدمات مباشرة للمواطنين، مع الأسف لطلما لفتنا الانتباه إلى مجموع الاختلالات التي تؤثر بشكل سلبي على الخدمات المفترض تقديمها لعموم المواطنين، وهو ما يستدعي تغيير أنماط تدخل الوزارة في تدبير هذه المرافق والاستفادة من التجارب الدولية في تدبير هذه المرافق من أجل تأهيلها وعصرتها.

- اختلالات التدبير المفوض، وهذا الملف العصي على المعالجة يقتضي

المؤسساتي والديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب.

هذا الورش اليوم الذي يتعين إنجازه من خلال إعداد جيد للأرضية اللازمة للإطار التشريعي والتنظيمي المتصل بهذه الاستحقاقات، نحن إذن أمام سنة انتخابية بامتياز، سواء ما يتعلق بـ:

انتخابات ممثلي المأجورين،

انتخاب أعضاء المجالس الجماعية،

انتخاب أعضاء المجالس الجهوية،

انتخاب أعضاء الغرف المهنية،

انتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم،

انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

واسمحوا لنا أن تتفاعل معكم بهذا الخصوص ونعرب لكم عن نوع من التوجس من تدبير هذا الورش الانتخابي، فهؤشرات كثيرة ولدت لدينا هذا الانطباع بدءا من المشاورات التي أعلن عنها السيد رئيس الحكومة مع الأحزاب الوطنية، مشاورات في نظرنا كانت أقرب إلى منطق الإذعان بسبب هامش التفاوض المنعدم، نحن إذن أمام مفاوضات صورية بالمعنى الدقيق للكلمة بدل أن نعمل جميعا منطق التوافق سيما وأنا في مرحلة التأسيس لمشروع مجتمعي مفروض أن يحضى بكل ضمانات التوافق والتكامل الإيجابي بين كل الفرقاء السياسيين.

ما حصل اليوم من خلال عرض الحكومة لمشروع قانون رقم 18-44 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية يتم عن افتقاد كلي للحكومة لمنطق التشاور وبناء توافقات الراجح الأكبر فيها هو الديمقراطية.

لقد كنا ننتظر أن تتقدم الحكومة بمشروع متكامل لمراجعة كلية للوائح الانتخابية سيما وأنها كانت تمتلك وقتا كافيا لإنضاج شروط التجديد الشامل وهي من تضم في تمثيليتها من كانوا بالأمس من دعاء المراجعة الشاملة للوائح الانتخابية، فشتان بين خطاب الأمس واليوم، إنها ازدواجية غريبة يعيشها مكون رئيسي في حكومتنا الموقرة.

السيد الرئيس،

لقد شكل التقرير الموضوعاتي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية تجسيدا واضحا لمختلف الاختلالات التي رافقت تسيير الأقاليم الجنوبية لسنوات عديدة وإجابات حقيقية على النموذج التنموي الواجب إعماله لخلق تنمية شاملة ومستدامة للأقاليم الجنوبية، وهو ذات التوجه الذي كرسه الخطاب الملكي الأخير، مما يدفعنا للتساؤل حول مجموع الإجراءات التي باشرتها الحكومة لتقديم إجابات عملية وواقعية عن كل ما جاء في هذا التقرير وأي نموذج تنموي أعدته لساكنة هذه الأقاليم في أفق الإعداد الجيد لمشروع الجهوية الموسعة وما سيحمله هذا الورش الواعد من أثر بالغ على مجموع الأقاليم الجنوبية وباقي جهات المملكة.

إن مجموع السياسات الجديدة التي باشرتها بلادنا في إطار مقاربتها

الوطنية، و73 في المائة من الناقلين أشخاص ذاتيين و48 في المائة لا يتوفرون على رخصة للنقل، و15 في المائة من تنقلات المسافرين بين المدن تتم بواسطة سيارات الأجرة، الأمر الذي أسفر عن تراجع مساهمة النقل بواسطة الحافلات في التنقلات ما بين المدن من 57 في المائة سنة 1976 إلى 52 في المائة سنة 1988، و35 في المائة سنة 2008، وذلك لفائدة أنواع النقل الأخرى ولفائدة النقل السري.

مع الأسف انحراف نظام الرخص الذي تم تصوره كوسيلة لضبط القطاع نحو نظام ريعي لفائدة أصحاب الرخص أدى إلى خلق سوق غير قانوني للاستغلال غير المباشر للرخص وبيعها وتفويتها وتكريس عدم المهنية في القطاع، واستفحال المنافسة غير الشريفة، فمحدودية نظام المواقيت وارتفاع النزاعات بين الناقلين، والتخلي عن استغلال الخطوط القصيرة، سيما ذات الطابع الإقليمي، شجع بشكل كبير النقل السري، واللجوء إلى حافلات النقل الحضري وسيارات الأجرة لسد الخصاص، والترخيص لسيارات الأجرة للنقل بين المراكز الحضرية.

من الاختلالات التي يشهدها القطاع، فوضى المحطات الطرقية، والتي تشكل أحد أهم العوائق لتأهيل القطاع، إذ يغيب دور السلطة المنظمة للقطاع للتنسيق ومراقبته وضبطه، حيث أن الاختلالات العميقة التي يعرفها القطاع تمس مصداقية الخدمة العمومية، وتحد من قدرته على الاستجابة للتطور الهام السريع الذي يعرفه المجتمع المغربي، تحث على ضرورة إعادة تنظيم، وبشكل عميق، النقل العمومي للمسافرين الذي يطغى عليه اقتصاد الريع.

واسمحوا لنا أن ننقل إلى ما تعرفه الطرق السيارة من مشاكل وعلى الخصوص تلك التي لازالت قيد الإنجاز ونخص بالذكر طريق آسفي السيار لتتساءل معكم عن حقيقة ما تداولته إحدى المنابر الإعلامية حول مشروع الطريق السيار الذي منحت أشغاله لشركة «نورول» التركية، حيث أفادت أن عينات فرشة الطريق السيار والحرسنة المستعملة في البنايات لا تخضع لشروط الجودة والسلامة كما حددها كناش التحملات وكما التزمت بذلك الشركة التركية الفائزة بالصفقة.

فهل سيتم إعمال مقتضيات الدستور فيما يتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة حيال هذه الحوادث إن صح، والتحقيق في كل هذه الاتهامات التي وردت على لسان جريدة وطنية كما هو الشأن في كل الديمقراطيات العريقة حفاظا على أرواح وسلامة المواطنين؟

إن ما يعرفه النقل السككي من عدم انتظام أوقات القطارات ومشاكل الاكتظاظ التي تعرفها القطارات، خصوصا في فترات الأعياد والعطل الرسمية، مشاكل تلزم الوزارة اليوم وضع تصور لتأهيل القطاع والاهتمام بوضعية البحث في مجال السلامة والأمن السككي، وتقييم الاحتياجات في ميدان الصيانة، وبرامج البحث المستقبلية، ونظام التسيير وثقافة السلامة السككية، وتدبير واستغلال التشوير السككي، وكذا السلامة المدنية

اليوم الانكباب على تقييم تجربة بلادنا لتدارك النقائص التي تشوب هذا التدبير الذي أبان مع الأسف - محدوديته وقصوره في تحقيق الأهداف والمقاصد المرجوة منه، فبدل أن يشكل هذا الإجراء جزءا من حل المشاكل التي كانت تتخبط فيها الجماعات، أصبح بدوره مشكلا عصيا على الحل في غياب المراقبة القبيلية والبعديّة، والبت في مدى احترام دفاتر التحملات للشركات الفائزة بصفقات التدبير لتبقى كل المقاصد المرجوة من التدبير المفوض معلقة.

- في تقريرها السنوي، رصدت مؤسسة الوسيط العديد من مظاهر الشطط في تعامل قطاعات وزارية عديدة مع المواطنين، وهو ما تؤكدته تظاهرات المواطنين، حيث احتل قطاع الداخلية صدارة الشكايات في شقها المتعلق بالشطط في استعمال السلطة، وما يتعلق بتراخيص البناء وتوفير البنيات التحتية والتزويد بالماء والكهرباء ومشاكل أراضي الجموع وطلبات تحسين وضعيات إدارية فردية لأعوان السلطة ورخص الصيد... ما مآل الشكايات والتظاهرات المرفوعة ضد وزارتم وسبل معالجة هاته الحروفات بما يضمن تحسين وتعزيز صورة الإدارة لدى المواطنين.

- تنامي مظاهر احتلال الملك العام والتراخي عليه بشكل كبير، حيث تكاد هذه الظاهرة لا تستثني كل المدن المغربية ومحدودية تدخلات الوزارة لمعالجة هذا الإشكال، من المؤكد أننا بحاجة إلى تشريعات لسد كل خصاص وتقتين وضبط هذا المجال.

- المقاربة الأمنية المتبعة لمكافحة انتشار الجريمة وكل مظاهر الانحراف وحماية المواطنين وممتلكاتهم واستتباب الأمن، وعلى الرغم من أننا نثمن الجهود التي تقوم بها المصالح الأمنية، إلا أننا نتساءل عن أسباب انتشار الجريمة ببعض المدن، وانتقالنا إلى مستوى الجرائم المنظمة. وأين وصلتم، السيد الوزير، في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للقارات؟ السيد الرئيس،

كثيرة هي الاختلالات التي يعيشها قطاع التجهيز والنقل، هذا القطاع البالغ الأهمية والتعقيد، قطاع لطالما كان مطمعا لبعض القوى السياسية باعتباره أحد الدعائم الانتخابية، بالنظر لارتباطه بشكل وثيق ومباشر بحاجيات المواطنين وانشغالهم، مع الأسف هذا الاستغلال شكل رقما عصيا في مؤشر الاختلالات التي طالما شابها هذا القطاع.

وبتشخيص لواقع القطاع، أهم ما يمكن الوقوف عليه من اختلالات:

- الاستغلال غير المباشر للرخص، إذ أن 70 في المائة منها تخضع للاستغلال غير المباشر، باعتبار أن الناقل والمسافر يتحملان كلفة الكراء، ويحدد الناقل من طرف صاحب الرخصة الشيء الذي ساهم في هيمنة المقاولات الصغرى في القطاع، إضافة إلى تفشي النزاعات بين المرخص لهم والناقلين المستغلين.. كما أن 24 في المائة من 3681 رخصة ممنوحة غير مستغلة، و83 في المائة من الناقلين مجموعهم 1483 يستغلون رخصة واحدة أو رخصتين، وينجزون ثلثي الكيلومترات المقطوعة على الشبكة

دستور المملكة الجديد، أو من خلال التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، وبرنامج العمل الحكومي للوقوف على مدى قدرة مشروع قانون المالية المعروض على أظنارنا اليوم في تقديم إجابات حقيقية وواقعية على كل الانتظارات، وإلى أي حد التزمت الحكومة ومن خلالها الوزارة الوصية على هذا القطاع على تفعيل كل الأهداف المسطرة في مجالي التعمير وإعداد التراب الوطني.

لقد كان لتنصيب الوثيقة الدستورية على تمكين المواطنين والمواطنات على حد سواء من ظروف عيش لائق وبيئة سليمة وغيرها من الجليل الجديد للحقوق الذي عززته الوثيقة الدستورية دلالات عميقة على تشبث المغرب بمجموعة من الاختيارات التي لا رجعة فيها في إطار رؤية شمولية واستشرافية، تتجاوز وأهداف التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة.

إن التحولات العميقة التي عرفها المجالين الحضري والقروي كرس من اهتمام الدولة والجماعات المحلية بسياسة التعمير وإعداد التراب الوطني، وذلك بهدف تنظيم وضبط هذا المجال، وبالتالي عمق الوعي أكثر من أي وقت مضى بنتائج وانعكاسات سياسة التعمير وإعداد التراب الوطني على حاضر ومستقبل البلاد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يحفز ويساعد على إرساء أسس عقلانية تساهم في خلق وحدات عمرانية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا.

هذه التحولات التي عرفها كل من المجال الحضري والقروي كان من اللازم مواكبتها بمجموعة من البرامج والسياسات العمومية لجعل هذا القطاع رافعة حقيقية للتنمية المستدامة وتعزيز قدراته على استقطاب الاستثمارات في ميدان التعمير، وذلك عن طريق تفعيل مفاهيم جديدة لتمكين المتدخلين من الانخراط الايجابي لإعداد المجال.

إلا أن نجاح كل السياسات المرتبطة بقطاع التعمير وإعداد التراب الوطني تظل رهينة في نظرنا مجموعة من الاختيارات منها على الخصوص:

وضوح وشفافية السوق العقارية؛

بساطة المساطر الإدارية؛

وضوح الأنظمة العقارية؛

تبني اختيارات بناءة في مجال التخطيط.

تجاوز الاختلالات في التمييز الفضائي، وسوء ترتيب الفضاءات الحضرية، وفوضى الفضاءات المحيطة، وعدم المساواة في توزيع المعدات.

منع انتشار السكن غير اللائق، وتدهور المشهد الحضري، والزحف على الأراضي الخصبة.

تجاوز الإشكالات المرتبطة بالمراقبة وتبني ورصد البناء غير القانوني على المستوى الوطني.

إيجاد حلول كفيلا بتوضيح العلاقة بين الوكالات الحضرية والجماعات.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل حول قدرة الحكومة التفاعل مع واقع وآفاق سياسة التعمير في المغرب كرافعة للتنمية وتشجيع الاستثمار، ومختلف

وحوادث الأشخاص، سيما ونحن على مشارف البدء في استغلال القطر فائق السرعة.

- أيضا ما يشهده قطاع النقل الجوي وعلى الخصوص شركة الخطوط الملكية المغربية من اختلالات ومن تردي ينعكس بشكل واضح على مختلف الخدمات التي تقدمها الشركة المذكورة لزيائنا يسائل الوزارة اليوم عن أسباب تقاعسها عن تحديث القطاع والتحسين من تنافسيته بدل ضخ ميزانيات لا طائفة منها لإنقاذ شركة جمعت كل مقومات الفشل.

بما تفسرون غلاء التذاكر لاسيا في أوقات الذروة والتي تتزامن مع زيارة المهاجرين المغاربة لوطنهم ومعاناتهم المستمرة جراء عدم انتظام أوقات الأسفار، فضلا عما تداولته مجموعة من المنابر الإعلامية عن السرقات المتتالية لأمتعة المسافرين وغيرها من المشاكل المستمرة مع الشركة السالفة الذكر.

إن التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي يتنافى مع محدودية النظام الحالي لتدبير النقل الطرقي العام للأشخاص، حيث يعتبر النقل الطرقي للمسافرين الوسيلة الأكثر استعمالا، بما يمثل 90% من التنقلات إلا أنه لم يعرف إصلاحات ملموسة بالرغم من التطور الهام لشبكات البنيات التحتية، حيث مازالت حوادث السير تشكل خسارة اقتصادية كبيرة تقدر بحوالي 2,5% من الناتج الوطني الخام (حسب تقدير البنك العالمي)، أي أزيد من 11 مليار درهم سنويا، مما يحتم بذل مجهودات كبيرة فيما يخص الوقاية والسلامة الطرقية.

وبخصوص النقل بالعالم القروي، أبان النقل المختلط عن محدوديته وعدم فعاليته وعدم قدرته على تأمين خدمة وظروف جيدة للسكان القروية، أما فيما يتعلق باللوجستيك، فهناك حاجة حقيقية إلى بذل مجهودات أكبر لتدبير أكثر فاعلية ونجاعة لترويج البضائع، حيث تظهر الآثار السيئة والسلبية الناجمة عن نقص أو خلل في تدبير عملية ترويج البضائع، كطوابير الانتظار الطويلة للشاحنات عند مداخل الموانئ أو عند محطات الأداء بالطرق السيارة.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد مرور أزيد من أربع سنوات على دخول مدونة السير حيز التنفيذ، يحق لنا التساؤل فيما إذا نجحت المدونة في تحقيق السلامة الطرقية المنشودة والتقليص من المآسي التي تخلفها حوادث السير بالمغرب. فغرب الطرق مازالت متواصلة مخلقة خسائر بشرية ومادية، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها فادحة، واقع الحال يؤكد أيضا أن إدخال تعديلات جوهرية على هذه المدونة أضحت ضرورة ملحة، بعدما لم تستطع هذه الترسانة القانونية الحد من نزيف الطرق، وبالتالي لم ترحح المغرب عن تصنيفه في مراتب متقدمة عربيا وعالميا من حيث عدد حوادث السير.

السيد الرئيس،

علاقة بقطاع التعمير وإعداد التراب الوطني، نود التأكيد بداية على ضرورة استحضار مجموعة من التوجهات التي تم التنصيص عليها سواء عبر

التراب، وذلك من أجل أن تكون منظومة التخطيط العمراني أكثر فعالية ونجاعة.

أو ما يهيم منظومة التدبير العمراني التي تتميز بكثرة المتدخلين والمسؤوليات، مما يؤدي إلى هدر الطاقات وفي نفس الوقت ضعف نجاعة التدبير، فضلا عن تطوير أدوات تمويل التعمير باعتبار ذلك من أكبر التحديات التي تواجه الجماعات ومختلف الفاعلين في تطوير وتدبير المدن، على اعتبار محدودية وعدم كفاية الأدوات الحالية، الأمر الذي يتطلب البحث عن آليات جديدة وفعالة للتمويل.

مع الأسف كل هذه الإشكالات لا تجد لها إجابات واضحة من خلال ما تم تسطيره سواء في برنامج عمل الوزارة لسنة 2015، أو في المخطط التشريعي والبرنامج الحكومي.

وندعو الحكومة بهذه المناسبة إلى المبادرة باتخاذ إجراءات سريعة لإخراج النصوص القانونية التي من المفروض أن تجيب عن كل هذه الإشكالات تفعيلًا للتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني.

السيد الرئيس،

يكثي قطاع السكنى وسياسة المدينة أهمية قصوى، مكنته من شغل حيز على درجة كبيرة من الأهمية في كل السياسات العمومية، فمنذ تسعينيات القرن الماضي ما فتى المغرب يشهد أوارشا واعدة ودينامية لإعادة التأهيل، وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان وخلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تم تجسيده من خلال إقرار جيل جديد من الحقوق الدستورية، من ضمنها الحق في السكن اللائق والعيش الكريم وتوفير العدالة الاجتماعية وتحقيق التماسك والتضامن الاجتماعيين، وتقليص الفوارق وكذا إحداث فضاءات حضرية وقروية متطورة وإطار عيش كريم يساهم في التوزيع العادل للثروات.

وانسجاما مع هذا التوجه كان من البديهي أن تبادر الحكومة إلى سن سياسات حكومية ترمي بالأساس إلى توفير منتج سكني يلبي الطلب المتزايد على كل المنتوجات السكنية لكل فئات المجتمع وسن استراتيجيات وطنية لسياسات المدن.

فإلى أي حد تمكنت الحكومة من خلال إشرافها على هذا القطاع على بلورة سياسات كفيلة بتقويم النقائص والقضاء على الاختلالات التي يشهدها القطاع، وتحسين شروط الحكامة ومحاربة كافة أشكال الفساد والرشوة المستشرية في القطاع؟

وما هو واقع قطاع السكن ببلادنا؟ وكيف يمكن لقانون مالية موغل في حسابات التوازنات الماكرواقتصادية أن يجيب على كل الانتظارات والانشغالات المرتبطة بهذا القطاع؟

كنتيجة للطلب المتزايد لفئات المجتمع - خاصة ذوي الدخل المحدود - على الوحدات السكنية والارتفاع المتزايد في الأسعار، تم اعتماد أساليب جديدة

السبل التي يجب إتباعها قصد ترسيخ جو من الثقة والشفافية وخلق مناخ ملائم، بهدف استقطاب أكبر للرساميل وتفادي الفرص الضائعة، وكذا التأسيس لاستثمار وطني يضع توازنا اقتصاديا مطلوبًا للحفاظ على ثروتنا العقارية إزاء كل استغلال غير معقلن من شأنه عرقلة مسار البرامج التنموية التي تسطرها السلطات العمومية قصد تنمية وتنظيم المجالات العمرانية.

وإذا كانت وضعية المدن المغربية بصفة عامة تعاني من اختلال وتفاوتات سوسيو-اقتصادية فيما بينها، فإن العالم القروي يتميز بتأخر صارخ على جميع المستويات، تأخر عجزت الحكومة عن تداركه سواء تعلق الأمر بالتجهيزات أو بالمرافق الاجتماعية والاقتصادية أو الإدارية وغيرها.. مما يوضح بشكل جلي ضعف النظرة الشمولية والمستقبلية للحكومة في تدبير وإدارة الفضاءات الحضرية والقروية، وعدم القدرة على التوزيع المتوازن للسكان من خلال السياسة التعميرية المتبعة.

مع الأسف، لازالت مجهودات الحكومة جد محتشمة لتدارك الفرق بين المدن والقرى، هذا الوضع مع الأسف لازال يعرف تفاقما يوما بعد يوم، ويؤدي إلى توزيع الأنشطة والتجهيزات لصالح المناطق والجهات الأكثر حظا، الشيء الذي يساعد بشكل فعال على الهجرة القروية نحو المدن، وهو ما يفرض اليوم أكثر من أي وقت مضى العمل على سن استراتيجيات وطنية للتنمية المحلية والتنمية القروية.

وحتى إذا افترضنا توفيق الحكومة الحد من الهجرة القروية ولو نسبيا، فإن المشكل سيبقى مطروحا إذا لم تتم المبادرة بتنمية اقتصادية واجتماعية في كل القرى والمدن، فالمدن بدورها وبسبب التزايد المتزايد للسكان ستخلق نموذجا سكانيا بسبب اتساع أحزمة الفقر والبطالة، وهذه الطبقة الهامشية ستخلق لا محالة نموذجا عمرانيا هجينًا، هذه الإشكالات لا يمكن حلها فقط بإصدار تشريعات، أو اتخاذ إجراءات وسياسات ترقيعية، ما دامت هذه الإشكالات تواجه بحلول ترقيعية بعيدا عن سياسات تعميرية قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتخطيط حضري ناجع، وسياسة عقارية فاعلة لخدمته، ترتكز على اعتمادات مالية دائمة ومجندة من طرف الدولة والجماعات المحلية، ومختلف الفاعلين.

إن التفكير في خلق مقياس جيد للتنمية العمرانية، لا يمكن أن ينبجح إلا بهنج سياسة متكاملة ومتوازنة اعتمادا على نظرة مستقبلية طويلة المدى، توضح كيفية تنظيم إعادة ضبط التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الأساسية، وتقلص من التفاوتات الترابية وتخلق تناغما وتوازنا بين مختلف أنحاء المملكة.

من المؤكد اليوم أن منظومة التعمير وإعداد التراب الوطني بحاجة ماسة إلى مراجعة عميقة على مستويات ومحاور عديدة، منها ما يتعلق بمنظومة التخطيط العمراني، التي تتطلب في نظرنا تقليص عدد الوثائق العمرانية المعتمدة والآجال القانونية فيما يخص وضع تصاميم التهيئة مع تبسيط مساطر إنجازها والمصادقة عليها وخلق تفضلات واضحة فيما بينها مع وثائق إعداد



- أين نحن اليوم من التزام تقديم منتج سكني ذي قيمة إجمالية لا تتعدى 800 ألف درهم للفئات الوسطى؟ وكيف سيتأتى لهاته الطبقة الظفر بمنتج سكني وهي في مواجهة إهمار حقيقي على كل مكتسباتها بسبب قرارات لا شعبية حتما ستجهد على ما تبقى لديها من قدرة شرائية؟

- ما هي الحلول التي تقدمت بها الحكومة لرد الاعتبار للأنسجة العتيقة من مدن تاريخية وقصبات وقصور وتراث معاري، ونحن نلمس يوما بعد يوم تبعات الإهمال واللامبالاة بإرثنا الحضاري والإنساني؟

- أية سياسات نهجتها الحكومة لتحسين سكن المواطنين والمواطنات بالأحياء الناقصة التجهيز، والدور المهددة بالانهيار ونحن نعاود مشاهد مؤلمة بسبب الانهيارات المتكررة للدور الآيلة للسقوط بسبب عجز الحكومة الصارخ عن حماية سلامة وأرواح المواطنين، وتقديم إجابات حقيقية لمشاكلهم وهمومهم.

- ماذا عملت الحكومة للقضاء على السكن غير اللائق وانتشار المدن العشوائية وأحياء الصفيح بعدما تعهدت بالحد من هذه المظاهر التي تسيء لكرامة المواطن.

- كيف تعاملت الحكومة مع المعوقات التي تحول دون تملك المواطنين للسكن، سواء منها ارتفاع نسبة الفوائد البنكية، وارتفاع أسعار السكن، وهوامش الربح المرتفعة التي يحظى بها المنعشين العقاريين؟

- أية إجراءات سطرتها الحكومة لوضع أسس سياسة المدينة قصد معالجة الاختلالات العميقة المسجلة حضريا واجتماعيا؟

- نحن لا نصبو إلى تبخيس مجهودات الحكومة، أو إلى مزايدات لا طائفة منها لكن واقع الحال يغنيننا عن كل تبرير.

السيد الرئيس،

كثيرة هي الإشكالات والإكراهات التي يعرفها القطاع، إشكالات تتمثل في ضعف توازن الشبكة الحضرية، وتراكم العجز السكني (840 ألف وحدة) وكذا إشكالية تعبئة وتدبير العقار، فضلا عن كون المنظومة القانونية متجاوزة، بالإضافة إلى غياب آلية للتدخل في السكن المهدد بالانهيار والأنسجة العتيقة، وعدم ملاءمة المساطر والبرامج لخصوصيات الوسط القروي، وحضور قوي للقطاع غير المهيكل، وانتشار ممارسات مخلة بالحكمة الجيدة والشفافية، ونود في هذا الإطار التأكيد على مجموعة من الأمور المستعجلة التي تستلزم المبادرة بها:

ربط المسؤولية بالمحاسبة خلال مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات في مجال السكني والتعمير؛

ضرورة توفير مقومات السكن اللائق الضامن للحياة الكريمة والبيئة السلمية للجميع؛

تعميم التنمية على كافة المدن المغربية؛

العمل من أجل جعل المدينة فضاء للعيش المشترك بين كل الفئات الاجتماعية؛

في توفير الوحدات السكنية، منها الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومراجعة معايير الإسكان والتوجه نحو إنشاء أقطاب سكنية جديدة للتقليل من الضغط على المراكز الحضرية، تلبية للإقبال المتزايد على السكن.

إن المنتجع للسياسة المتبعة من طرف الحكومة وطريقة تدبيرها لهذا القطاع البالغ الحساسية والتعقيد باعتباره رافدا من روافد التنمية ومؤشرا حقيقيا على مدى التقدم والرقى الذي حققه المغرب يلمس بشكل واضح عجز الحكومة عن تبني تصور واضح وشمولي لقضايا السكن.

ألم تتعهد الحكومة بـ:

- تنوع العرض السكني والارتقاء به.

- تقليص العجز السكني من 840 ألف وحدة سكنية إلى 400 ألف وحدة سكنية.

- تسريع وتيرة مشاريع مدن بدون صفيح.

- تحسين سكن المواطنين والمواطنات بالأحياء الناقصة التجهيز، والدور المهددة بالانهيار.

- رد الاعتبار للأنسجة العتيقة من مدن تاريخية وقصبات وقصور وترات معاري.

- رفع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي والسكن الموجه للأسر المعوزة بقيمة عقارية منخفضة.

- تأطير البناء الذاتي.

- تقديم منتج سكني ذي قيمة إجمالية لا تتعدى 800 ألف درهم للفئات الوسطى.

- تحفيز قاعدة التجهيزات والتعاونيات السكنية.

- تخفيض عبء تكاليف السكن في ميزانيات الأسر.

- توفير منتج جديد لفائدة الشباب والأسر الشابة.

- بلورة ووضع مشاريع مندمجة للسكن في المراكز القروية الصاعدة.

لا نخفيكم سرا ونحن نحصى كل هذه التعهدات والالتزامات التي ما فتئت تقدمها حكومتنا الموقرة وبسخاء غير معهود، وجدنا حرجا كبيرا في فهم المنطق الذي اهتدت إليه وهي تصيغ برنامجها الحكومي.

فعلا نحن أمام مفارقات غريبة سلوكا وممارسة، سقف وعود غير مسبوق، وإجازات لا تكاد تذكر، نحن أمام إعلان نوايا أقرب منه إلى التزامات كان من الأجدر أن تجد لها إجابات حقيقية وواقعية في كل القوانين المالية السابقة ومن ضمنها مشروع قانون المالية المعروض على أظنارنا اليوم، هذا القانون الذي يكرس اليوم الطابع الارتجالي لتدبير هذا القطاع.

- أين نحن اليوم من التزام تقليص العجز السكني، والمواطن ين تحت أزمة السكن، رغم كونه حقا دستوريا، إلا أن الحصول عليه ما يزال صعب المنال بسبب الطلب المتزايد، في مقابل العجز الذي يقدر بـ 840 ألف وحدة سكنية.

السيدات والسادة المستشارون،  
يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية والجهات والجماعات الترابية.

السيد الرئيس،  
فيما يتعلق بالقطاع الأمني، فإننا في الفريق الفيدرالي نتمن كل الخطوات التي تستهدف تحسين بلادنا من آفات الإرهاب والجريمة المنظمة والتخريب والمخدرات بكل أنواعها، لكننا نسجل في المقابل استمرار القمع في حق مجموعة من التظاهرات السلمية لمجموعة من المناطق والفئات خصوصا الأخرى المعطلة.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى احترام الحريات والحقوق الأساسية بعيدا عن المقاربة الأمنية ونهج المقاربة الاجتماعية في إيجاد الحلول لانتظارات المغاربة في إطار إشراك القوى الحزبية والنقابية والمجتمع المدني، ونؤكد من جديد على رفضنا لتوظيف الاحتجاجات السلمية لتلبية المطالب الاجتماعية لأغراض سياسية تخدم أجندة لا علاقة لها بالمصالح العليا لوطننا.

كما ننبه الحكومة لبعض التجاوزات والإفراط في استعمال القوة التي تتعرض لها العديد من التظاهرات الاحتجاجية السلمية، والتصديق كذلك على أنشطة بعض الجمعيات، ناهيك عن بعض التجاوزات في طريقة التعامل مع المهاجرين الأجانب المنتمين إلى دول جنوب الصحراء، والتي تخدش صورة المغرب الحقوقية لدى المنتظم الحقوقي الدولي، وما لذلك من نتائج عكسية على مصالح مواطنينا في دول المهجر.

غير أن هذا المشكل الذي تتحمل بلادنا تبعاته السلبية، يفرض على الحكومة طرح المشكل بشكل جاد على جيراننا الأوروبيين ليتحملوا مسؤولياتهم في حل هذا المشكل من أساسه، كي لا تستمر بلادنا في لعب دور الدركي في حياية شواطئ الغير انطلاقا من ترابنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

في هذا السياق التحضير للانتخابات، لا بد من التأكيد على ضرورة التحضير الجيد لهذه الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية والمهنية والتشريعية، من أجل كسب رهان استكمال البناء المؤسساتي حتى يكون في مستوى كسبنا لرهان الوثيقة الدستورية وفي مستوى كذلك رهانات وتطلعات الشعب المغربي وريعه الديمقراطي، وهذا الرهان لن يتأق إلا بتعميق النقاش وتوسيع الحوار مع كل الهيئات السياسية والنقابية والمهنية والمدنية، أغلبية ومعارضة، وذلك من أجل إعادة قراءة مشروع الجهوية المتقدمة الذي أعدته اللجنة الاستشارية على ضوء الوثيقة الدستورية وفق مقاربة شمولية للامركزية واللامركزية الإداري وإعادة النظر في مشروع التقطيع الترابي بما يخدم الديمقراطية والتقدم بعيدا عن الحسابات السياسية

العمل على جعل المدينة حاضنة للمرأة والطفل والمعاق وكل الأقليات والمهاجرين؛

تطوير مناهج التخطيط المجالي ومأسسة وتفعيل الالتقائية؛  
وضع أسس سياسة المدينة وتقليل العجز السكني وتأهيل وتأطير القطاع وتطوير الحكامة؛

التقائية التدخلات القطاعية؛  
مواجهة كل مظاهر العجز والفقر والهشاشة التي تشكو منها المجالات الحضرية والقروية؛

جعل هذه المجالات قادرة على إنتاج الثروة وتحقيق النمو والإدماجية؛

تقوية الاندماج المجالي والتماثل الاجتماعي؛

تقليل الفوارق الحضرية ومحاربة الإقصاء؛

تعزيز التقائية البرامج القطاعية، في إطار تنمية مستدامة ومندمجة؛

تطوير مناهج التخطيط المجالي مع مأسسة وتفعيل الالتقائية؛

تفعيل إستراتيجيات إعداد التراب والتنمية القروية؛

الارتقاء بدور المدن الصغيرة والمتوسطة والمراكز الصاعدة ومواكبة المدن الجديدة؛

المساهمة في تنسيق والتقائية البرامج والسياسات العمومية عبر تنشيط مختلف الهيئات التشاورية؛

ومراجعة أنظمة التخطيط الحضري في اتجاه تعميم عملياتي وتسريع وتيرة وضع وثائق التعمير، وتطوير صلاحيات ودور الوكالات الحضرية؛

وتنمية الموارد المالية، ودعم الخبرات والقدرات التقنية في مجال التعمير؛

وضع أسس سياسة للمدينة، بعدما أبانت الدراسات مجموعة من

النواقص أهمها وجود اختلالات عميقة حضريا واجتماعيا، وعدم التقائية التدخلات القطاعية، إضافة إلى أن 30 في المائة من سكان المدن يقطنون في أحياء فقيرة لا تتوفر على الخدمات والتجهيزات، و12 في المائة يقطنون في سكن غير لائق.

بلورة سياسة المدينة إلى إنتاج الثروة وتحقيق النمو داخل المدن والمراكز، وإدماج المدن وتقوية الاندماج المجالي والتماثل الاجتماعي، وتقليل الفوارق الحضرية ومحاربة الإقصاء، وتعزيز التقائية البرامج القطاعية؛  
تعزيز موارد صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري، وضمان التقائية التمويلات القطاعية، وإنشاء آلية مؤسسية للتدخل، وتقوية الخبرة الوطنية في مجال سياسة المدينة.

مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2015

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

وفي نفس الوقت، يطالب الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بضرورة فتح نقاش وطني حول 30% من مداخل الضريبة على القيمة المضافة التي يتم تحويلها للجماعات الترابية، وذلك لمواكبة التحول الدستوري والجهوي الذي تعرفه بلادنا، وكذلك لجعل هذه المسألة، بالإضافة إلى الجبايات المحلية، إحدى محاور الإصلاح الشمولي للضرائب.

كما تؤكد على ضرورة أن يواصل صندوق التجهيز المحلي لعب أدواره كاملة في تمويل المشاريع الجماعية، وذلك عبر المواكبة والقرب وتبسيط المساطر وإقرار معدلات فائدة منخفضة خاصة بالنسبة للمشاريع الأساسية ذات المردودية الاجتماعية.

وبخصوص الحوار الاجتماعي القطاعي، نطالب الوزارة بفتح حوار منتج مع النقابات وعلى رأسها النقابة الديمقراطية للجماعات الترابية العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل حول القضايا التي تمم العاملين بهذا القطاع، خصوصا ملفات الحريات النقابية وبلورة قانون أساسي للتوظيف العمومية المحلية يتناسب والتحول التي عرفها هذا القطاع من خلال ترقية سريعة وتأهيل العنصر البشري والتدبير الاستشاري للمهام والكفاءات، وتشجيع إعادة الانتشار وفق معايير عقلانية، وكذلك ضرورة إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية إلى حيز الوجود من أجل الإنكباب على مجموعة من الملفات كالسكن والتقاعد التكميلي والتغطية الصحية التكميلية والاصطياف. كما نغتنم هذه الفرصة لنجدد رفضنا لافتتاح أجور الممرضين طبقا لقرارات النقابات الأكثر تمثيلية في قطاع الجماعات الترابية وباقي القطاعات الحكومية، ونعتبر هذا القرار ذو خلفية سياسية ودون سند دستوري هدفه الحد من النضالات النقابية، ولذلك نطالب بالتراجع عن هذا القرار الجائر الذي لا يخدم السلم الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

بخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنها إذا كانت قد أثمرت نتائج في التقليل الجزئي للفقر في الوسطين الحضري والقروي، فإنها بالمقابل لم تمكن العديد من الجماعات الفقيرة من تلبية الحاجيات الأساسية لسكانها في العديد من المجالات الحيوية.

كما أننا نسجل أن هذه المبادرة تحتاج إلى تفعيل مبدأ الحكامة من حيث تدقيق الحسابات والاقتصاص الموضوعي والتتبع والتقييم الميداني للمشاريع المبرجة أو المقترحة من طرف اللجان المحلية والإقليمية ونوعية ونجاعة المشاريع المنجزة والجهات والفئات المستهدفة.

والملاحظ أن هناك العديد من الوكالات والصناديق والآليات والمؤسسات المتدخلة في مجال تدبير الشأن الاجتماعي، لكن هذا التعدد هو بمثابة عرقلة حقيقية أمام بلوغ التنمية الاجتماعية المنشودة.

ففي الوقت الذي تبلغ فيه المخصصات المالية الملايير من الدراهم، نجد أن

الضيقة.

وعلى الحكومة مسؤولية تنظيم أول انتخابات في عهدها، وتتمنى أن تنجح في هذا الامتحان الديمقراطي عبر وضع الآليات والقوانين الرجزية للحد من استعمال المال وشراء الزم وكل الممارسات التي تضر بالعملية الانتخابية من طرف لوبيات الفساد والريع، وتبخر العملية الديمقراطية.

إننا من موقعنا كفريق فيدرالي ينتمي إلى المركزية النقابية الفيدرالية الديمقراطية للشغل تربط بين النضال الاجتماعي لتحقيق مطالب الشغيلة والنضال الديمقراطي لبناء دولة ومجتمع الحق والقانون والعدالة الاجتماعية، نرفض استمرار مسلسل إفساد المسلسل الانتخابي، ويجب على الإدارة والأحزاب السياسية بذل الجهود لمواجهة هذا الإفساد من أجل تخليق الحياة السياسية وتنظيم انتخابات نزيهة تنبثق عنها مؤسسات تمثيلية حقيقية.

كما نطالب الحكومة بإقرار منهجية تشاركية اندماجية بعيدا عن التسرع والارتباك، وذلك من أجل تنقية اللوائح الانتخابية من الشوائب ومعالجة سليات نمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي، وذلك بإصلاح النصوص القانونية التي لها علاقة بالانتخابات القادمة بكل أشواطها وإعادة قراءة مشروع الجهوية الموسعة لينسجم مع مضامين الدستور الحالي في أفق هيكلة أدوار الدولة في مجال السياسة العمومية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

بخصوص قطاع الجماعات الترابية التي لها دورها الأساسي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فإننا في الفريق الفيدرالي نعتبر أن أغلب الجماعات خصوصا القروية تحكمت في تقطيعها هواجس انتخابية وتحكيمية بعيدا عن المقاربة التاريخية والاقتصادية، فالعديد من هذه الوحدات بحكم الخصائص في الموارد المالية والبشرية وضعف البنية التحتية لا تنتج إلا الفقر والهشاشة الاجتماعية.

لذلك، نطرح السؤال بصوت مرتفع إلى متى ستستمر هذه الوضعية التي لا تخدم التنمية المنشودة؟ إننا نطالب بإعادة النظر في هندسة التقطيع الجماعي في أفق تقليص العدد وفق مقاربة تنموية تراعي عنصر الثقافة والتاريخ والتجانس والقيمة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالحكامة، فإننا نطالب بتوفير الإمكانيات اللازمة لتشتغل مفتشية الوزارة في ظروف جيدة وضرورة إخراج تقاريرها من الرفوف إلى العلن، مع ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار من الشفافية والشمولية.

كما أننا نطرح إشكالية "الباقى استخلاصه"، والتي يجب على الوزارة أن تنكب عليها بالجدية اللازمة من أجل إيجاد الآليات المواكبة والعملية لاستخلاص الموارد الجبائية التي تستغذي ميزانيات الجماعات الترابية.

أود في ختام هذه المداخلة أن أدعو الحكومة باسم الفريق الفيدرالي إلى مواجهة الخصائص التي يعانها هذا القطاع في مجالات الموارد البشرية والمادية واللوجيستية والتقنية والعلمية. كما نجد اليوم كذلك مطالبتنا بدعم الوقاية المدنية وتمكينها من الإمكانيات لمواجهة حاجياتها المتنامية. والسلام عليكم.

« مداخلة فريق التحالف الاشتراكي باسم فرق الأغلبية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم السنة المالية 2015

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فرق الأغلبية في مناقشة بعض الميزانيات القطاعية التي تدرج ضمن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم السنة المالية 2015 .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

تعتبر مسألة الحكامة الجيدة شرطا أساسيا لتقدم مجموع الأوراش الأخرى، وهو أمر جاء به دستور 2011 بصيغة جديدة، وأعطى لمسألة الحكامة الجيدة بعدا سياسيا أساسيا، وجعلها مرتبطة بالإصلاحات الضرورية، من خلال سن سياسات عمومية ذات بعد اجتماعي قوي ومتماثل، وذلك عبر الدور التنموي للدولة، ببلورة شركات مثمرة ومتوازنة بين الدولة والفاعلين الآخرين، خصوصا الجماعات الترابية والقطاع الخاص، والحفاظ على قطاع عمومي قوي مع إصلاحه بشكل يسمح للدولة بالتدخل المباشر في العديد من المجالات الحيوية، ضمانا للتحكم في ظروف التموين وتكلفته، عند التعاقد مع القطاع الخاص لتدبير الإنتاج أو التسيير أو توفير الخدمات الأساسية.

#### الاستثمار العمومي

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إن الاقتصاد الوطني متوقف بشكل أساسي على الاستثمار العمومي منه والخاص، لارتباطه بشكل وثيق بالتنمية وخلق الثروة، وبسوق الشغل، الذي هو إحدى الإشكالات الكبرى التي تواجهها بلادنا.

إن اقتصادنا مطالب بتحقيق نسبة نمو عالية لمعالجة هذه المشكلة، وهو أمر ممكن، اعتبارا لما تزخر به بلادنا من إمكانيات لم يتم استثمارها بعد، بالشكل المطلوب.

فالاستثمار العمومي رغم أهميته، ورغم ما تخصصه له الحكومة من ميزانيات هامة، باعتباره قاطرة للاقتصاد الوطني، مازال يواجه مشكلة ضعف نسبة الإنجاز، مما يؤثر على مردودية مخصصات الاستثمار العمومي

بلدنا يحتل المرتبة 130 في إطار مؤشرات التنمية البشرية مما يبين أن هناك خلا في المساطر والحكامة.

لذلك، يقترح الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية إنشاء قطب اجتماعي أحادي للحد من تعدد المتدخلين، للاستثمار الأمثل لتدبير الشأن الاجتماعي ومأسسته وإقرار الحكامة المنتجة وربط المسؤولية بالحاسبة.

أما فيما يتعلق بالأراضي السلالية التي لازالت تتعرض للتزاي والنهب والزاعات، فإن عملية التصفية القانونية لهذا الرصيد العقاري الهام لازال يميزها البطء، مما يحتم البحث عن كل الطرق الموضوعية والإيجابية لتعبئتها لفائدة ذوي الحقوق في إطار مقارنة شمولية تفتح على الاستثمار الخاص، وتساهم في التنمية القروية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. السيد الرئيس،

فيما يتعلق بتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، فإننا نسجل غياب إستراتيجية حقيقية فعالة لتنمية المناطق الجبلية والمناطق المعزولة والمهمشة والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والتخفيف منها عبر تحقيق إقلاع تنموي وفق مقارنة شمولية تعتمد على توحيد البرامج القطاعية ودعم الجماعات الترابية من الحصاص الإيجابية للضرائب على الشركات والدخل والقيمة المضافة، وتوزيعها وفق الحاجيات و ذلك بغية الولوج إلى التجهيزات والخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة ومحاربة الفقر، والربط بالشبكة الكهربائية، والولوج إلى الماء الصالح للشرب، وفك العزلة بإنجاز الطرق القروية لكونها لازالت ضعيفة وبعيدة كل البعد عن المعدلات الوطنية التي وردت في مشروع هذا القانون المالي. السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع النقل الحضري، خصوصا قطاع سيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة، فإننا نطالب بتفعيل الإجراءات المتعلقة بوضع حد لما يسمى بالحلاوة، وتنظيم سقف للكرء الشهري يأخذ بعين الاعتبار أوضاع الجهات والفئات في إطار الحوار مع النقابات والجمعيات المعنية بالأمر.

فيما يتعلق بالسكن، ورغم الجهود المبذولة والأموال الباهضة التي رصدت لهذه العملية في الماضي وفي الحاضر، لم تستطع البرامج المواكبة لها من الحد من هذه المعضلة والاختلالات الكبرى المرتبطة بالسكن الاجتماعي وبرامج المدن بدون صفح، خاصة في المدن الكبرى، ولم تأتي الحكومة بمجديد سوى الاستمرار في نفس السياسة القطاعية، كما نسجل على أنه لم تعطى الأولوية للسكن المهدد بالانهيار لأن سلامة المواطنين هي أولى أولويات برامج السكن غير اللائق.

كما أنه لا بد من الإشارة إلى ظاهرة غياب المناطق الخضراء والفضاءات الثقافية والاجتماعية مقابل خلق مئات العارات والمسكن ذات المساحات الصغيرة، دون توفير الحد الأدنى من المرافق مما ينذر بعواقب وخيمة على المستوى الأمني.

السيد الوزير،

وذلك عبر تحسين المناخ القانوني والإداري لهذه المقاولات، وبتقليص الأعباء الإدارية التي تثقل كاهلها، وتقوية الكفاءة التدييرية للمقاولات الصغرى والمتوسطة عبر التكوين ومن خلال أنشطة مشتركة بين الوكالة الوطنية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والمراكز الجهوية للاستثمار والجامعات ومراكز التكوين المهني، كذلك لابد من تسهيل الحصول على الصفقات العمومية، من خلال تخصيص حصة لهذه المقاولات، خاصة الحديثة التكوين، مع تبسيط مساطر الولوج إلى الصفقات، وتسهيل الحصول على القروض وميكانيزمات ضمان القروض، وكذا تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية، وإشراك هذا النوع من المقاولات في برامج التنمية المختلفة التي أطلقها المغرب (انبثاق، المخطط الأزرق، المخطط الأخضر...)، إلى غير ذلك من المقترحات الأخرى.

#### إصلاح منظومة التقاعد

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

لقد وجدت الحكومة نفسها أمام تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية، وأمام عدد من الاختلالات، سواء على مستوى العجز الماكرواقتصادي للميزان التجاري والحساب الجاري، أو اختلالات على مستوى صناديق التقاعد.

ولمواجهة هذه الوضعية، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، سنة 2013 وفي بداية 2014، "مكلفة اجتماعيا"، مثل إصلاح نظام المقاصة.

كما أبدت الحكومة إرادة في إصلاح منظومة التقاعد، واقتراحها الرفع من السن تدريجيا إلى 65 سنة بالنسبة للموظفين، ومبالغ مساهمات المنخرطين، وطريقة احتساب المعاشات، وكل هذا في أفق تبني إصلاح أكثر شمولية في أفق إعادة هيكلة صناديق التقاعد.

وهذا الإصلاح يجب أن يندرج في إطار إصلاح شامل، يقتضي اعتماد مخطط إرادي لتوسيع التغطية الاجتماعية وتغطية المواطنين النشيطين من قبل أنظمة التقاعد، وهو أمر من شأنه أن يمكن من رفع نسبة الساكنة النشيطة التي تتوفر على تغطية نظام التقاعد من 35% إلى 60% في أفق 3 سنوات، وبلوغ هذا الهدف في المتناول إذا تمت أجراة مجموعة من المشاريع الملموسة في توسيع الحماية الاجتماعية لفئات معينة من المواطنين، مثل أصحاب المهن الحرة، التجار، الحرفيون، الصناع التقليديون.. مع تعزيز الرقابة في التصريحات لدى صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للشركات.

إن إسقاطات التوازن المالي لأنظمة التقاعد يجب ربطها بسياسة التشغيل، كحل حقيقي لأنظمة التقاعد، وعلى وجه الخصوص لابد من التوفر على رؤية منسجمة فيما يتعلق بتطور الوظيفة العمومية (عدد الموظفين، تكلفة الإنتاج..) والتي تحدد المساهمات من جهة، والتوازن للصندوق المغربي للتقاعد من جهة أخرى.

وعلى سوق الشغل وعلى التنمية بوجه عام، ودعوا بهذا الخصوص إلى التخلي عن منطق الوسائل الذي مازال مهمنا على ميزانية الدولة وتعويضه بمنطق النتائج، وهو منطق يتم التفكير في إعماله منذ سنوات دون أن يتم ذلك فعليا.

أما الاستثمار الخصوصي، ورغم التدابير التي تم اتخاذها لتحسين مناخ الأعمال، وهو ما نسجله بارتياح، فإنه مازال يواجه إشكالات كبرى، ومنها عوائق إدارية ومسطرية، وعقليات في الإدارة تشكلت منذ عقود، تؤثر على المردودية وعلى النجاعة في هذا القطاع كما في قطاعات أخرى، كما تواجه المقاولات الوطنية المناخ التنافسي الغير مناسب، خاصة مع اتساع اتفاقيات التبادل الحر، ومقتضيات التجارة العالمية، وكل ذلك يسمح بإغراق الأسواق الوطنية بمنتجات مصنعة، تنافس وبقوة منتوجاتنا الوطنية.

إضافة إلى ذلك، فإن مساواة المواد الخام المستوردة مع المواد المصنعة فيما يخص الرسوم الجمركية لا يساعد المقاولات العاملة في المجال الصناعي، بوجه خاص، على تقوية تنافسيتها، بل يؤدي إلى ترك العديد من المقاولين لمجال الإنتاج والتوجه نحو الاستيراد لما يوفره من ربح مضمون ودون تعب كثير.

إن الحكومة تقوم بجهد كبير، سواء من خلال مخصصات الاستثمار أو من خلال تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتم بالفعل دعم المقاولات من خلال بعض الإعفاءات الضريبية وتعبئة الوعاء العقاري لدعم الاستثمار في مجال السكن، وأيضا إنشاء مناطق صناعية. وبهذا الخصوص، ندعو الحكومة إلى التفكير بجد في تخصيص مناطق للصناعة التقليدية بأئمة عقار تناسب مداخيل ووضعية العاملين بهذا القطاع على غرار السكن الاقتصادي، مع تسهيلات في الأداء، مما يدعم، من جهة مقاولات الصناعة التقليدية، ومن جهة أخرى إعادة هيكلة المدن في السياسة الجديدة للمدينة، عبر تجميع العاملين في قطاع الصناعة التقليدية، (ومنها التجارة، الحدادة، وغيرها من الحرف الملوثة) في أماكن بعيدة عن التجمعات السكنية.

كما أن دعم الاستثمار في الصناعة يتطلب تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام لدعم تنافسية الصناعة الوطنية من جهة، والبحث عن أسواق جديدة لتسويق منتجات المقاولات الصناعية الوطنية، واتخاذ تدابير حائية لحماية السوق الوطنية من إغراقها بالمنتجات الأجنبية..

#### المقاولات الصغرى والمتوسطة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

تشكل المقاولات الصغرى والمتوسطة 95% من النسيج الاقتصادي، وتوفر حوالي 50% من فرص الشغل، فهي المحرك الرئيسي للاقتصاد، مما يتطلب إستراتيجية وطنية تركز الدور الأساسي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتطور من أدائها وإمكانياتها لتحقيق النمو وخلق فرص الشغل،

فيما يتعلق بنظام المقاصة، أو ما يسمى بصندوق تثبيت الأسعار، فإنه بالرغم من أننا نثمن الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة بهذا الخصوص، بحكم اللانجاعة الاقتصادية واللاعدالة الاجتماعية التي تميز هذا النظام، فإننا نؤكد بشدة أنه لا يجب أن يؤدي ذلك إلى حذف هذا الصندوق أو إلى تنصل الدولة من مسؤوليتها في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصا الأكثر فقرا، فلا لرفع الدعم الشامل، أو التحرير التام للأسعار، خاصة أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، والتي يجب دعمها بصيغ مععمة للإعانة المباشرة، فلا بد من استمرار الدولة في دعم بعض المنتجات، وأن توفر الاعتمادات في قانون المالية لهذا الغرض، أخذا بعين الاعتبار تطور الأسعار دوليا، وفي نفس الوقت التحكم في معدل التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

يجب التأكيد أن إصلاح نظام الدعم يجب أن يقترن بالإصلاح الضريبي الذي سيمكن من استرجاع الدعم غير المبرر اجتماعيا، من بعض الفئات الثرية، أو بعض القطاعات الصناعية التي استفادت منه، بدون موجب حق.

إن الدعم المباشر المعمم، مجانا، يطرح مشكلا إجرائيا، فهذا الدعم يجب أن يشمل الفئات الهشة، والتي هي في حاجة إلى تضامن بقوة، الأمهات وربات الأسر بلا دخل، الأشخاص المسنون، وكذلك السكن الاجتماعي، لكن ومقابل ذلك لا ينبغي التعاطي مع الدعم المباشر بمنطق المساعدة المالية، ولكنه مساعدة في مقابل الاستفادة من الخدمات ذات طابع اجتماعي (كالتمدرس، خاصة بالنسبة للفتيات في العالم القروي، المساعدة الطبية راميد، محو الأمية والتكوين).

ونسجل بهذا الخصوص قرار دعم الأرمال والنساء المطلقات المعوزات، وهو إجراء مهم في إطار سياسة دعم الفئات الهشة. ونأمل أن لا يكون مصير هذا الإجراء مثل مصير صندوق التماسك الاجتماعي، والذي ينبغي تقييم أدائه وسبب تعثره والعمل على تجاوز هذا التعثر في أقرب الآجال.

وعموما، يجب أن يقترن إصلاح نظام المقاصة بسياسة قوية في المجال الاجتماعي، خاصة الصحة، الرعاية الاجتماعية، التشغيل، السكن، تعزيز النقل العمومي.

### الشفافية في تدبير الصفقات العمومية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نذكر أن محاربة الربع والفساد، عموما، يعد من أهم الأهداف التي سطرتها الحكومة في برنامجها، إلا أنه، ورغم الجهود المبذولة، فإن الطريق لا يزال طويلا أمامنا لاستئصال هذا الداء لإرساء أسس اقتصاد عصري مبني على المنافسة الحرة والمتكافئة في إطار من الشفافية، وهو أمر يتطلب العمل على تحديد الإجراءات المناسبة من أجل إلغاء مواطن الربع، التي تعتبر العائق الأساسي أمام التنمية الاقتصادية بالمغرب.

كما أن إعمال مبدأ الحكامة في صناديق التقاعد يبقى أمرا ضروريا، فلا بد من تجميع الصناديق في صندوقين اثنين، الأول للقطب العمومي، والثاني للقطاع الخاص، مع تعزيزه بإجراءات تكميلية، إضافة إلى الحرص على التوظيف المعقلن لأموال الصندوقين من أجل ضمان توفير الأرباح.

### الإصلاح الجبائي

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

يشكل الإصلاح الجبائي مدخلا أساسيا لكل إصلاح، وهو أمر يستدعي التوفر على رؤية ومنهجية تشاورية مع الفرقاء الاجتماعيين والسياسيين، ويجب أن يعكس هذا الإصلاح الاختيارات المجتمعية للإدماج والتضامن، مع تيسير خلق الثروات.

إن بلوغ الإصلاح الضريبي المنشود يقتضي مصالحة مواطنينا مع الضريبة ليضطلعوا بدورهم في المساهمة في تكاليف المجتمع، بشكل متوازن وعادل، لما أصبح يشكله التهرب الضريبي من ضرر على مردودية الضرائب.

كما أن الإصلاح الضريبي يقتضي تشجيع الاستثمار، وذلك بسن ضريبة تفضيلية على الأرباح لفائدة الوحدات الصناعية المعرضة للمخاطر التجارية والصناعية، وذلك بهدف تشجيع التصنيع ببلادنا. إضافة إلى ضرورة العمل على الحد من ظاهرة تناهي القطاع غير المهيكل عن طريق تبسيط المساطر وجعلها أكثر جاذبية بالنسبة لكل من يمارس نشاطا لكسب العيش، مع مجابهة كل من يتهرب من كل أداء ضريبي. كما يجب العمل على مراجعة النظام الضريبي لتشجيع الصادرات من أجل تنوع الأسواق بالنسبة للمنتوج المغربي، للحد من الاعتماد على منطقة اليورو وتحسين أرصدتنا بالخارج.

ولمساعدة المقاولات الوطنية على بلوغ الهدف الذي وجدت من أجله، ألا وهو خلق الثروة التي تساهم في توسيع الوعاء الضريبي، لا بد من مراجعة الجدولة الضريبية لتخفيف الضغط على مقاولاتنا، خاصة الموجودة في وضعية مالية صعبة.

إن تحسين فاعلية وعدالة الاقطاعات الضريبية، يقتضي إجراء تقييم دوري من قبل هيئة مستقلة، والتي يمكن أن تتخذ شكل مجلس وطني للفاعلية والعدالة الضريبية، والذي لا تنحصر مهامه فقط في تقييم فاعلية وعدالة النفقات الضريبية، بل تشمل أيضا القطاع غير المهيكل والتهرب الضريبي.

وفي الأخير، يمكن القول أن هذا الإصلاح الضريبي لا بد وأن يمر عبر تعزيز وتطوير الإدارة الضريبية التي ينبغي أن توفر لها البنيات والموارد الضرورية.

### إصلاح صندوق المقاصة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لدعم القدرات والكفاءات.

### ◀ مداخلة الفريق الاشتراكي باسم فرق المعارضة بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم السنة المالية 2015

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أقدم باسم فرق المعارضة ببعض الملاحظات بشأن القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ما دامت الدقائق المخصصة للنقاش لا تكفي لتحليل حال هذه القطاعات وعلمًا بأننا أدلينا باقتراحاتنا في اللجنة.

وهنا أعود لأؤكد على الأهمية الإستراتيجية لوزارة الاقتصاد والمالية كإطار لصياغة الاستراتيجيات والأولويات الكبرى التي تعكس سياسة الحكومة سواء في مكوناتها الشمولية أو في جوانبها القطاعية، كما أنها الإطار المؤسسي الذي يبرز حقيقة الحضور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وعلاقتها بمختلف الفرقاء.

وفي هذا الإطار، أكدنا بالوضوح الكافي أن إدارة المالية لازالت تشكو من العديد من الأعطاب تُحد موضوعيا من أدائها، ومن ضمنها غياب المعلومة وضعف التواصل مع الملمزين، ووجود فراغات في النصوص القانونية الشيء الذي يفتح الباب على مصراعيه للاجتهاادات الشخصية لبعض الموظفين الذين يطلقون عنانهم في التقديرات الضريبية، مما ينجع عنه في غالب الأحيان حدة التوتر بين الملمز والإدارة. وإلى ذلك، يضاف سوء تدبير الموارد البشرية وتهميش بعض طاقاتها الكفأة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تسوية أوضاع بعض موظفي الجماعات المحلية الموضوعين رهن إشارة وزارة الاقتصاد والمالية.

وقبل أن أتطرق لموضوعات محددة في ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، أريد أن أؤكد وكما جاء في المداخلة العامة لفريقنا أن انشغالنا الأساسي سيظل بالمديونية وخاصة الخارجية منها، والتي عاد شبحها ليخيم بقوة، محذرين من عواقب هذه العودة التي تعني تهديد القرار السيادي للبلاد.

السيد الرئيس،

إن ما نتغنون به اليوم فيما يتعلق بمناعة الاقتصاد الوطني اتجاه تداعيات الأزمة المالية العالمية، لا فصل لكم فيه بقدر ما هو ثمرة للجهود والأوراش التي أطلقتها حكومة التناوب، وتمت موصولها لاحقا، بل إن حقيقة ما تقومون به هو أنكم تجهزون على ثمار هذه الأوراش وتعرضونها للتآكل والانهياب، ولا أدل على ذلك من ارتفاع سقف المديونية الخارجية إلى سقف قياسي، والعودة إلى منطق سياسة التقويم الهيكلي التي انتهت إلى

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة مطالبة باعتماد مخطط عمل أو إستراتيجية شاملة، كقيلة بالقضاء على مختلف مظاهر الفساد والريع، من خلال سن قوانين مانعة للريع، ومراجعة الرخص التي منحت خارج الضوابط والشروط القانونية للحد من الامتيازات والرخص الممنوحة.

لقد نادينا، غير ما مرة، أن الأولوية في إصلاح الاقتصاد الوطني يجب أن تنتجه إلى الحد من الاحتكارات، بضمان الشفافية والنزاهة والمنافسة المشروعة في سوق الصفقات العمومية، من خلال دعم آليات وقواعد لتقنين المنافسة، وتمتع مجلس المنافسة باختصاصات حقيقية باعتباره مؤسسة دستورية نص عليها الدستور الجديد ومنعها باستقلالية تامة بمقتضى الفصل 166 من أجل الاضطلاع بدوره ومنحه سلطات واسعة لردع كل أشكال الريع ووضعيات الاحتكار والممارسات المخلة بقواعد المنافسة الحرة والنزاهة والمشروعة، بضمان الشفافية والإصاف في العلاقات الاقتصادية.

### المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لا يخفى عليكم الدور الهام والفعال الذي يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، باعتباره إحدى مؤسسات الحكامة، وفضاء مؤسسيا جديدا للتشاور من أجل بلورة تصورات جديدة وتوضيح الرؤية واتخاذ القرارات الملائمة، ولكونه أيضا يلعب دورا في توحيد وجهات النظر بين مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين.

فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو ثالث المجالس الدستورية، إلا أن مكانته داخل مؤسسات الدولة مختلفة عن مثيلاته من المؤسسات الدستورية الأخرى، خاصة مجلس المستشارين. فالطابع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي نابع من تكوينه ومن المهام الموكولة إليه، لكونه يجمع كل منظمات مؤطرة للمجتمع المدني، وفعاليات اقتصادية وتقائية، إضافة إلى كونه يتوفر على خبرات ذات مستوى عال، وخبرة في الميدان، يمكن من خلالها قراءة نقط الضعف والقوة، والاتفاق والخلاف، في التعاطي مع القضايا المطروحة للنقاش.

من هذا المنطلق، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يجب أن يكون مكانا للمزايدات، بل مكانا لبناء وهيكلية الحوار الوطني حول القضايا الكبرى المرتبطة بتقوية الروابط الاجتماعية وتعزيز السلم الاجتماعي.

ويبقى السؤال مطروحا حول مصير وفعالية الدراسات والتقارير التي يقوم بها المجلس في مختلف القضايا الهامة، خاصة وأن من محامه الأساسية مساعدة صناع القرار في توضيح الرؤية لسن السياسات العمومية.

وندعو في هذا الخصوص، إلى الاستئناس بتوصيات المجلس ودراساته وآرائه في صياغة السياسات العمومية، لتكون لهذه المؤسسة فعالية ونجاعة. وبالنظر إلى الإكراهات الموضوعية على عاتق هذه المؤسسة الهامة، لا يفوتنا أن ننادي بالزيادة في الميزانية المرصودة له، والرفع من مناصب الشغل

تعهدت به، فإنها، أي نسبة 4,4%، تظل صعبة التحقيق نظرا لكونها لا تستند على معطيات موضوعية، وخصوصا أن الاقتصاد الوطني لازال يتركز على الفلاحة التي بدورها تتركز على التساقطات المطرية.

السيد الرئيس،

وبمناسبة هذا النقاش المؤسسي نرى أنه من باب الموضوعية أن نؤكد على الدور المركزي الاستراتيجي للمندوبية السامية للتخطيط في إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديمقراطية، وفي متابعة الظرفية الاقتصادية الوطنية على أساس علمي ومحيد، وبالتالي توفير الرؤية لصاحب القرار الاقتصادي والسياسي.

وبشأن الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكومة يتأكد من المجالات التي تدخل في اختصاص الوزارة وكذا من المحاور الرئيسية للرؤية الإستراتيجية للسنوات المقبلة أن هذه الوزارة يمكن أن يكون لها دور حاسم ضمن المؤسسات المكلفة بإنعاش الدينامية الاقتصادية وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الانخراط في مشروع الإصلاح.

وفيا يخص صندوق المقاصة، فالحكومة رحت 23 مليار درهم نتيجة رفع الدعم عن بعض المواد التي كان يدعمها الصندوق، وعوض تخصيص هذه المدخيل لفائدة إصلاحات ضامنة لأثار اجتماعية مهيكلية وملموسة، فضلت الحكومة استعمال هذه المبالغ لمواجهة العجز المالي تفاديا لغضب المؤسسات المالية الدولية.

إنكم بهذا القانون المالي تطلبون من الفقراء إلى جانبهم فئات عريضة من الطبقة الوسطى المنهكة أن يتحملوا وحدهم وزر وفاتورة كل أشكال الهدر والعجز المالي، بما فيها تلك الناتجة عن سوء التدبير والفساد.

السيد الرئيس،

لقد كان إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي مطلباً للقوى الوطنية والديمقراطية، إذ تم التنصيب على إحداثه منذ دستور 1992. وإحداث هذا المجلس أصبح المغرب يتوفر على مؤسسة تضطلع اليوم بدور هام في تقديم الاستشارة العمومية وتوفير الرؤية للمؤسسات الدولة بشأن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبح هذا المجلس، بالإضافة إلى الدراسات التي يعدها، مؤسسة اقتراحية، مما يتطلب دعمه بشريا وماديا. ومن جهة أخرى، يتعين تجسير العلاقات بين هذا المجلس وباقي هيئات الحكومة، والمؤسسات الدستورية وخاصة البرلمان، توخيا للاقتصاد في الزمن وفي الموارد.

إننا لا نختلف في وجهة وقيمة وحيادية الدراسات التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية في الأقاليم الجنوبية المغربية بتكليف من جلالة الملك واقترح السيناريوهات المواتية لتنمية هذه الأقاليم وتعزيز ارتباطها بالوطن الأم.

هيكلية الربح والفساد بدل هيكلية الاقتصاد.

وإذا كان إصلاح المالية العمومية، وفي قلبه إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان، أحد مرتكزات إصلاح الدولة، فإنه لن يحقق النجاعة المطلوبة ما لم يتزامن مع إصلاح اللاتركيز وإعمال اللامركزية من أجل إعمال التضامن المجالي والتوزيع العادل والمنصف للثروات، وكذا إصلاح نظام الموازنة من أجل إنصاف فتوي واجتماعي وإصلاح نظام التقاعد لجعله يتسم بالاستدامة وبني بالعرض الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدث من أجله، وحتى لا يتحول إلى محور اصطدام بين الدولة والمجتمع.

كما أن تقاعس الحكومة في إعداد إصلاح شامل للنظام الضريبي كما وعدت بذلك على الرغم مما أسفرت عنه المناظرة الوطنية للضرائب، يشكل إخلالا بالتزام الإصلاح الذي نرى أنه يجب أن يذهب في اتجاه إعمال العدالة الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص الضريبي، علما بأن الإصلاح الضريبي الذي اعتمد في عهد حكومة التناوب يسر إلى حد كبير تحسن المدخيل العمومية وأصبحت الضرائب المباشرة تشكل 60% مقابل 40% للضرائب غير المباشرة وهي المعادلة التي أصبحت تأخذ اليوم منحى معاكس.

وتشكل الضرائب المباشرة 24% من المدخيل، وهو نفس مستوى الضرائب غير المباشرة بالضبط. والسؤال الملح في ما يخص المدخيل مرتبط أساسا بالوعاء الضريبي وقدرة الحكومة على توسيعه عوض الزوج نحو الحلول السهل كالجوء للاقتراض.

مما يطرح التساؤل حول مال توصيات مناظرة إصلاح المنظومة الجبائية لـ 2013، والتي كان من المفترض أن تلهم مشروع القانون المالي لـ 2015 إلا أننا لم نجد إلا إجراءات غير منسجمة وغير مفهومة الدوافع أو الآثار. ولم تكلف الحكومة نفسها حتى عناء تلخيص أهم محاور المناظرة في مذكرة وتقييم تأثيرها على الميزانية.

كما تظل عائدات المؤسسات العمومية محدودة (10 ملايير درهم) الشيء الذي يطرح تساؤلا حول كيفية تحديد مساهماتها وكيفية مراقبة مردوديتها. و هنا نؤكد من جديد على ضرورة فتح المجال للسلطة الرقابية لتتارس مهامها إزاء الشركات والمكاتب والمؤسسات العمومية.

فيما يخص مداخل الهيئات والقروض، فيجب أن تقدم الحكومة تقريرا مدققا بطبيعة المصاريف التي سترصد لها وإلا فمن غير المعقول أن نرهن الأجيال المقبلة بديون لا نعرف ما جدواها.

ورغم كل هذا الارتباك الذي شاب مشروع قانون المالية لسنة 2015، مازالت الحكومة تصرح بأنها تطمح إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام يصل إلى 4,4%.

وفضلا عن كون هذه النسبة تؤكد بوضوح تراجع الحكومة عن تعهداتها بخصوص تحقيق نسبة نمو تصل إلى 7 في المائة، أي بما يقارب النصف مما



ومريجة.

ومن جهة أخرى، نؤكد على أهمية مواكبة الإعلام لأعمال البرلمان حتى يتمكن المواطن المغربي من تتبع هذه الأعمال في أفق رد الاعتبار للسياسة، على اعتبار البرلمان إحدى المؤسسات المنتجة للمواقف السياسية بامتياز. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفي ما يخص المؤسسة البرلمانية، نرى وجوب تمكين هذه المؤسسة من خبراء في مختلف المجالات لسد الخصاص الذي تشكو منه على مستوى الموارد البشرية المختصة.

ونؤكد على ضرورة توفير آلية دستورية ناجعة لمراقبة مالية البرلمان نفسه بما يحافظ على استقلالية السلط، وتوفير الشروط اللازمة لمثلي الأمة وموظفي المؤسسة حتى يتمكنوا من الاشتغال في ظروف ملائمة